



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم  
كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية



## مطبوعة بيداغوجية في مادة

### التحليل المالي

دروس وتمارين تطبيقية

موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس تخصص اقتصاد نقدي وبنكي - السداسي الأول -

### إعداد :

الدكتورة : بلهادف رحمة، أستاذة محاضرة قسم "أ"

\*ألقيت على الطلبة خلال السنوات الجامعية:

2020-2019 ✓

2021-2020 ✓

2022-2021 ✓

2023-2022 ✓

السنة الجامعية : 2023/2022

## فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
7	مقدمة
<b>الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للتحليل المالي</b>	
10	1. ماهية التحليل المالي
10	1.1. تعريف التحليل المالي
11	2.1. أهمية وأهداف التحليل المالي
12	3.1. أنواع التحليل المالي
15	2. مجالات استعمال التحليل المالي والجهات المستفيدة منه
15	1.2. مجالات استعمال التحليل المالي
17	2.2. الجهات المستفيدة من التحليل المالي
21	3. خطوات التحليل المالي ومصادر معلوماته
21	1.3. خطوات التحليل المالي
23	2.3. مصادر معلومات التحليل المالي
24	4. أدوات ومعايير التحليل المالي
24	1.4. أدوات التحليل المالي
25	2.4. معايير التحليل المالي
26	5. مقومات نجاح عملية التحليل المالي
28	أسئلة نظرية تقويمية
<b>الفصل الثاني: دراسة وتحليل الميزانية المالية</b>	
32	1. تعريف الميزانية المالية
33	2. عناصر الميزانية المالية وشكلها
39	3. تحليل الميزانية المالية من خلال مؤشرات التوازن المالي
39	1.3. رأس المال العامل الصافي (fRNG)
41	2.3. احتياجات رأس المال العامل (BFR)

42	3.3. الخزينة (Tn)
43	4. تحليل الميزانية المالية من خلال النسب المالية
43	1.4. تعريف النسب المالية
44	2.4. أنواع النسب المالية
49	5. مثال تطبيقي
53	تمارين تطبيقية
<b>الفصل الثالث: دراسة وتحليل الميزانية الوظيفية</b>	
57	1. المفهوم الوظيفي للمؤسسة
57	1.1. وظيفة الاستغلال
57	2.1. وظيفة الاستثمار
57	3.1. وظيفة التمويل
58	2. الميزانية الوظيفية: تعريفها، أهدافها وخصائصها
58	1.2. تعريف الميزانية الوظيفية
59	2.2. أهداف الميزانية الوظيفية
59	3.2. خصائص الميزانية الوظيفية
60	3. إعداد الميزانية الوظيفية
60	1.3. الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية الوظيفية
61	2.3. مكونات الميزانية الوظيفية
62	4. التوازن المالي الوظيفي
62	1.4. مؤشرات التوازن المالي الوظيفي
66	2.4. شروط تحقق التوازن المالي
66	5. الانتقادات الموجهة لتحليل المالي الوظيفي
67	6. مثال تطبيقي
70	تمارين تطبيقية
<b>الفصل الرابع: دراسة وتحليل جدول حسابات النتائج</b>	

76	1. ماهية جدول حسابات النتائج
76	1.1. تعريف جدول حسابات النتائج
76	2.1. أهمية جدول حسابات النتائج
77	3.1. أهداف جدول حسابات النتائج
77	2. مبادئ إعداد جدول حسابات النتائج
78	3. العناصر المكونة لجدول حسابات النتائج
78	1.3. جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة
82	2.3. جدول حسابات النتائج حسب الوظيفية
84	4. تحليل جدول حسابات النتائج
84	1.4. نسب متعلقة بالقيمة المضافة
85	2.4. نسب متعلقة بإجمالي فائض الاستغلال
85	3.4. نسب المردودية
86	4.4. نسب أخرى مشتقة من جدول حسابات النتائج
87	5. مثال تطبيقي
90	تمارين تطبيقية
<b>الفصل الخامس: دراسة وتحليل جدول التدفقات النقدية</b>	
93	1. تعريف جدول التدفقات النقدية
93	2. أهمية وأهداف جدول التدفقات النقدية
94	3. مكونات جدول التدفقات النقدية وكيفية إعداده
96	4. طرق عرض جدول التدفقات النقدية
96	1.4. الطريقة المباشرة
100	2.4. الطريقة غير المباشرة
102	5. تحليل جدول التدفقات النقدية
102	1.5. نسب تقييم السيولة
103	2.5. نسب جودة الربحية

104	3.5. نسب تقييم سياسات التمويل
105	6. مثال تطبيقي
108	تمارين تطبيقية
111	خاتمة
112	قائمة المراجع

## فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
33	الأصول غير الجارية حسب SCF	(1.2)
35	الأصول الجارية حسب SCF	(2.2)
36	الأموال الخاصة حسب SCF	(3.2)
37	الخصوم غير الجارية حسب SCF	(4.2)
38	الخصوم الجارية حسب SCF	(5.2)
39	الميزانية المالية المختصرة	(6.2)
62	الميزانية الوظيفية	(1.3)
65	الحلول الممكنة لمعالجة أزمة الخزينة	(2.3)
66	تحسين التوازن المالي	(3.3)

## فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
14	أنواع التحليل المالي	(1.1)
17	مجالات استعمال التحليل المالي	(2.1)
21	الجهات المستفيدة من التحليل المالي	(3.1)
23	خطوات التحليل المالي	(4.1)
25	أدوات التحليل المالي	(5.1)
26	معايير التحليل المالي	(6.1)
38	الميزانية المالية التفصيلية حسب SCF	(1.2)
58	المفهوم الوظيفي للمؤسسة	(1.3)
59	الاستخدامات والموارد	(2.3)
65	أسباب عجز الخزينة	(3.3)
82	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة	(1.4)
84	جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة	(2.4)
99	جدول التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة حسب SCF	(1.5)
101	جدول التدفقات النقدية بالطريقة غير المباشرة حسب SCF	(2.5)

## مقدمة:

يعتبر التحليل المالي من أهم الأدوات التي يستعين بها متخذي القرارات المالية في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة في الماضي والحاضر من خلال تحديد نقاط القوة والعمل على تعزيزها واكتشاف نقاط الضعف والعمل على معالجتها مما يساهم في اتخاذ قرارات مالية سليمة مستقبلا، ولا يمكن بلوغ ذلك إلا من خلال استعمال أدوات تحليلية مناسبة لمعالجة المعلومات التي تتيحها مختلف القوائم المالية مع تفسير النتائج المتحصل عليها لخدمة كافة الأطراف، باعتبار أنّ أهمية التحليل المالي لا تقتصر على المؤسسة وحدها بل تتعدى ذلك إلى مساهمها ودائنيها لما لهم من مصالح تتطلب الحصول على أدق المعلومات عن المؤسسة ومدى سلامة مركزها المالي.

من هنا جاءت هذه المطبوعة لتكون مرجعا بييداغوجيا هاما ومفيدا لجميع طلبة كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، وبالأخص طلبة السنة الثالثة ليسانس تخصص اقتصاد نقدي وبنكي باعتبار أنّ مادة التحليل المالي من المواد الأساسية والمهمة للطلاب سواء في مساره الدراسي بالجامعة أو مساره المهني بعد التخرج.

### 1. الأهداف العامة للمطبوعة:

- تعريف الطالب بأهمية التحليل المالي بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية؛
- تعريف الطالب بمختلف القوائم المالية وما تحتويه من عناصر حسب النظام المحاسبي المالي الجزائري؛
- تمكين الطالب من الإلمام بمختلف الأدوات المستخدمة في التحليل المالي مفهوما وتطبيقا؛
- تمكين الطالب من القيام بإعداد وتحليل القوائم المالية وتقييم الأداء المالي للمؤسسة .

### 2. أقسام المطبوعة:

من أجل تحقيق الأهداف العامة لمقرر مادة التحليل المالي، واستكمال المعارف المسبقة للطالب للإلمام الشامل بمحتوى المادة بجانبه النظري والتطبيقي المتوافق مع البرنامج الوزاري للمادة والمستند إلى النظام المحاسبي المالي الجزائري، ارتأينا تقسيم المطبوعة إلى خمسة فصول رئيسية يمكن توضيحها فيما يلي:

- الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للتحليل المالي؛
- الفصل الثاني: دراسة وتحليل الميزانية المالية؛
- الفصل الثالث: دراسة وتحليل الميزانية الوظيفية؛
- الفصل الرابع: دراسة وتحليل جدول حسابات النتائج؛
- الفصل الخامس: دراسة وتحليل جدول التدفقات النقدية.

مع العلم أنّ كل فصل (بالإضافة إلى محتواه المعرفي) تضمن أمثلة تطبيقية توضيحية لترسيخ المعارف التي تم التطرق إليها في ذهن الطالب، بالإضافة إلى أسئلة نظرية تقويمية لاختبار مكتسبات الطالب المعرفية بعد تلقيه محتوى كل فصل وتمارين تطبيقية مقترحة لتدريب الطالب على التعامل مع مختلف القوائم المالية إعدادا ، فهما وتحليلا.

### 3. المتطلبات المعرفية المسبقة:

- معارف مسبقة في مادة المحاسبة المالية؛
- معارف مسبقة في مادة مالية مؤسسة.

# الفصل الأول

## مدخل مفاهيمي للتحليل المالي

### الأهداف المرجوة من الفصل الأول:

- إلمام الطالب بالمفاهيم الأساسية المتعلقة بالتحليل المالي؛
- تعريف الطالب بأهمية التحليل المالي في المؤسسة؛
- تعريف الطالب بمختلف أنواع التحليل المالي وأهم الفروقات بينها؛
- تمكين الطالب من معرفة مجالات استخدام التحليل المالية وأهم الاطراف المستفيدة منه داخل المؤسسة وخارجها؛
- إلمام الطالب بمختلف معايير وأدوات التحليل المالي.

### عناصر الفصل الأول:

- ماهية التحليل المالي؛
- مجالات استعمال التحليل المالي والجهات المستفيدة منه؛
- خطوات التحليل المالي ومصادر معلوماته؛
- أدوات ومعايير التحليل المالي؛
- مقومات نجاح عملية التحليل المالي؛
- أسئلة نظرية تقويمية

**1. ماهية التحليل المالي:**

لا تقتصر أهمية التحليل المالي على الإدارة المالية للمؤسسة وحدها، بل إلى جانب ذلك أصبح هذا الموضوع يعني إدارة المؤسسة، مالكيها، دائنيها وموظفيها وغيرهم لما لهذه المجموعات من مصالح، حيث يتطلب المحافظة على هذه المصالح الحصول على أدق ما يمكن من المعلومات عن المؤسسة وأدائها ومدى سلامة أوضاعها المالية، وهذا لا يمكن الوصول إليه إلا باستعمال أدوات تحليلية من قبل محلل قادر على استعمال المعلومات المتاحة، ومعرفة العلاقات التي تربطها، والأهمية النسبية لكل بند منها، و الاتجاهات التي يتخذها أدائها. (عبدالله، 2015، صفحة 153). ما تطلب ظهور وظيفة جديدة للإدارة المالية وهي وظيفة التحليل المالي، الذي اكتسب أهمية معتبرة لدى الكثير من مستعمليه لما يقدمه من معلومات ذات دلالة هامة في معظم الحالات التي يتناولها بعد أن ثبت جدواه كأداة ذات ميزة جيدة تقدم مساعدة لا بديل عنها عندما يتعلق الأمر باتخاذ قرار مالي جيد. (عقل، 2011، صفحة 231)

**1.1. تعريف التحليل المالي:**

يُعرف التحليل المالي على أنه عبارة عن: "عملية منظمة لمعالجة البيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما للحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر، وتشخيص أية مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية)، وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل". (عقل، 2011، الصفحات 232-233)

كما يُعرف التحليل المالي كذلك على أنه: "تشخيص شامل وتقييم للحالة المالية لفترة زمنية ماضية معينة من نشاط المؤسسة والوقوف على الجوانب الايجابية والسلبية من السياسة المتبعة باستعمال أدوات ووسائل تتناسب مع طبيعة الأهداف المراد تحقيقها والتحليل المالي مهمة من مهام التسيير المالي ويعتبر الركيزة التي يستند عليها المسير المالي في وضع البرامج و الخطط المالية المستقبلية" (لسلوس، 2012، صفحة 15)

في حين يرى آخرون أنّ التحليل المالي: "مجموعة من الأساليب والطرق الرياضية والاحصائية والفنية التي يقوم بها المحلل المالي على البيانات والتقارير والكشوف المالية من أجل تقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل". (عبدالله و وليد، 2015، صفحة 49)

فالتحليل المالي ماهو إلا: "عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المؤسسة بقصد اتخاذ القرارات". (مطر، 2003، صفحة 03).

وعليه هناك مظهرين لوظيفة التحليل المالي في المؤسسة وهما: (عقل، 2011، صفحة 238)

- **المظهر الفني:** ويقوم المظهر الفني على استعمال المبادئ الرياضية والمالية والمعروفة وذلك للقيام بما يلي:

▪ احتساب النسب المالية؛

▪ إعادة صياغة المعلومات بشكل أقرب للفهم؛

▪ مقارنة المعلومات المستخرجة بما هو متوقع وبالمعلومات المتاحة عن المؤسسات الأخرى.

- **المظهر التفسيري:** ويهدف هذا المظهر إلى القيام بعملية فهم وتفسير لنتائج العملية الفنية في التحليل المالي بعد

الاستعانة بالمعلومات التالية:

▪ خلفية المؤسسة: شكلها القانوني، ملكيتها، إدارتها، طبيعة نشاطها والمنافسة؛

▪ المحيط الذي تعمل فيه المؤسسة: ويتمثل في ما يلي خصائص الصناعة التي تنتمي إليها؛ مركز المؤسسة في

الصناعة؛ السوق التي تعمل فيه؛ الأنظمة الحكومية التي تعمل في ظلها؛ القدرة على التكيف؛

\* **وبناء على التعاريف السابقة فإن التحليل المالي هو :**

تلك العملية التي يتم من خلالها المعالجة المنظمة للبيانات المتاحة من أجل الحصول على المعلومات

اللازمة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة في الماضي، الحاضر والتنبؤ بأدائها مستقبلا لاتخاذ قرارات معينة،

وذلك باستخدام مجموعة من الأساليب الاحصائية، الرياضية والفنية .

2.1. أهمية وأهداف التحليل المالي:

1.2.1. أهمية التحليل المالي :

إن التحليل المالي يستمد أهميته من المفهوم الحديث للإدارة والمركز على نقطتين هامتين هما التخطيط المالي

والرقابة، حيث أن التخطيط يهدف إلى وضع الخطط المالية الرامية إلى تحقيق أهداف المؤسسة، بينما الرقابة المالية

تهدف إلى تقويم كفاءة السياسات المالية والمبادرة إلى إتخاذ الاجراءات التصحيحية في الوقت المناسب مما يتطلب

الحصول على كمية مناسبة من المعلومات من خلال اجراء تحليل للمعلومات المتاحة عن المؤسسة بإستعمال أدوات

تحليلية تتناسب وطبيعة السؤال الذي يحتاج إلى إجابة. (الزيدي، 2000، صفحة 37)، ويمكن أجمال أهمية

التحليل المالي في ما يلي: (عبدالله و وليد، 2015، صفحة 53):

- التحليل المالي أداة من أدوات الرقابة الفعالة وهي أشبه بجهاز الانذار المبكر والحارس الأمين للمؤسسة سيما إذا

استخدم بفعالية في المؤسسات؛

- يمكن استخدام التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع وتقييم الأداء؛

- التحليل المالي أداة من أدوات التخطيط حيث أنه يساعد في توقع المستقبل للوحدات المستقبلية؛

- التحليل المالي أداة من أدوات اتخاذ القرارات المصرية سيما ما يخص قرارات الاندماج والتوسع والتحديث والتجديد.

### 2.2.1. أهداف التحليل المالي:

يهدف التحليل المالي بشكل عام إلى تقييم أداء المشروع من زوايا متعددة وبكيفية تُخدم أهداف مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية في المشروع وذلك بقصد تحديد جوانب القوة ومواطن الضعف ومن ثم الاستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل المالي لهم في ترشيد قراراتهم المالية ذات العلاقة بالمشروع (مطر، 2003، صفحة 03)، ويمكن بشكل عام حصر أهداف التحليل المالي في ما يلي:

- معرفة كل من حقيقة الوضع المالي للمؤسسة ووضعها في قطاعها وتحديد قيمتها السوقية ؛
- تحديد قدرة المؤسسة على خدمة دينها وقدرتها على الاقتراض ؛
- تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة والحكم على مدى كفاءة الإدارة ؛
- معرفة الاتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة ؛
- تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة؛
- المساعدة في عملية التخطيط المالي للمؤسسة ؛ (عبدالله ع.، 2015، الصفحات 165-166)
- تحديد نسبة نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها المالية ونسبة الأرباح المحققة؛
- توجيه أصحاب الأموال و الراغبين بالاستثمار إلى مجالات الاستثمار المختلفة والعائد المتعلق من كل مجال؛
- تقديم المعلومات المالية الجاهزة التي تساعد المسؤولين في كل المواقع عند اتخاذ القرارات التي لها أثر مالي؛
- المساعدة في اتخاذ القرارات المالية بأقل كلفة وأعلى عائد؛
- تحديد فعالية وجدوى الاستثمار في كل نشاط ؛
- تحديد نسبة المخاطرة المحيطة بكل عملية مالية أو نشاط استثماري؛
- تحديد مركز المؤسسة الائتماني سواء كان قدرة المؤسسة على الاقتراض أو قدرتها على خدمة دينها. (الصيرفي، 2014، الصفحات 115-116)

### 3.1. أنواع التحليل المالي:

ينقسم التحليل المالي إلى مجموعة من الأنواع وفقاً للمعايير الآتية:

#### 1.3.1. حسب الجهة القائمة بالتحليل: ينقسم إلى:

- تحليل داخلي: وهو الذي تقوم به جهة داخلية أي من داخل المؤسسة ؛

- تحليل خارجي: هذا النوع من التحليل تقوم بإجرائه جهات من خارج المؤسسة كالبنوك والمصارف؛ (عبدالله و وليد، 2015، صفحة 57)

### 2.3.1. حسب الزمن: ينقسم إلى:

- التحليل العمودي (الرأسي) الثابت : ينطوي هذا النوع من التحليل على دراسة العلاقات الكمية القائمة بين العناصر المختلفة للقوائم المالية والجانب الذي ينتمي إليه كل عنصر في الميزانية، وذلك بتاريخ معين. وتزيد الاستفادة من هذا التحليل تحويل العلاقات إلى علاقات نسبية، أي إيجاد الأهمية النسبية لكل بند بالنسبة لمجموع الجانب الذي ينتمي إليه من الميزانية، ويتميز هذا النوع من التحليل بالسكون لعدم توفر البعد الزمني فيه.

- التحليل الأفقي المتغير: ينطوي هذا النوع من التحليل على دراسة الاتجاه الذي يتخذه كل بند من بنود القوائم المالية تحت الاعتبار، وملاحظة مقدار التغير في الزيادة أو النقصان على كل منهما مع مرور الزمن. ويتصف هذا النوع من التحليل بالديناميكية، لأنه يبين التغيرات التي تمت مع الزمن، بعكس التحليل العمودي الذي يقتصر على فترة زمنية ثابتة. ويمكن استعمال هذا الأسلوب من التحليل لمقارنة الأرقام المجردة الخاصة بفترة معينة بمشيلاتها من الفترات السابقة، كما يمكن استعماله لمقارن النسب التي يحصل عليها المحلل نتيجة التحليل بالنسب، وفي ذلك مساعدة له للتعرف على الاتجاهات التي يتخذها وضع المؤسسة المالي نتيجة للسياسات المتبعة فيها؛ ويساعد هذا التحليل على مايلي:

- اكتشاف سلوك النسب أو أي بند من بنود القوائم المالية موضوع الدراسة عبر الزمن؛
- تقييم انجازات ونشاط المؤسسة في ضوء هذا السلوك، ومن ثم اتخاذ القرارات المناسبة بعد تتبع أسباب التغير إلى جذورها؛
- الحكم على مدى مناسبة السياسات المتبعة من قبل الإدارة، وقدرة هذه السياسات على تحقيق الأهداف المرجوة؛
- تقييم الوضع المستقبلي. (عقل، 2011، الصفحات 305-306)

### 3.3.1. حسب الفترة التي يغطيها التحليل: ينقسم إلى:

- التحليل المالي قصير الأجل : يغطي فترة زمنية قصيرة ، ويستفاد منه في قياس قدرات وإنجازات المؤسسة في الأجل القصير، وغالبا مايركز هذا النوع من التحليل على قابلية المؤسسة في الأجل القصير على تغطية التزاماته الجارية و تحقيق الإيرادات التشغيلية، لذلك غالبا مايسمى بتحليل السيولة و هذا النوع من التحليل يهتم بالدرجة الأولى الدائنون والبنوك؛

– التحليل المالي طويل الأجل : يركز هذا التحليل على تحليل هيكل التمويل العام والأصول الثابتة والربحية في الأجل الطويل، إضافة إلى تغطية التزامات المؤسسة طويلة الأجل، بما في ذلك القدرة على دفع فوائد وأقساط الديون عند استحقاقها، ومدى انتظام المؤسسة في توزيع الأرباح، وحجم هذه التوزيعات، وتأثيرها على أسعار أسهم المؤسسة في الأسواق المالية، ولتحقيق الغايات السابقة يقوم المحلل المالي بتحليل التناسق بين مصادر الأموال وطرق استخدامها، مما يعني الجمع بين التحليل قصير الأجل وبين التحليل طويل الأجل عند دراسة مصادر التمويل طويلة الأجل ومجالات استخدامها؛

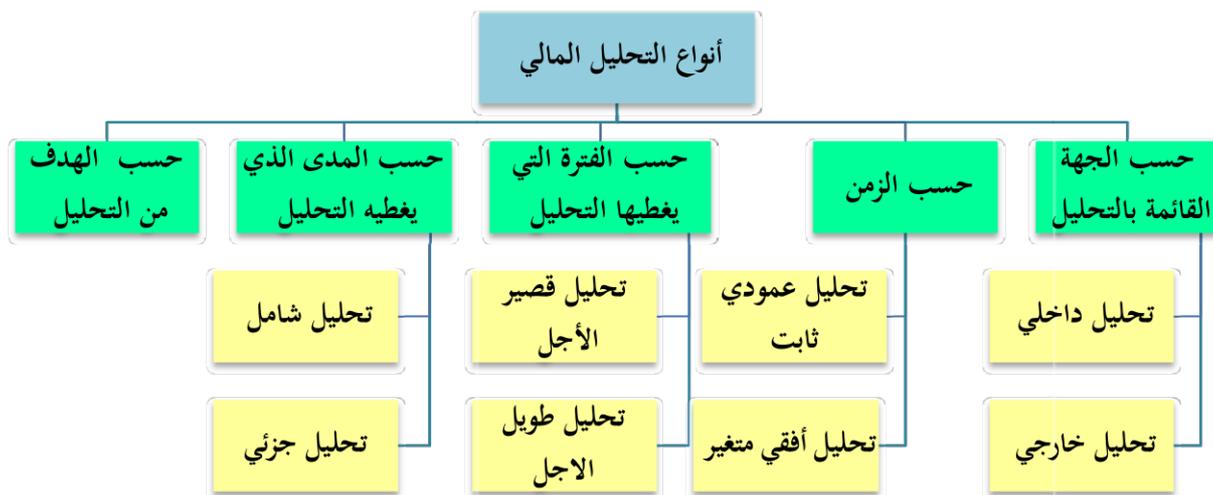
#### 1.3.4. حساب المدى الذي يغطيه التحليل: ينقسم إلى:

- التحليل الشامل: يشمل هذا التحليل كافة أنشطة المؤسسة لسنة مالية واحدة أو مجموعة من السنوات؛
- التحليل الجزئي: يغطي هذا التحليل جزءا من أنشطة المؤسسة لفترة زمنية معينة أو أكثر. (الحيالي، 2009، الصفحات 20-21)

#### 1.3.5. حساب الهدف من التحليل: ويتضمن مايلي:

- تحليل قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير؛
- تحليل قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل الطويل؛
- التحليل المالي لتقويم ربحية المؤسسة؛
- التحليل المالي لتقويم الأداء؛
- التحليل المالي لتقويم التناسق في الهيكل التمويلي العام للمشروع ومجالات الاستخدامات. (عبدالله و وليد، 2015، صفحة 59).

#### الشكل (1.1): أنواع التحليل المالي



المصدر: من إعداد الأستاذة

## 2. مجالات استعمال التحليل المالي والجهات المستفيدة منه:

## 1.2. مجالات استعمال التحليل المالي:

تتنوع مجالات استعمال التحليل المالي وفقا لمجموعة من العناصر مثل: الأغراض المقصودة من التحليل المالي، طبيعة ونوعية المعلومات المتوفرة، السمات الشخصية للمحلل المالي وغيرها.

وتنقسم استعمالات التحليل المالي من حيث المضمون إلى: (مطر، 2003، الصفحات 21-23)

- **الاستعمال الكمي للتحليل المالي:** وبموجب هذا الاستعمال تنحصر نطاق عملية التحليل المالي في الجانب الكمي من المشكلة أو الظاهرة محل الدراسة والتحليل؛

- **الاستعمال النوعي للتحليل المالي:** وبموجب هذا الاستعمال يتعدى اهتمام ونطاق مهام المحلل المالي نطاق الكل إلى دراسة جانب الكيف أو النوع للظاهرة أو المشكلة محل الدراسة .

ولكن من حيث الأغراض أو الأهداف تنقسم مجالات استعمال التحليل المالي إلى:

- **مجال الاستثمار:** إنَّ من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الاستثمار في أسهم الشركات وإسناد القروض ولهذا الأمر أهمية بالغة لجمهور المستثمرين من أفراد وشركات ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدها، ولا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم والسندات وحسب، بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسات نفسها والكفاءة الادارية التي بها والاستثمارات في مختلف المجالات؛. (عبدالله ع.، 2015، صفحة 157)، ويسلك هذا الاستعمال من استعمالات التحليل المالي فئة المستثمرين ممثلة بالمساهمين الحاليين والمحتملين والذين يهمهم الحصول على معلومات حول :

- القوة الايرادية للمؤسسة حاضرا أو مستقبلا؛
- فرص استمرارية للمؤسسة ومعدلات النمو المتوقعة فيها؛
- مدى كفاءة إدارة المؤسسة في رسم سياساتها التمويلية ومن ثم مدى كفاءتها في استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة للمؤسسة (الاستثمار وإدارة الأصول) ؛

▪ مؤشرات عن المخاطرة التي تحيط باستثماراتهم في المؤسسة فيما لو تعرضت للتصفية أو الافلاس ؛  
ومن أهم المؤشرات الكمية المفيدة لتحقيق الأغراض المشار اليها اعلاه مايلي: مؤشرات الربحية، مؤشرات الدفع المالي أو الملاءة، مؤشرات الأداء، مؤشرات السوق .

- **مجال الائتمان:** هذا التحليل بصورة عامة يقومون به المقرضون من أجل معرفة الأخطار التي سيواجهونها إذا منحوا قرضا لأحد الأطراف، لذا يقومون بتحليل مديونية الطرف الذي ينوون منحه قرضا من أجل التحقق من أنَّ

هذا الطرف قادر على إعادة القرض عند استحقاقه (عبدالله ع.، 2015، صفحة 157)، ويسلك هذا الاستعمال الدائنون في الأجل القصير وفي الأجل الطويل وذلك يقصد الحصول على معلومات حول:

- قدرة المؤسسة على الوفاء بأصل الدين وتسديد فوائده عند استحقاقها؛
  - سياسات التمويل المتبعة وآثارها على هيكل رأس مال المؤسسة؛
  - مدى المخاطرة التي تحيط بديونهم لدى المؤسسة والمرتبطة بأولوية المقرض في الحصول على حقوقه فيما لو تعرضت المؤسسة للتصفية أو الإفلاس؛
  - مدى الموضوعية في السياسات التي تتبعها المؤسسة في تقييم أصولها خاصة ما يقدم منها كضمانات؛
- ومن أهم المؤشرات المفيدة في هذا المجال: مؤشرات السيولة في الأجل القصير، مؤشرات الملاءة أو الرفع المالي في الأجل الطويل، التدفق النقدي في الأجلين القصير والطويل.

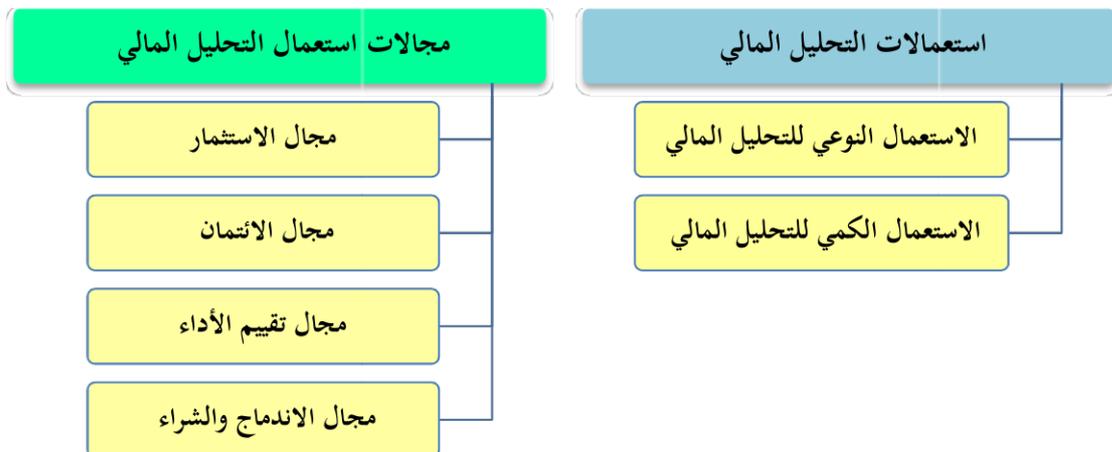
– **مجال تقييم الأداء:** تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية، لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة وكفاءتها في إدارة موجوداتها، وتوازنها المالي، وسيولتها، والاتجاهات التي تتخذها في النمو، وكذلك مقارنة أدائها بشركات أخرى. ومن الجدير بالذكر أن هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مثل الإدارة، المستثمرين والمقرضين. (عبدالله ع.، 2015، صفحة 158) وذلك من أجل ما يلي: (الصيرفي، 2014، صفحة 118):

- تقييم وتحليل البناء المالي للمؤسسة من أصول ثابتة وأصول متداولة ومصادر التمويل؛
  - تقييم وتحليل عمليات المؤسسة المالية أو دورتها التشغيلية من مراحل صنع أو انتاج السلعة أو الخدمة ثم بيعها وتحصيل ثمنها؛
  - تقييم وتحليل اتجاهات المؤسسة المالية التي تسير على وفقها وتنتهجها؛
  - تقييم وتحليل مرونة المؤسسة في التعامل مع العمليات الطارئة والأحداث غير المتوقعة كالانحرافات في التدفقات النقدية أو الانحرافات في المبيعات المتوقعة.
- كما يهم كذلك إدارة المشروع في أغراض الرقابة والتخطيط وتقييم الأداء، ومع أن البيانات المالية المناسبة لأغراض تحليل الأداء لا تتوفر جميعها في البيانات المالية المنشورة كما سبقت الإشارة لذلك، بل غالبا ما تتوفر تلك البيانات وهي ذات طبيعة تفصيلية كما أنها تقديرية في الغالب في سجلات محاسبة التكاليف أو المحاسبة الإدارية، إلا أنه يمكن للإدارة الحصول على مؤشرات عامة من البيانات المالية المنشورة مثل:
- مؤشرات عامة عن النشاط تدور حول الربحية، وسياساتها في التمويل والاستثمار؛

■ مؤشرات خاصة لتقييم أداء بعض الإدارات المختصة بشكل عام في إدارة الأصول والمطلوبات من هذه المؤشرات مثلاً: معدل دوران الذمم المدينة والذمم الدائنة، معدل دوران الاستثمارات، معدل دوران المخزون ومعدل دوران صافي رأس المال العامل، ومعدل دوران الأصول.

- **مجال الاندماج والشراء:** ينتج عن الاندماج والشراء تكوين وحدة اقتصادية واحدة نتيجة لانضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر معاً، كما هو معروف فإنَّ عملية شراء مؤسسة ما أو الاندماج بين شركتين تحتاج إلى القيام بعملية تحليل مالي للشركة المراد شراؤها مثلاً من أجل الوقوف على القيمة الحقيقية للمؤسسة ومن أجل معرفة موقع المؤسسة في السوق بالإضافة إلى أمور كثيرة كالتنبؤ بمستقبل أداء هذه المؤسسة وغيرها. وكما أنَّ عملية شراء المؤسسات أو عملية الاندماج من الأمور المهمة والتي تكون مكلفة سيما إذا لم تكن قائمة على دراسة وتحليل دقيق وبالتالي فإنَّ الأهمية تأتي من هذا الجانب (عبدالله ع.، 2015، صفحة 158)؛

الشكل (2.1): مجالات استعمال التحليل المالي



المصدر: من إعداد الأستاذة

## 2.2. الجهات المستفيدة من التحليل المالي:

إنَّ كل جهة من هذه الجهات تسعى إلى الحصول على معلومات تختلف عن المعلومات التي تحتاجها الجهات الأخرى وذلك لاختلاف الغاية من الحصول على المعلومات لدى كل منها، كما يتضح من التفصيل التالي:

### 1.2.2. الأطراف الداخلية: وتتمثل في مايلي :

- **إدارة المؤسسة :** يستعمل التحليل من قبل مختلف المستويات الادارية في المؤسسة لتحقيقي واحدة من الغايات التالية، أو كلها مجتمعة (عبدالله ع.، 2015، الصفحات 159-163):

- تقييم ربحية المؤسسة والعوائد المحققة على الاستثمار؛
- تقييم فاعلية الرقابة ومعرفة الاتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة؛

- مقارنة أداء المؤسسة بأداء المؤسسات الأخرى المقاربة في الحجم والمشابهة في طبيعة النشاط، بالإضافة إلى مقارنتها مع أداء الصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة؛
- كيفية توزيع الموارد المتاحة على أوجه الاستخدام المختلفة؛
- تقييم كل من كفاءة إدارة الموجودات وأداء المستويات الادارية المختلفة؛
- تشخيص المشكلات الحالية؛
- التخطيط للمستقبل.

- أصحاب المؤسسة: وهو المساهمون أو الشركاء أو أصحاب المؤسسات الفردية، ويرتبط هؤلاء بالمؤسسة بشكل رئيسي لذا نجد أن اهتمامهم بنتائج التحليل المالي ينصب على تحليل الهيكل المالي العام وطبيعة التمويل الداخلي والخارجي والربحية والعائد على الأموال المستثمرة وكذلك مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المالية الجارية بانتظام، كما يهتم أصحاب المؤسسة بمدى قدرتها في توفير السيولة النقدية لدفع حصص الأرباح المستحقة لهم. (لزعر، 2012/2011، صفحة 78)

- العاملون في المؤسسة: ويهتم العاملون في المؤسسة بنتائجها على نحو رئيسي وذلك لسببين أساسيين، هما:

- تعزيز شعور الانتماء والشعور بالانجاز في حالة النجاح، الأمر الذي يؤثر في مستوى الانتاجية؛
- معرفتهم للنتائج الفعلية تمكنهم من معرفة الحد المعقول لمطالبهم لتبقى ضمن للظروف الاقتصادية الملائمة للمؤسسة؛

### 2.2.2. الأطراف الخارجية: وتمثل في مايلي:

- المستثمرون الحاليون والمتوقعون: يهتم المستثمرون في المؤسسة بالدرجة الأولى بسلامة استثماراتهم ومدى مناسبة عوائدها الحالية والمستقبلية للمخاطر التي قد تتعرض لها، لذا يقومون بعملية التحليل قبل اتخاذ قراراتهم الاستثمارية للتوصل إلى معلومات كمايلي:

- أداء المؤسسة على المدى القصير الطويل، وكذلك قدرتها على الاستثمار في تحقيق العوائد المناسبة على الاستثمارات؛
- الاتجاه الذي اتخذته ربحية المؤسسة على مدى فترة معينة من الزمن؛
- سياسة توزيع الأرباح المتبعة ومدى ثباتها؛
- الوضع المالي للمؤسسة والعوامل التي قد تؤثر فيه مستقبلا؛
- الهيكل المالي للمؤسسة ونقاط الضعف والقوة للتركيبية التي اتخذها هذا الهيكل؛

- نتيجة مقارنة أداء المؤسسة بأداء المؤسسات المشابهة في النشاط والحجم والعمر وكذلك أداء الصناعة التي تنتمي إليها؛
- إمكانيات تطور المؤسسة ونموها وتأثير ذلك على الأرباح والقيمة السوقية لأسهمها.
- **سماسرة الأوراق المالية:** ويهدف هؤلاء من التحليل المالي إلى التعرف على مايلي:
  - التغيرات التي يمكن أن تطرأ على أسعار الأسهم نتيجة للتطورات المالية في المؤسسة أو نتيجة للظروف الاقتصادية العامة الأمر الذي يساعد اتخاذ قرارات التسعير المناسبة لهذه الأسهم؛
  - أسهم المؤسسة التي يمكن أن تشكل فرص استثمار جيدة يمكن استغلالها أو تقديم النصح بشأنها للعملاء.
- **الدائنون:** يقوم الدائنون بالتحليل لأجل تقييم المخاطر المتوقع أن تؤثر في قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها عندما تستحق هذه الالتزامات، ويتم ذلك من خلال تركيز التحليل المالي على العناصر التالية:
  - سيولة المؤسسة باعتبارها من أفضل مؤشرات القدرة على الوفاء على المدى القصير؛
  - هيكل المؤسسة المالي والمصادر الرئيسية للأموال واستخداماتها والتوقعات الطويلة الأجل باعتبارها أفضل مؤشرات القدرة على الوفاء في المدى الطويل؛
  - قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح باعتبارها أحد الموارد الرئيسية للوفاء بالديون القصيرة الأجل والطويلة الأجل معها؛
  - السياسات التي اتبعتها المؤسسة في الماضي لمواجهة احتياجاتها المالية؛
  - مدى سلامة المركز المالي للمؤسسة؛
  - التدفقات النقدية ومدى انتظامها وكفايتها لتلبية احتياجات المؤسسة.
- **المصالح الحكومية:** يعود اهتمام الجهات الحكومية بتحليل أداء المؤسسات لأسباب رقابية بالدرجة الأولى، ولأسباب ضريبية بالدرجة الثانية، بالإضافة إلى الأهداف التالية:
  - التأكد من التقيد بالأنظمة والقوانين المعمول لها؛
  - تقييم الأداء كرقابة البنك المركزي للبنوك التجارية؛
  - مراقبة الأسعار؛
  - غايات إحصائية.

- **المؤسسات المتخصصة في التحليل:** وتقوم هذه المؤسسات بعملية التحليل المالي، إما بمبادرة منها أو بناء على تكليف من إحدى المؤسسات المهتمة بأمر المؤسسة، وتقدم خدماتها في مثل هذه الحالات مقابل أجور معينة. وقد

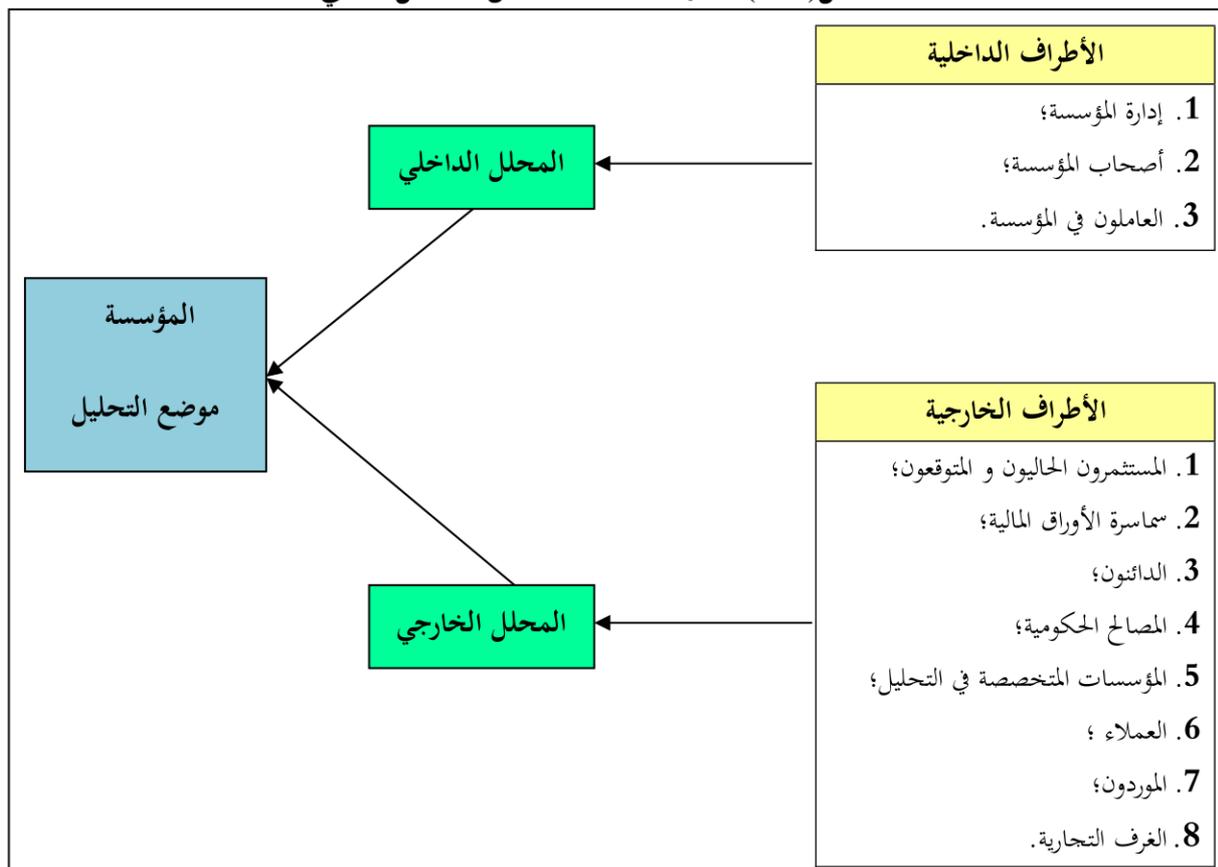
تتولى المؤسسة نفسها الطلب إلى مؤسسات متخصصة تقييم أوضاعها المالية ونشر نتائجها وتصنيفها الائتماني في السوق، وتؤثر نتيجة هذا التحليل المنشور على قدرة المؤسسة في الاقتراض وسعر هذا الاقتراض، إذ أنّ الشركة ذات التصنيف الجيد ستقترض بسعر فائدة أقل من تلك المؤسسات التي تحتل مكانة أقل نتيجة للتحليل المعد عنها. (عبدالله ع.، 2015، الصفحات 159-163).

- **العملاء:** باستخدام البيانات التي ينشرها المورد وكذلك منافسيه، يمكن للعميل معرفة ما إذا كانت الشروط التي يحصل عليها، خاصة فترة الائتمان، مماثلة لما تمنح لغيره، وتتطابق مع فترة الائتمان التي يمنحها هو لعملائه، وتتم هذه المقارنات باستخدام القوائم المالية بحساب متوسط فترة الائتمان.

- **الموردون:** يهتم المورد التأكد من سلامة المراكز المالية لعملائه من المؤسسات واستقرار الأوضاع المالية، فالمؤسسة من الناحية العملية مدينة للمورد، ويعني هذا دراسة وتحليل مديونية المؤسسة في دفاتر المورد وتطور هذه المديونية، وعلى ضوء ذلك يقرر المورد ما إذا كان سيستمر في التعامل معها أو يخفض هذا التعامل، وبذلك يستفيد المورد من البيانات التي تنشرها المؤسسات بصفة دورية، فيهمه مثلا التعرف على ما إذا كانت فترة الائتمان التي يمنحها لعملائهم المؤسسات مماثلة لتلك التي يمنحها المنافسون، ويمكن للمحلل حساب متوسط فترة الائتمان الممنوحة للعملاء باستخدام بيانات القوائم المالية.

- **الغرف التجارية:** تستخدم الغرف التجارية التحليل المالي في الغالب لغرض الحصول على بيانات عن نشاطات العديد من المؤسسات والصناعات تتعلق بأوضاعها المالية، ومعدلات أدائها وربحيتها، لتقوم بتجميعها في شكل مجموعات صناعية أو تجارية أو خدمية أو غير ذلك بعد أن تحللها وتعد منها النسب الوسطية ومؤشرات تكون مفيدة لإجراء المقارنات والتحليل، وغالبا ما تقوم بنشر هذه الدراسات. (لزرع، 2012/2011، الصفحات 79-80)

الشكل (3.1): الجهات المستفيدة من التحليل المالي



المصدر: (لزعر، 2012/2011، صفحة 81)

### 3. خطوات التحليل المالي ومصادر معلوماته :

#### 1.3.1 خطوات التحليل المالي :

بالرغم من أنَّ طريقة التحليل المالي يجب أن تترك في تفصيلاتها رأي المحلل نفسه ليكون في استطاعته التعامل مع مختلف الحالات التي يمكن أن يواجهها، إلا أنَّ ذلك لا يمنع من وضع بعض المبادئ العامة لتكون أساساً لمدخل عام لمنهجية التحليل المالي، ومن هذه الأسس العامة ما يلي: (عبدالله ع.، 2015، الصفحات 166-169)

**1.1.3. تحديد الهدف الذي يسعى إليه المحلل:** يبدأ التحليل المالي بتحديد المشكلة التي يسعى المحلل لمعرفتها ويعتبر هذا التحديد ضرورة هامة لبدء صحيح لعملية التحليل، لأنَّه يجنب المحلل العمل غير اللازم ويمكنه من قصر جهده على العمل الذي يخدم هذا الهدف مباشرة، فإذا وجه المحلل الائتماني في بنك تجاري بطلب قرض قصير الاجل من عميل ما، فيمكن لهذا المحلل أن يحدد هدفه بتقدير مدى قدرة ورغبة العميل على الوفاء في الوقت المحدد، بعد ذلك يركز جهده على ما يمكن أن يحقق هذا الهدف، وهو تقييم قدرة العميل على انجاز الدورة التجارية بنجاح وتمتعه بأدبيات جيدة؛

**2.1.3. تحديد الفترة التي سيشملها تحليل القوائم المالية:** من المناسب استعمال قوائم مالية لفترات عديدة إذا كنا نسعى لتوخي المزيد من الدقة في التحليل ومعرفة الاتجاه الذي يتخذه أداء المؤسسة موضع التحليل، لأنَّ القوائم المالية الخاصة بسنة واحدة قد لا تكون معبرة عن الاتجاه العام للأداء.

**3.1.3. تحديد وجمع المعلومات التي يحتاجها المحلل للوصول إلى غايته:** يقوم المحلل بجمع المعلومات المطلوبة حسب نوع التحليل فإن كان هدف التحليل تقييم الأداء فإنَّ المحلل يقوم بجمع بيانات عن التكاليف والإيرادات لفترة معينة وتحديد المؤشرات الرئيسية التي لها دور كبير في أداء المشروع مثل المبيعات أو الانتاج، وكذلك رغبة العميل بالوفاء تعتمد على أدبياته، و المعلومات عن هذا العنصر خارج حدود الميزانيات، أما المعلومات المتعلقة بقدرته على الوفاء فيمكن الحصول عليها من خلال احتساب سيولته؛

**4.1.3. اختيار أسلوب وأداء التحليل الأنسب قدرة للتعامل مع المشكلة موضوع البحث:** فمثلا إذا كانت المشكلة موضع البحث هي السيولة، تستعمل الأدوات التحليلية المعبرة عن هذه النسبة، مثل:

- نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة؛
- معدل دوران البضاعة، والذي يعبر عن مدى السرعة التي يتم فيها تحويل البضاعة الموجودة لدى المؤسسة إلى نقد يستعمل في الوفاء بالتزاماتها.
- كشف التدفق النقدي، والذي يقدم فكرة عن مواعيد وفرة السيولة لدى المؤسسة؛
- استعمال المعلومات والمقاييس التي تجمعت لدى المحلل لاتخاذ القرار او الاجراء المطلوب.

وتعتبر هذه الخطوة الأصعب والأكثر أهمية، وتحتاج إلى استعمال مقدار كبير من العمل الذهني والحكمة والمهارة والجهد لتقييم ما يقف خلف الأرقام من حقائق، ولا يمكن استبدال هذا الجهد بعملية ميكانيكية، إلا أنَّ التعريف الصحيح للمشكلة، وتحديد المناسب للأسئلة المتوجب الأجابة عنها، والمهارة في اختيار الادوات التحليلية المناسبة ستقود بلا شك إلى تفسير معقول لنتيجة التحليل.

**5.1.3. اختيار المعيار المناسب لقياس النتائج عليه:** حيث يستدعي الأمر من استعمال أكثر من معيار؛

**6.1.3. تحديد الانحراف عن المعيار المقاس عليه:** وذلك للوقوف على أهمية الانحراف بالأرقام المطلقة والنسبية؛

**7.1.3. تحليل أسباب الانحراف وتحديدها؛**

**8.1.3. وضع التوصية المناسبة بشأن نتائج التحليل:** ينتهي المحلل بعد ذلك إلى كتابة استنتاجاته وتوصياته على

شكل تقرير يقدم إلى الجهة التي طلبت التحليل. (عبدالله و وليد، 2015، صفحة 55):

ومن النادر جدا أن يتاح للمحلل جميع الحقائق عن الحالة التي يقوم بتحليلها، لذا نجد أن معظم المحللين يعملون في ظل ظروف غير مؤكدة بسبب عدم كفاية المعلومات، وفي مثل هذه الظروف لا يكون دور التحليل المالي إلا التقليل من حالة عدم التأكد وليس إلغاءها كليا.

وعند كتابة المحلل لتقريره، عليه أن يراعي ترتيب أفكاره وتسلسل منطقته، كما أن عليه مراعاة طريقة عرضه على القارئ، بحيث يميز التقرير بشكل واضح، بين تفسيرات و استنتاجات المحلل والحقائق والمعلومات التي استندت إليها هذه التفسيرات والاستنتاجات، وذلك ليتمكن القارئ من متابعة المنطق الذي اتبعه المحلل في الوصول إلى استنتاجاته، وليتمكن من إبداء رأيه إذا اختلف المحلل، هذا ومن المناسب أن يتضمن المحلل تقريره البنود التالية:

- معلومات عن خلفية المشروع موضوع التحليل، والصناعة التي ينتمي إليها والمحيط الاقتصادي الذي يعمل فيه؛
- المعلومات المالية وغير المالية المستعملة في التحليل؛
- الافتراضات الخاصة بالظروف الاقتصادية والظروف الأخرى التي وضعت استنادا عليها التقديرات الخاصة بالتحليل؛
- تحديد الإيجابيات والسلبيات الكمية منها والنوعية التي يراها المحلل في عناصر التحليل الأساسية؛
- الاستنتاج الذي يخرج به المحلل نتيجة العمل التحليلي الذي قام به.

#### الشكل (4.1): خطوات التحليل المالي



المصدر: من إعداد الأستاذة

#### 2.3. مصادر معلومات التحليل المالي:

يمكن تقسيم مصادر معلومات التحليل المالي إلى مصدرين وهما (عبدالله و وليد، 2015، صفحة 56):

**1.2.3. مصادر داخلية:** وهي مصادر من داخل المؤسسة والتي تتمثل في المعلومات المحاسبية، الاحصائية، الادارية والاقتصادية؛

**2.2.3. مصادر خارجية:** وتتمثل بجميع المصادر التي تكون خارج المؤسسة ولعل أبرزها أسواق المال ومكاتب السماسرة وهيئات البورصة والصحف المتخصصة والمجلات ودوائر الدولة المختلفة .

بالإضافة إلى ذلك ينبغي التعرف على مستويات الربحية والأداء في القطاعات المختلفة كذلك القطاع الذي تعمل فيه المنشأة المراد اجراء تحليل لها بالإضافة إلى بعض التشريعات التي تتعلق بالضرائب والرسوم الجمركية وسواها كذلك ينبغي معرفة الظروف الاقتصادية من كساد وتضخم وغيرها.

ويتوقف مدى اعتماده على أي منهما حسب طبيعة وأغراض عملية التحليل المالي وكذلك حسب طبيعة المؤشرات المطلوبة أي هل هي مؤشرات كمية أم مؤشرات وصفية. ويمكن حصر مصادر المعلومات بشكل عام فيما يلي (مطر، 2003، صفحة 5):

- البيانات المحاسبية الختامية المنشورة وغير المنشورة وتشمل الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية والايضاحات المرفقة بتلك البيانات؛
- تقرير مدقق الحسابات والتقرير الختامي لأعضاء مجلس الادارة؛
- التقارير المالية الداخلية التي تعد لأغراض إدارية مثل التوقعات والتنبؤات المالية؛
- المعلومات الصادرة عن أسواق المال وهيئات البورصة ومكاتب الوساطة؛
- الصحف و المجلات والنشرات الاقتصادية التي تصدر عن الهيئات و المؤسسات الحكومية ومراكز البحث؛
- المكاتب الاستشارية.

#### 4. أدوات ومعايير التحليل المالي:

##### 1.4. أدوات التحليل المالي:

**1.1.4. النسب المالية:** تعتبر من أهم أدوات التحليل المالي، وهي تقوم على بناء علاقات ذات معنى بين بنود القوائم المالية باستخدام نسب يكون بسطها ومقامها بنودا من الميزانية أو من جدول حسابات النتائج أو منهما معا (النسب المشتركة)، ثم تفسير النتائج المحصل عليها استنادا إلى معايير محددة؛

**2.1.4. جدول التمويل:** أو ما يسمى جدول الموارد/ الاستخدامات الذي يرصد حركة التمويل من خلال التغيرات في بنود قائمة المركز لفترتين على الأقل، ويبان مصادر الأموال وكيفية استخدام تلك الأموال في الفترة المدروسة، بالإضافة إلى حركات الأموال الناتجة عن الدول التشغيلية لنفس الفترة؛

**3.1.4. المعادلات والنماذج الرياضية:** والمتعلقة بتحليل المردودية، سواء تعلق الأمر بالمردودية الاقتصادية أو المردودية المالية، وتحليل الاستثمار، تحليل مخاطر التشغيل، الرفع المالي، الاحتياج في رأس المال العامل وتسيير التدفقات النقدية، الخ

**4.1.4. الموازنات التقديرية النقدية:** وتسمى أيضا كشوف التدفق النقدي، وهي أداة تستخدم للتنبؤ بكميات التدفقات الداخلة و الخارجة وبالمواعيد التقديرية للتحصيل والانفاق؛

**5.1.4. القوائم المالية التقديرية:** وهي أداة توقعية لمختلف عناصر الأصول والخصوم وحجم الأرباح المتوقعة. (بن سانية، 2018، صفحة 23)

### الشكل (05): أدوات التحليل المالي



المصدر: من إعداد الأستاذة

### 2.4. معايير التحليل المالي:

هناك مجموعة من المعايير التي يستخدمها المحلل للتعبير عن مستوى الأداء المالي ومن هذه المعايير ما يلي:

**1.2.4. المعايير التاريخية:** هذه المعايير تعتمد على مؤشرات مالية تاريخية أي لسنوات سابقة فمثلا يتم مقارنة نسبة السيولة للسنة الحالية مع نسبة السيولة لأعوام ماضية لنفس المؤسسة ومن ثم ملاحظة التغيرات الحاصلة، هل التغيرات إلى الأفضل أو إلى الأسوأ وهكذا بالنسبة للنسب أو المعدلات الأخرى؛

**2.2.4. المعايير المستهدفة:** تعني المعايير التي تعتمد عادة على الخطط المستقبلية للمؤسسة والتي تمثل الموازنات التخطيطية وهذه المعايير يستفيد منها المحلل أو الإدارة للتحقق من مدى تطبيق المخطط الموضوعة فالمحلل المالي يقوم بمقارنة المعايير المستهدفة مع المتحقق وبالتالي يحدد في ما إذا كانت هناك انحرافات سواء ايجابية أو سلبية وبالتالي فإن المعايير المستهدفة من الأدوات الهامة في عملية التخطيط أو الرقابة؛ (عبدالله و وليد، 2015، الصفحات 61-62)

**3.2.4. المعايير النمطية المطلقة:** وهي نسب أو معدلات متعارف عليها في التحليل المالي وهو مؤشر قليل الاستخدام لأنه يعتمد توحيد كل القطاعات في معيار واحد؛

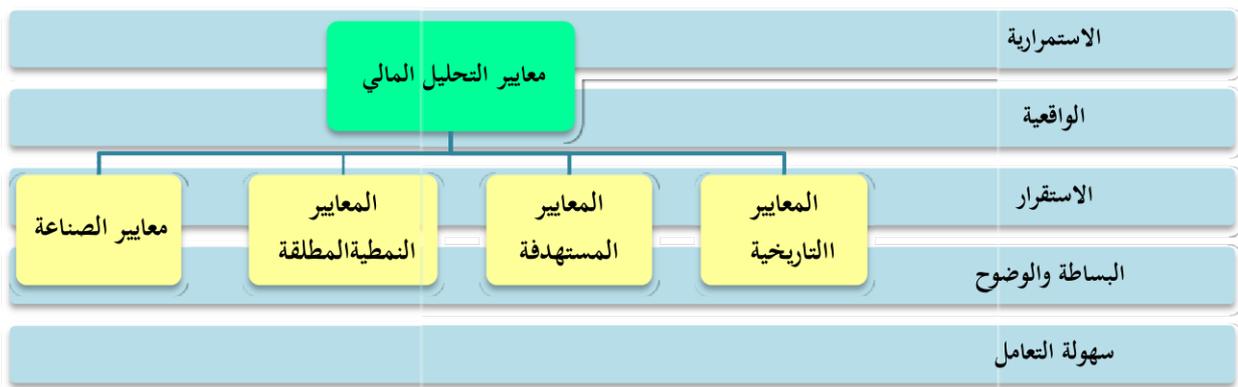
**4.2.4. معايير الصناعة:** حيث تحدد هذه المعايير لنفس القطاع أو الصناعة ولا يجوز تطبيقه على قطاع آخر وتحدد هذه المعايير وضع المؤسسة مع المؤسسات الأخرى المنافسة في نفس القطاع أو الصناعة. وإذا كانت النسبة في

المؤسسة مساوية لمعيار الصناعة نقول أنها ضمن المعدل السائد في الصناعة أما إذا كانت النسبة أقل فنقول أن المؤسسة دون المعدل وإذا كانت النسبة أكبر فنقول أن المؤسسة فوق المعدل. (الصيرفي، 2014، صفحة 117)

\* ويجب ان تكون هذه المعايير تتوافر على الخصائص التالية: (الصيرفي، 2014، الصفحات 117-118):

- الاستمرارية: وهو ان تستمر فعالية العيار لفترات مالية متتابعة؛
  - الواقعية: وهو ان يكون المعيار قابل للتطبيق
  - الاستقرار : وهو ان يكون المعيار ثابت مسيما وغير متقلب ومتغير؛
  - البساطة والوضوح: وهو ان يكون المعيار مفهوما لمعظم الفئات؛
  - سهولة التعامل معه وتركيبه: وهو أن يكون المعيار مقروءا وقابلا للمقارنة .
- \* وتستخدم هذه المعايير في ما يلي (الصيرفي، 2014، صفحة 118):
- تفسير الظواهر المالية المختلفة واعطاؤها وصفا كميًا؛
  - تفسير المدلولات والمؤشرات للاتجاهات المالية المختلفة؛
  - تحليل أداء المؤسسة المالي كشف الانحرافات .

#### الشكل (6.1): معايير التحليل المالي



المصدر: من إعداد الأستاذة

#### 5. مقومات نجاح عملية التحليل المالي:

كي تنجح عملية التحليل المالي في تحقيق أهدافها لا بد من توفر مجموعة من المتطلبات التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية لا بد من مراعاتها، فإذا ما اعتبرنا أن الهدف النهائي للمحلل المالي هو توفير مؤشرات واقعية تعطي صورة عن جوانب نشاط المشروع هي أقرب ما تكون في الحقيقة، فيجب إذن توفير مقومات نجاحه في تحقيق هذا الهدف وذلك بالحرص على توفير مجموعة من المتطلبات منها ما يتعلق به نفسه، ومنها ما يتعلق بمنهج وأساليب

وأدوات التحليل التي يستخدمها، ومنها كذلك ما يتعلق بمصادر المعلومات التي يعتمد عليها. وبناء لما تقدم يمكن حصر المقومات الأساسية لنجاح للتحليل المالي فيما يلي:

- أن تتمتع مصادر المعلومات التي يستقي منها المحلل المالي معلوماته بقدر معقول من المصدقية أو الموثوقية، وأن تتسم المعلومات المستخدمة في التحليل بقدر متوازن من الموضوعية من جهة والملاءمة من جهة أخرى؛
- أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل منهجا علميا يتناسب مع أهداف عملية التحليل، كما أن يستخدم أساليب وأدوات تجمع هي الأخرى ويقدر متوازن بين سمتي الموضوعية والملاءمة للأهداف التي يسعى إليها؛
- أن تتوفر لدى المحلل المالي خلفية عامة عن المؤسسة ونشاطها والصناعة التي تنتمي عليها وكذلك البيئة العامة المحيطة بها الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية؛
- أن يبرز الفروض التي يبني عليها عملية التحليل وكذلك المتغيرات الكمية والكيفية التي ترتبط بالمشكلة محل الدراسة؛
- أن لا يقف المحلل المالي عند مجرد كشف عوامل القوة ومواطن الضعف في نشاط المشروع، بل أن يسعى إلى تشخيص أسبابها واستقراء اتجاهاتها المستقبلية؛
- أن يتسم المحلل المالي بالموضوعية وذلك بالتركيز على فهم دوره المحصور في كشف الحقائق كما هي قبل أن يقوم بتفسيرها بصورة مجردة بعيدة عن التحيز الشخصي، وذلك ليقوم بعد ذلك في تقديم تقريره بما يتضمنه من مؤشرات وبدائل تخدم متخذ القرار مع مراعاة التوصية بما يراه البديل الأفضل منها. (مطر، 2003، الصفحات 4-5)
- التحديد الواضح لأهداف التحليل المالي؛
- تحديد الفترة المالية التي يشملها التحليل، وتوفير بيانات مالية يمكن الاعتماد عليها؛
- التفسير السليم لنتائج التحليل المالي حتى يصار إلى استخدامها بصورة سليمة، بمعنى أن يؤدي التحليل إلى نتيجة غير قابلة للتأويل أو إعطاء تفسيرات متباينة؛
- لا بد أن يكون المحلل المالي مؤهلا من الناحية العلمية والعملية، وقادرا على تفسير النتائج التي يتوصل إليها لاستقراء المستقبل؛ (الشيخ، 2008، صفحة 09)
- التبويب الملائم خلال عمر المشروع ولجميع بنود العملية الانتاجية ؛
- استخدام أدوات وأساليب التحليل والتقييم المالي اللازمة و الملائمة والمؤشرات المناسبة للوصول إلى أفضل النتائج وبأسرع وقت؛
- المتابعة المستمرة . (الشمري، 2010، صفحة 57)

أسئلة نظرية تقييمية

1/ أجب عن الأسئلة التالية:

- التحليل المالي الأفقي أكثر ديناميكية من التحليل المالي الرأسي، هل تؤيد ذلك ، دعم اجابتك بأمثلة ؟
- من أجل نجاح عملية التحليل المالي لا بد من توفر مجموعة من المقومات ، أذكرها؟
- ما الفرق بين موضوعية البيانات ومصداقيتها؟
- يجب أن يتضمن تقرير المحلل المالي خمس محاور أساسية من البيانات، أذكرها ؟
- ماهي المصادر التي يعتمد عليها المحلل المالي في الحصول على المعلومات اللازمة ؟ مع ذكر أمثلة.
- لماذا يعتبر معيار الصناعة أكثر معيارا استعمالا من بين معايير التحليل المالي ؟
- ما مفهوم العسر المالي؟ وما هو المصطلح المقابل له؟
- كيف تستفيد الغرف التجارية من التحليل المالي؟
- ماهي الخصائص التي لا بد أن تتوفر في معايير التحليل المالي؟
- ماهو الفرق بين المظهر التفسيري و المظهر الفني للتحليل المالي ؟

2/ أجب بصحيح أو خطأ مع تصحيح الخطأ :

العبرة	ص	خ	تصحيح الخطأ
■ من خصائص التحليل الأفقي أنه يركز على معرفة اتجاه تطور عناصر القوائم المالية على مدى عدة فترات زمنية .			
■ إنَّ الهدف الأساسي للمستثمرين عند تحليلهم للقوائم المالي هو الحصول على معلومات عن قدرة المؤسسة على تحقيق التوازن بين التمويل الداخلي والتمويل الخارجي.			
■ من خصائص التحليل الرأسي أنه يركز على دراسة اتجاه تطور عناصر القوائم المالية خلال سنة واحدة			

		<ul style="list-style-type: none"> <li>من أهداف التحليل المالي دراسة وتقييم الظروف الاقتصادية للقطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة</li> </ul>
		<ul style="list-style-type: none"> <li>من عيوب التحليل الأفقي أنّ ضعيف الدلالة لأنّ يعتبر تحليلاً ساكناً.</li> </ul>
		<ul style="list-style-type: none"> <li>إنّ ما يهم الدائنين بشكل رئيسي من نتائج التحليل المالي هو زيادة حجم المبيعات.</li> </ul>
		<ul style="list-style-type: none"> <li>يتوقف تقييم الوضع المالي للمؤسسة على استخدام النسب المالية .</li> </ul>
		<ul style="list-style-type: none"> <li>يقوم المظهر الفني للتحليل المالي على فهم وتفسير نتائج التحليل المالي .</li> </ul>
		<ul style="list-style-type: none"> <li>من أهم المؤشرات المفيدة للتحليل المالي في مجال الائتمان: مؤشرات الربحية، مؤشرات الأداء ومؤشرات السوق.</li> </ul>
		<ul style="list-style-type: none"> <li>بموجب الاستعمال الكمي ينحصر نطاق التحليل المالي في الجانب الكيفي من المشكلة محل الدراسة والتحليل.</li> </ul>

3/ أكمل الجدول التالي :

الجهة المستفيدة	كيفية الاستفادة
متعاملو الأسواق المالية	.....
.....	التأكد من التقيد بالانظمة، الرقابة ، تقييم الاداء ، الضرائب
.....	تنمية الكفاءات ، التخصص و الاحترافية مع تقديم خدمات للمؤسسة
.....	معرفة مدى كفاءة الادارة في أداء وظيفتها

.....	العملاء
اتخاذ القرار المناسب من بين القرارات المتاحة	.....
التعرف على التطورات التي يمكن أن تطرأ على أسعار الأسهم نتيجة للأوضاع المالي للمؤسسة	.....
.....	العاملون في المؤسسة
اتخاذ قرار متعلق باستمرارية الارتباط بالمؤسسة و التعامل معها على المدى البعيد من عدمه	.....
تقييم سياسة توزيع الأرباح المتبعة ومدى ثباتها	.....
.....	الدائنون
تقييم الربحية و العوائد المحققة على الاستثمارات	.....
تحليل التدفقات النقدية ومدى انتظامها وكفايتها لتلبية احتياجات المؤسسة	.....

# الفصل الثاني

## دراسة وتحليل الميزانية المالية

### الأهداف المرجوة من الفصل الثاني:

- التعرف على مفهوم الميزانية المالية وأهدافها؛
- تعريف الطالب بمكونات وعناصر الميزانية المالية وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري؛
- تمكين الطالب من إعداد الميزانية المالية بنوعيتها التفصيلية والمختصرة؛
- إلمام الطالب بمختلف مؤشرات ونسب تحليل الميزانية المالية وكيفية استخدامها.

### عناصر الفصل الثاني:

- تعريف الميزانية المالية؛
- عناصر الميزانية المالية وشكلها؛
- تحليل الميزانية المالية من خلال مؤشرات التوازن المالي؛
- تحليل الميزانية المالية من خلال النسب المالية؛
- مثال تطبيقي؛
- تمارين تطبيقية.

## 1. تعريف الميزانية المالية:

تعرف الميزانية على أنّها: "تصوير للوضع المالي أو الحالة المالية للمؤسسة خلال مدة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، وللميزانية جانبان، جانب الأصول أو الموجودات وتندرج فيه كافة البنود الخاصة بالمؤسسة وحقوقها على الآخرين وجانب الخصوم أو المطلوبات وتندرج فيه كافة البنود الخاصة بخصوم المؤسسة والتزاماتها تجاه الآخرين." (لزعري، 2012/2011، صفحة 37)

وعليه فالميزانية المالية تعرف على أنّها: "عرض الوضع المالي للمؤسسة ما في فترة زمنية معينة، وقد جاء بتبويب عناصر قائمة المركز المالي في شكلها الرأسي إلى: أصول غير جارية (ثابتة)، أصول جارية (متداولة)، أموال دائمة، خصوم جارية (متداولة)، والميزانية المالية لا يتم إعدادها إلا لأغراض التحليل المالي، وليبيان ودراسة الأهمية النسبية لكل عنصر من عناصرها إلى المجموع، إضافة إلى إجراء المقارنة بين النسبة المالية الحالية والسنوات السابقة، وذلك من أجل التعرف على التغيرات التي طرأت على بنود الميزانية سواء كانت أصولاً أو خصوماً." (بن فرج، 2014/2013، صفحة 67)

إذن، فالميزانية المالية ماهي إلا: "وثيقة تصور الذمة المالية للمؤسسة بعد إجراء التعديلات اللازمة على مختلف العناصر المشكّلة للميزانية المحاسبية" (شيحة، 2013، صفحة 56)

وانطلاقاً من هذا التعريف نستنتج أنّ الميزانية المالية مستمدة من الميزانية المحاسبية، ومحاسبياً ترتب عناصر الأصول في الميزانية حسب درجة السيولة المتزايدة ( قدرة تحويل عناصر الأصول إلى نقود)، أما عناصر الخصوم فترتب حسب درجة الاستحقاق المتزايدة ( موعّد تسديد القروض الممنوحة للمؤسسة من طرف متعاملاتها)، وإنّ هذا التكيف للاستخدامات والموارد مع مبادئ وقواعد التحليل المالي يسمى بالترتيب العقلاني (شيحة، 2013، صفحة 57)، وتقوم هذه العناصر بالقيمة الصافية وبالقيمة الحقيقية لها وليس بالقيمة التاريخية كما هو الحال في الميزانية المحاسبية.

ويجدر الإشارة إلى أنّ استخدام التحليل المالي للميزانية لأول الأمر يعود للبنوك من أجل تحليل الوضعية المالية للمؤسسات التي تطلب قروضا، وعلى أساس هذا التحليل يتم قبول البنك لطلب القرض المقدم له من المؤسسة أو رفضه. ثم تطور التحليل المالي للميزانية ليصبح مستخدماً من قبل المؤسسات حيث يتم إعداد الميزانية المالية بغرض تحليل قدرة الوفاء ودرجة سيولة عناصر أصول المؤسسة، **فالهدف الرئيس** من إعداد الميزانية المالية هو تقييم الذمة المالية للمؤسسة والتأكد من عدم مواجهتها لخطر الإفلاس بالتصفية في المدى القصير. (الديوان الوطني للتعليم و التكوين عن بعد، صفحة 01).

## 2. عناصر الميزانية المالية وشكلها :

### 1.2. عناصر الميزانية المالية :

#### 1.1.2. الأصول: حتى يوصف البند بأنه أصل يجب أن تتوفر فيه الخصائص التالية :

- يجب أن يوفر الأصل منفعة اقتصادية مستقبلية تمكن من توفير تدفقات نقدية صافية في المستقبل؛
- أن تكون المؤسسة قادرة على الحصول على المنافع في الأصل، وتمنع أو تقيد فرصة حصول المؤسسات الأخرى على تلك المنافع؛

- أن يكون الحدث الذي يوفر للمؤسسة الحق في الحصول على تلك المنافع يكون في الأصل الذي قد حدث فعلا. وتظل الأصول مصدرا اقتصاديا للمؤسسة طالما استمرت في استيفاء المتطلبات الثلاثة المذكورة أعلاه، وتؤدي المعاملات والتشغيل إلى حدوث تغيرات مستمرة في أصول المؤسسة. (بن فرج، 2014/2013، الصفحات 69-70)، وتنقسم الأصول إلى نوعين:

#### 1.1.1.2. الأصول غير الجارية (الثابتة، غير المتداولة): تشمل الإستثمارات طويلة الأجل العقارات والآلات والمعدات والأصول المعنوية والأصول المتنوعة الأخرى. (بن فرج، 2014/2013، صفحة 71). وتتضمن الأصول غير الجارية ما يلي (شبيحة، 2013، صفحة 57):

- **القيم الثابتة:** تتكون هذه القيم من العناصر التي تمتاز بسيولة ممكنة التحقق على المدى الطويل، إذ تتمثل في وسائل الانتاج اللازمة .
- **القيم الثابتة مؤقتا:** يندرج في هذا القسم بعض حسابات الأصول المتداولة ذات السيولة الممكن تحقيقها خلال الدورة القادمة بنقضى إتفاقية أو عقد، أو لأنّ الاموال لا يمكن تحصيلها على المدى القصير نظرا لاستعمالها أو عدم استطاعة المدينون للمؤسسة مواجهة آجال التسديد. ويتضمن هذا القسم الحسابات التالية : المخزون الأدنى لتشغيل المؤسسة، الودائع والضمانات، سندات المساهمة، القيم التي يمكن تحقيقها خلال الدورة المقبلة مثل الحقوق المتأخرة التحصيل وغيرها.

وحسب النظام المحاسبي المالي (SCF) الجزائري فإنّ الأصول غير الجارية تشمل مايلي :

#### الجدول(1.2): الأصول غير الجارية حسب SCF

الأصول غير الجارية	مضمونها	تصنيفها في النظام المحاسبي المالي
التشبيات المعنوية	هي الاصول التي لها وجود مادي في الميزانية وتستخدم لأكثر من دورة: مصاريف البحث والتطوير، البرمجيات، شهرة المحل، العلامة التجارية... الخ	ح/20 وما تفرع عنه ماعدا ح/207

229/ح	21/ح، 22/ح وما تفرع عنه ماعدا	مثل الأراضي و المباني و المعدات والأدوات .. الخ	الثبتيات العينية
23/ح		وهي الثبتيات التي لاتزال غير مكتملة وكذلك التسبيقات و المدفوعات على الحساب التي تقدمها المؤسسة للغير من أجل اقتناء تثبيت ما .	الثبتيات الجارية انجازها
269/ح	26/ح وما تفرع عنه ماعدا 27/ح وما تفرع عنه ماعدا 279/ح	وتتضمن: سندات المساهمة والحسابات الدائنة الملحقة، سندات مثبتة لنشاط المحفظة، السندات المثبتة الأخرى، القروض و الحسابات الدائنة لاكثر من 12 شهر.	الثبتيات المالية

**المصدر:** (بن سانية، 2018، الصفحات 31-32)

**2.1.1.2. الأصول الجارية ( المتداولة):** وتمثل في الأصول التي يكون من المتوقع تحويلها إلى نقدية أو بيعها أو إستهلاكها أثناء دورة تشغيلية واحدة للمؤسسة. (بن فرج، 2013/2014، صفحة 70). وتصنف المؤسسة الأصول على أنها أصول جارية (متداولة) عندما تفي بمعيار أو أكثر من هذه المعايير التالية (الحكيم، 2017، الصفحات 35-36):

- من المتوقع أن يتحقق الأصل أو يحتفظ به للبيع أو الاستهلاك خلال الدورة التشغيلية العادية للمشروع؛
- عندما يحتفظ بالأصل بشكل رئيسي لأغراض المتاجرة؛
- من المتوقع أن يتحقق الأصل ضمن إثني عشر شهرا بعد تاريخ إعداد التقرير؛
- عندما يكون الأصل نقدا أو معادلا للنقد.

\* بالنسبة للأصول التي لا تلي أي معيار من المعايير السابقة، فإنها تصنف أصولا غير جارية (غير متداولة)

وتتضمن الأصول الجارية ما يلي (شيحة، 2013، الصفحات 58-59):

- **قيم الاستغلال:** تسجل في هذا الصنف السلع الموجهة للبيع، حيث نجد: البضائع (سلع غير محولة)، وإذا كان نشاط المؤسسة انتاجي فيمكن تقسيم المخزونات\* إلى: مواد ولوازم، منتوجات قيد الانتاج، منتوجات تامة الصنع، غلافات تجارية تالفة مستعملة في تسويق المنتجات التامة.
- **قيم غير جاهزة (محققة):** وتتضمن مايلي:
- الديون على العملاء والحسابات المرتبطة بها؛

\* في ميدان التحليل المالي، وحسب (شيحة، 2013، صفحة 58) يمكن تجزئة المخزونات إلى قسمين:

- مخزون الأمان الواجب الحفاظ عليه ولا يمكن للمؤسسة استعماله إلا في حالة الضرورة القصوى، ويصنف ضمن القيم الثابتة مؤقتا.
- المخزون المتداول والذي يمثل الفرق بين المخزون الاجمالي ومخزون الأمان ويصنف ضمن الأصول المتداولة. ويمكن تشكيل مؤونة للمخزونات في حالة تدهور قيمتها، حيث يحدد مبلغ هذه المؤونة من خلال الفرق بين التكلفة الحقيقية للشراء أو الانتاج وقيمة هذه المخزونات في نهاية الدورة. كما يمكن أن يكون عكس ذلك يمكن للمخزونات تسجيل فوائض قيمة في حالة ارتفاع أسعارها في السوق.

- الحقوق المختلفة ( المدينون المخرون)؛
- سندات التوظيف و المتمثلة في السندات المشتراة من أجل تحقيق فائدة على المدى القصير و البحث عن السيولة؛
- سندات المساهمة: وهي السندات التي تسمح بممارسة بعض النفوذ داخل المؤسسة التي تصدرها والجزء منها الممتد حيازته على المدى الطويل فيتم ترتيبه ضمن القيم الثابتة المؤقتة ؛
- الديون المشكوك في تحصيلها :يرتب الجزء المشكوك في تحصيله ضمن القيم الثابتة مؤقتا؛
- أوراق القبض: يمكن ربط الجزء محل الخصم من طرف البنك بالقيم الجاهزة (بعد تخفيض المصاريف المتعلقة بعملية الخصم).

■ **قيم جاهزة:** تشكل هذه القيم خزينة المؤسسة ، حيث يدرج ضمنها كل القيم ذات السيولة التامة ونجد منها :  
أوراق القبض المخصوصة، الحسابات البنكية، حسابات الصكوك البريدية ، حسابات الصندوق .

وحسب النظام المحاسبي المالي الجزائري ، فيندرج ضمن الأصول الجارية مايلي:

#### الجدول(2.2): الأصول الجارية حسب SCF

الأصول الجارية	تصنيفها في النظام المحاسبي المالي
المخزونات و المنتجات قيد التنفيذ	من 30/ح إلى 38/ح
الزبائن و الحسابات الملحقة	41/ح و ما تفرع منه ماعدا 419/ح
المدينون الآخرون	409/ح، ومدين: 42/ح، 43/ح، 44/ح، ماعدا (من 444/ح إلى 448/ح) و45/ح، 46/ح، 486/ح و489/ح
الضرائب	444/ح، 445/ح و 447/ح
الأصول الأخرى الجارية	48/ح مدين
توظيفات وأصول مالية جارية	50/ح خارج 509/ح
أموال الخزينة	519/ح وغيره من المدينين ( 51/ح ، 52/ح، 53/ح، 54/ح )

المصدر: (بن سانية، 2018، صفحة 32)

**2.1.2. الخصوم:** هي تضحيات مستقبلية محتملة بمنافع إقتصادية ناشئة عن الإلتزامات الحالية لمؤسسة معينة، بنقل أو تحويل أصول أو توفير خدمات لأصول أخرى في المستقبل نتيجة لمعاملات أو أحداث ماضية. (بن فرج، 2014/2013، صفحة 72)، وتصنف الخصوم من وجهة نظر الاستحقاق المتزايد إلى نوعين (شيحة، 2013، الصفحات 60-62):

**1.2.1.2. الأموال الدائمة:** هي تلك الأموال التي لا يتم تسديدها خلال الدورة المقبلة، حيث تكون مصار د هذه الأموال سواء داخلية مثل الاموال الخاصة أو مصادر خارجية مثل الديون طويلة ومتوسطة الاجل، ونوجز شرح ذلك في ما يلي:

■ **الأموال الخاصة:** تتميز هذه الأموال بدرجة استحقاق منعدمة نظرا لبقائها دائمة على مستوى المؤسسة ، ويدرج في هذا الصنف الحسابات التالية: الأموال الجماعية، الاحتياجات بكل أنواعها، علاوة الاصدار، المؤونات ذات الطابع الاحتياطي التي تسمح بتغطية خطر محتمل الوقوع .نتائج رهن التخصيص ؛ فرق إعادة التقدير الناتج عن إعادة تقييم عناصر الأصول ، قسط المؤونات ذات الطابع الجبائي التي تبقى لاحقا على مستوى المؤسسة (75% من المخصص).

وحسب النظام المحاسبي المالي SCF الجزائري تتضمن الاموال الخاصة ماييلي:

**الجدول(3.2): الأموال الخاصة حسب SCF**

الأموال الخاصة	تصنيفها في النظام المحاسبي المالي
رأس المال الصادر أو حساب المستغل	101/- و 108/-
راس المال غير المطلوب	109/-
العلاوات و الاحتياطات	104/- و 106/-
فارق إعادة التقييم	105/-
فارق المعادلة	107/-
النتيجة الصافية للدورة	12/-
الترحيل من جديد	11/-

المصدر: (بن سانية، 2018، صفحة 33)

■ **الخصوم غير الجارية ( الديون طويلة الاجل):** على غرار الأموال الخاصة تتميز هذه الديون بطابع الديمومة وتتضمن ماييلي:

- الديون التي أجال استحقاقها أكثر من سنة؛
- المؤونات ذات الطابع الجبائي التي تدمج لاحقا في حساب النتيجة وتطبق عليها الضريبة على أرباح الشركات؛
- الديون قصيرة الاجل التي تسدد في مدة أكثر من سنة ؛
- الحساب الجاري للشركاء .

وحسب النظام المحاسبي المالي SCF الجزائري فتضم الخصوم غير الجارية ماييلي :

**الجدول(4.2): الخصوم غير الجارية حسب SCF**

الخصوم غير الجارية	تصنيفها حسب النظام المالي المحاسبي
القروض والديون المالية	16/- و 17/-
الضرائب المؤجلة على الخصوم	134/- و 155/-

229/ح	الديون الاخرى غير الجارية
15/ح خارج 155/ح، 131/ح و 132/ح	المؤونات و المنتجات المدرجة في الحسابات سلفا

المصدر: (بن سانية، 2018، صفحة 33)

**2.2.1.2. خصوم جارية (الديون قصيرة الأجل):** ويتوجب على المؤسسة أن تصنف الخصوم (الالتزامات) على

أنها خصوم جارية (متداولة) عندما تفي بواحد من المعايير التالية (الحكيم، 2017، صفحة 36):

- عندما يتوقع تسوية الخصم ضمن الدورة التشغيلية العادية؛

- عندما يحتفظ بالخصم بشكل أساسي لأغراض المتاجرة؛

- عندما يستحق تسديد الخصم خلال اثني عشر شهرا بعد تاريخ إعداد التقرير؛

- ليس لدى المؤسسة الحق في تأجيل تسوية الخصم اثني عشر شهرا على الأقل بعد تاريخ إعداد التقرير.

\* بالنسبة للخصوم الأخرى، يتوجب على المؤسسة تصنيفها ضمن الخصوم غير الجارية (غير المتداولة).

والخصوم الجارية تكون موجهة لتمويل دورة الاستغلال، ويمكن تصنيفها إلى ثلاث أنواع:

■ **خصوم جارية للاستغلال:** يسجل هذا النوع الديون قصيرة الأجل التي مصدرها التشغيل الجاري لنشاط

الاستغلال : دائنو المخزونات، أوراق الدفع، ديون الاستغلال. . . الخ

■ **خصوم جارية خارج الاستغلال:** يسجل هذا النوع الديون قصيرة الاجل ذات الميزة غير المتكررة و التي مصدرها

غير التشغيل العادي لنشاط المؤسسة مثل ما يلي:

- الديون طويلة و متوسطة الاجل أقل من سنة؛

- الارباح القابلة للتوزيع؛

- المؤونات القابلة للدفع على المدى القصير؛

- المؤونات ذات الطابع الجبائي التي تكون محل تسديد الضريبة على الارباح؛

- الحسابات الجارية للشركاء؛

■ **القروض البنكية للخزينة:** يسجل هذا النوع من القروض كل القيم التي مصدرها القروض البنكية المفنوحة لتشغيل

المؤسسة والمتمثلة في: الديون المالية، أوراق الدفع التي تمثل سندات مضمونة، الأوراق المخصومة .

وحسب النظام المحاسبي المالي SCF الجزائري تتضمن الخصوم الجارية مايلي:

**الجدول(5.2): الخصوم الجارية حسب SCF**

تصنيفها حسب النظام المحاسبي المالي	الخصوم الجارية
40/ح خارج 409/ح	الموردون و الحسابات الملحقة

الضرائب	دائن /444، /445 و/447
الديون الأخرى	/419، /509 ودائن: /42، /43، /44 ماعدا (/444 إلى /447) و/45، /46 و/48.
خزينة الخصوم	/519 وغيره من الديون /51 و/52.

المصدر: (بن سانية، 2018، صفحة 34)

2.2.2 شكل الميزانية المالية :

1.2.2 الميزانية المالية التفصيلية : وتتضمن جميع العناصر والبنود دون استثناء بشكل تفصيلي، والشكل (1.2)

يوضح شكل الميزانية المالية التفصيلية حسب النظام المحاسبي المالي الجزائري SCF .

الشكل (1.2): الميزانية المالية التفصيلية حسب SCF

N-1	N	ملاحظة	الخصوم	N-1 مالي	N مالي	N امتلاك رصيد	N إجمالي	ملاحظة	الأصل
			<b>رؤوس الأموال الفاعلة</b>						<b>أصول غير جارية</b>
			رأس مال تم إصداره						فارق بين الاقتناء - المنتوج الإيجابي أو السلبي
			رأس مال غير مستعان به						تثبيتات معنوية
			علاوات و احتياطات - احتياطات مدمجة (1)						تثبيتات مبنية
			فوارق إعادة التقييم						أراضي
			فارق المعادلة (1)						مبان
			نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع (1))						تثبيتات مبنية أخرى
			رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد						تثبيتات ممنوع امتيازها
			<b>حصة الشركة المدمجة (1)</b>						تثبيتات يجري إنجازها
			<b>حصة نوي الأقلية (1)</b>						تثبيتات مالية
			<b>المجموع 1</b>						سندات موضوعة موضع معادلة
			<b>الخصوم غير الجارية</b>						مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها
			قروض و ديون مالية						سندات أخرى مثبتة
			ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)						قروض و أصول مالية أخرى غير جارية
			ديون أخرى غير جارية						ضرائب مؤجلة على الأصل
			مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا						<b>مجموع الأصل غير الجاري</b>
			<b>مجموع الخصوم غير الجارية (2)</b>						<b>أصول جارية</b>
			<b>الخصوم الجارية</b>						مخزونات و منتجات قيد التنفيذ
			موردون و حسابات ملحقة						حسابات دائنة و استخدامات معاملة
			ضرائب						الزبائن
			ديون أخرى						المدبتون الآخرون
			خزينة سلبية						القرايب و ما شابهها
			<b>مجموع الخصوم الجارية (3)</b>						حسابات دائنة أخرى و استخدامات معاملة
			<b>مجموع عام للخصوم</b>						الموجودات و ما شابهها
									الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى
									الخزينة
									<b>مجموع الأصول الجارية</b>
									<b>المجموع العام للأصول</b>

المصدر: (الجريدة الرسمية، 2009، الصفحات 28-29)

2.2.2 الميزانية المالية المختصرة: تظهر المجاميع الكبرى لعناصر الأصول والخصوم.

الجدول (6.2): الميزانية المالية المختصرة

الأصول		الخصوم	
البيان	المبلغ	البيان	المبلغ
الأصول غير الجارية		الاموال الدائمة	
الأصول الجارية		الخصوم الجارية	
مجموع الأصول		مجموع الخصوم	

المصدر: من إعداد الأستاذة

### 3. تحليل الميزانية المالية من خلال مؤشرات التوازن المالي:

هناك العديد من المؤشرات التي يعتمد عليها المحلل المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة و نذكر منها ما يلي :

#### 1.3. رأس المال العامل الصافي (fRNG):

**1.1.3. تعريف رأس المال العامل الصافي:** يعتبر رأس المال العامل من المؤشرات الأساسية التي تستعين بها المؤسسة لإبراز توازنها المالي في الاجل الطويل ، وهناك من يطلق عليه هامش أمان المؤسسة ، ويظهر رأس المال العامل مقدار ما تحتاط به المؤسسة للظروف الطارئة التي قد تواجهها والمتمثلة في جمود بعض العناصر عن الحركة من الأصول المتداولة كتوقف حركة بعض المخزونات أو تعسر تحصيل بعض الحقوق فتحول إلى أصول ثابتة ، فتكون المؤسسة قد هيأت لذلك أموالا دائمة لتغطيتها ، وبالتالي تكون قد أجرت ملاءة بين سيولة الأصول واستحقاقية الخصوم . وهناك من يستخدم مؤشر رأس المال العامل كدليل للاحتياط لبعض الطوارئ في الاجل القصير ، وبالتالي يتمثل في كون المؤسسة قد خصصت أصولا متداولة اضافية ضمانا للتغطية الكلية للديون قصيرة الاجل ، فإذا عجزت بعض المخزونات أو بعض الحقوق في التحول إلى سيولة مقارنة بما يقابلها من ديون قصيرة الأجل وتكون هذه الإضافة من الأصول المتداولة كافية لاستدراك العجز في السيولة . (لسلوس، 2012، الصفحات 31-33):

#### 2.1.3. كيفية حساب رأس المال العامل الصافي: و يحسب رأس المال العامل بطريقتين :

##### 1.2.1.3. في الأجل الطويل (من أعلى الميزانية):

$$\text{رأس المال العامل الصافي} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول غير الجارية}$$

##### 2.2.1.3. في الأجل القصير (من أسفل الميزانية):

$$\text{رأس المال العامل الصافي} = \text{الأصول الجارية (المتداولة)} - \text{الخصوم الجارية (ديون قصيرة الأجل)}$$

1.3

صفحة 39):

**1.3.1.3 رأس المال العامل الخاص (FRP):** يبين مدى تغطية الأموال الخاصة المتكونة من حقوق الملكية للمساهمين بمفردها للأصول الثابتة، من دون الاستعانة بالجزء المتبقي من الاموال الدائمة (ديون طويلة الاجل)، أو الموارد المالية الأجنبية الأخرى، ويحسب من خلال العلاقة الرياضية الآتية :

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول غير الجارية}$$

**2.3.1.3 رأس المال العامل الاجمالي (FRG):** يسمى بحجم النشاط الاستغلالي، وإنَّ اتساع هذا النشاط قد ينتج عنه اتساع للنتيجة ، فتقاس بعض المؤسسات بما لديها من اصول متداولة من مخزونات (قيم الاستغلال)، حقوق (قيم غير جاهزة وجاهزة)، ويحسب رأس المال العامل الاجمالي من خلال العلاقة الرياضية التالية:

$$\text{رأس المال العامل الاجمالي} = \text{اجمالي الأصول الجارية} = \text{قيم الاستغلال} + \text{قيم غير جاهزة} + \text{قيم جاهزة}$$

**3.3.1.3 رأس المال العامل الأجنبي (FRE):** يبين قيمة الموارد المالية الاجنبية في المؤسسة، والمتمثلة في اجمالي الديون، وهنا لا ينظر إلى الديون بالمفهوم السلبي لها، بل كموارد ضرورية لتنشيط عملية الاستغلال، وأصبح من الضروري على المؤسسات أن توفر لنفسها موارد متاحة عند الضرورة، ويحسب من خلال العلاقة الرياضية الآتية:

$$\begin{aligned} \text{رأس المال العامل الأجنبي} &= \text{مجموع الديون} = \text{ديون طويلة الأجل} + \text{ديون قصيرة الأجل} \\ &= \text{مجموع الخصوم} - \text{الأموال الخاصة} \\ &= \text{رأس المال العامل الأجمالي} - \text{رأس المال العامل الخاص} \end{aligned}$$

**4.1.3 تغيرات رأس المال العامل الصافي :** إنَّ حساب المحلل المالي لقيمة رأس المال العامل الصافي تجعله أمام ثلاث حالات (بن سانية، 2018، الصفحات 40-41):

**1.4.1.3 الحالة الاولى :**  $FRNG < 0$ : وتعني هذه الحالة أنَّ الأموال الدائمة كافية لتمويل استثمارات المؤسسة طويلة الأجل ممثلة في أصولها الثابتة، مع بقاء فائض تستخدمه المؤسسة في دورة الاستغلال كهامش امان لتمويل عجز الخصوم الجارية عن تغطيتها الاصول الجارية .

**2.4.1.3 الحالة الثانية:**  $FRNG = 0$ : وتعني هذه الحالة أنَّ الاموال الدائمة كافية بالضبط لتمويل الأصول الثابتة دون زيادة، وهذا هو الحد الادنى للتوازن المالي، وهو حالة نادرة.

**3.4.1.3 الحالة الثالثة:**  $FRNG > 0$ : وتعني هذه الحالة أنَّ مبلغ الأموال الدائمة اقل من مبلغ الأصول الثابتة، وهو ما يعني عجز الاموال الدائمة عن تغطية الاحتياجات التمويلية للاستثمار، وبالتالي لجوء المؤسسة على تمويل

الاصول الثابتة بديون قصيرة الأجل وهو ما يشكل اختلالا للتوازن المالي الذي يقضي بتمويل الاصول بموارد لا تقل عن فترة استخدامها، وبالنظر إلى حساب رأس المال العامل الصافي من اسفل الميزانية، فإنَّ هذه الحالة تعني عجز المؤسسة عن مواجهة التزاماتها قصيرة الاجل لما تملكه من أصول متداولة وهو ما يعني حالة العسر المالي.

**5.1.3. حدود التحليل المالي باستخدام رأس المال العال الصافي:** على الرغم من الأهمية الكبيرة التي يكتسبها رأس المال العامل الصافي في التحليل المالي، إلا أنَّ الاعتماد عليه منفردا لا يعد كافيا وذلك نظرا إلى مايلي (بن سانية، 2018، صفحة 41):

- يقضي التحليل استنادا إلى رأس المال العامل الصافي أنَّ المؤسسة تكون في وضع توازن مالي حينما يكون راس المال العامل الصافي موجبا ، والسؤال المطروح: موجب بكم ؟ فهناك حالات يكون فيها رأس المال العامل الصافي موجبا و ولكن المؤسسة في حالة عجز مالي بسبب أنَّ هامش الأمان الذي وفره رأس المال العامل لم يكن في مستوى احتياجات دورة الاستغلال من التمويل. لذلك وجب معرفة قيمة هذا الاحتياج لنذكر مدى كفاية راس المال العامل الصافي لتمويله.

- إنَّ التحليل باستخدام رأس المال العامل الصافي وحده لا يسمح لنا بمعرفة وضعية الخزينة، حيث يمكن ان نجد حالات يكون في راس المال العامل موجبا ولكن الخزينة في حالة عجز.

### 2.3. احتياجات رأس المال العامل (BFR):

**1.2.3. تعريف احتياجات رأس المال العامل:** تدرس احتياجات رأس المال العامل في الأجل القصير، وتصبح الخصوم الجارية (الديون قصيرة الأجل) ما لم يحن موعد سدادها تسمى موارد دروة الاستغلال، بينما الأصول الجارية التي لم تتحول بعد إلى سيولة فتسمى احتياجات دورة الاستغلال، فيحاول المسيريون المليون الاستعانة بالموارد المالية في تنشيط دورة الاستغلال، على أن تكون هناك ملاءمة بين استحقاقية الموارد مع سيولة الاحتياجات. (لسلوس، 2012، صفحة 33). بمعنى أنَّ رأس المال العامل ماهو إلا اجمالي الأموال التي تحتاجها المؤسسة خلا دورة الاستغلال.

**2.2.3. كيفية حساب احتياجات رأس المال العامل:** وتحسب احتياجات رأس المال العامل من خلال العلاقة الرياضية التالية:

$$\text{احتياجات رأس المال العامل} = [\text{الأصول الجارية} - \text{القيم الجاهزة}] - [\text{الخصوم الجارية} - \text{سلفات مصرفية}]$$

وقد تم استبعاد كل من القيم الجاهزة لأنها لا تعتبر من احتياجات الدورة. والسلفات المصرفية لأنها عبارة عن ديون سائلة مدتها قصيرة جدا ولا تدخل ضمن موارد الدورة لأنها غالبا ما تقتض في نهاية الدورة السنوية (ساجي، 2017/2016، صفحة 26).

**3.2.3. تغيرات احتياجات رأس المال العامل :** تأخذ تغيرات احتياجات رأس المال العامل ثلاث حالات أساسية وهي :

**1.3.2.3. الحالة الأولى:  $BFR < 0$  :** هذه الحالة تدل على أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر أخرى تزيد مدتها عن سنة وذلك لتغطية احتياجات الدورة وتقدر قيمة تلك المصادر بقيمة احتياجات رأس المال العامل مما يستوجب وجود رأس مال عامل موجب لتغطية العجز (ساجي، 2017/2016، صفحة 26). كما يعاب على المسيرين أنهم لم يبحثوا على موارد مالية مادام ضمان التسديد موجودا والمتمثل في المخزونات أو بعض الحقوق ، خاصة وأن بعض الموارد المالية منخفضة التكلفة وتساهم بشكل بارز في زيادة حركية وسرعة نشاط دورة الاستغلال . (لسلوس، 2012، صفحة 34) .

**2.3.2.3. الحالة الثانية:  $BFR = 0$  :** تتحقق هذه الحالة عندما تكون موارد الدورة تغطي احتياجات الدورة ، هنا يتحقق توازن المؤسسة مع الاستغلال الأمثل للموارد (ساجي، 2017/2016، صفحة 26) فكلما كانت احتياجات رأس المال تقترب من الصفر دلت على حسن تغطية الاحتياجات بالموارد (لسلوس، 2012، صفحة 34)

**3.3.2.3. الحالة الثالثة:  $BFR > 0$  :** هذه الحالة تدل على أن المؤسسة غطت احتياجات دورتها ولا تحتاج إلى موارد أخرى ، أي أن الحالة المالية للمؤسسة جيدة (ساجي، 2017/2016، صفحة 26). إلا أنه يعاب على المسيرين أن هناك موارد مالية متاحة فائضة لم تستخدم في دورة الاستغلال لتوسيع نشاط المؤسسة، كسندات توظيف إضافية تدر أموالا على المؤسسة مثلا، أو زبائن إضافيين لزيادة كسب ثقة الزبائن... الخ. (لسلوس، 2012، صفحة 34)

### 3.3. الخزينة (Tn):

**1.3.3. تعريف الخزينة :** تمثل الخزينة مجموع الأموال التي بحوزة المؤسسة لمدة دورة الاستغلال ، ويعتبر تسيير الخزينة المحور الأساسي في تسيير السيولة، ويظهر التضارب بوضوح بين السيولة والربحية، فزيادة قيمة الخزينة تزيد من مقدرة المؤسسة على تسديد المستحقات بسرعة. وان احتفاظ المؤسسة بخزينة أكثر من اللازم، يجعل من السيولة جامدة غير مستخدمة في دورة الاستغلال، وإن تسرع المسيرين في الاحتفاظ بالسيولة لغرض الوفاء يحرم المؤسسة من ميزة كسب

مدينيها. فالمؤسسات في السوق تتنافس على كسب المزيد من العملاء بواسطة تسهيلات الدفع . (لسلوس، 2012، صفحة 35)

**2.3.3. كيفية حساب الخزينة:** وتحسب الخزينة من خلال العلاقة الرياضية الآتية :

$$\text{الخزينة} = \text{القيم الجاهزة} - \text{السلفات المصرفية}$$

$$= \text{رأس المال العامل الصافي} - \text{احتياجات رأس المال العامل}$$

**3.3.3. تغيرات الخزينة:** تأخذ تغيرات الخزينة ثلاث حالات أساسية وهي (شئوف، 2012، الصفحات 120-121):

**الحالة الأولى:  $T_n < 0$ :** بمعنى  $BFR < FRNG$  أي وجود فائض في الخزينة، وفي هذه الحالة المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية رأس المال العامل، مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة، لذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق:

- تخفيض الموارد الدائمة من خلال تسديد جزء من الديون طويلة الاجل و المتوسطة الاجل؛
- العمل على رفع القيم الثابتة بشراء استثمارات إضافية ؛
- الزيادة من الاستعمالات الدورية برفع قيمة المخزونات أو تقديم تسهيلات ؛
- تخفيض موارد الدورة بتسديد الديون.

**الحالة الثانية:  $T_n = 0$ :** بمعنى  $BFR = FRNG$ ، وفي هذه الحالة المؤسسة أمام الخزينة المثلى، وإن الوصول إلى هذه الحالة يتم بالاستخدام الامثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الامكانيات المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد، وبالتالي التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية.

**الحالة الثالثة:  $T_n > 0$ :** بمعنى  $BFR > FRNG$ ، في هذه الحالة المؤسسة في حالة عجز أي غير قادرة على تسديد ديونها في آجالها، وهذا يطرح مشكل متمثل في وجود تكاليف إضافية مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة أما تطالب بحقوقها الموجودة لدى الغير، أو تقترض من البنوك، أو تتنازل عن بعض استثماراتها دون التأثير على طاقتها الانتاجية، وفي بعض الحالات الاستثنائية تلجأ المؤسسة إلى بيع بعض المواد الأولية .

**4. تحليل الميزانية المالية من خلال النسب المالية :**

**1.4. تعريف النسب المالية:**

لقد اكتسبت النسب المالية أهمية متزايدة بعد أن أصبحت من المؤشرات الهامة التي يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء المؤسسة في مجالات الربحية، السيولة والكفاءة في إدارة الأصول و الخصوم و يستخدمها المحللون الماليون في مجال التنبؤ بحالات الفشل المالي للمؤسسات. (مطر، 2003، صفحة 31)

تعرف النسب المالية على أنها: "ايجاد علاقات كمية بين عناصر قائمة المركز المالي (الميزانية) أو قائمة الدخل ( جدول حسابات النتائج)" (عبد الله، 2015، صفحة 197)، والتي تساعد على تقييم الأداء المالي للمؤسسة و اتخاذ القرارات المناسبة. فهي طريقة لتفسير الأرقام المطلقة المنشورة في القوائم المالية للمساعدة على الاجابة على مايلي (داوود، 2012، صفحة 45):

- هل تقوم المؤسسة باستخدام أصولها ومصادر أموالها بفعالية لتوليد الدخل المخطط له؟
- هل تتحمل المؤسسة المزيد من الديون أو أنها تحتفظ بمخزون زائد عن حاجاتها؟
- هل المصاريف التشغيلية للمؤسسة مرتفعة؟
- هل يقوم عملاء المؤسسة بدفع ماعليهم من مستحقات في مواعيدها المحدد؟

كما تعرف النسب المالية كذلك بأنها: "علاقة اربط بين بندين أ أكثر من بنود القوائم المالية وقد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسب المالية على القائمة المالية نفسها كما قد تتواجد هذه البنود على قائمتين ماليتين" . (مطر، 2003، صفحة 31).

#### 2.4. أنواع النسب المالية:

**1.2.4. النسب الهيكلية :** وهي النسب التي تساعد في دراسة الهيكل المالي للمؤسسة والموضوعة لكل جانب من جوانب قائمة المركز المالي وهذه النسب تظهر التوزيع النسبي لكل من عناصر الأصول وعناصر الخصوم. وتعتبر هذه النسب أكثر دلالة لأغراض دراسة الهيكل المالي للمؤسسة. ونجد نوعين من هذه النسب:

**1.1.2.4. نسب هيكلية الأصول:** تعني هذه المجموعة من النسب المالية بتحليل جانب أصول الميزانية، ويمكن بناء العديد منها وذلك بحساب الوزن النسبي لكل مكون من مكونات الأصول بالنسبة لاجمالي الاصول (بن سانية، 2018، صفحة 103)، ونذكر منها مايلي:

- نسبة الاصول غير الجارية = الاصول غير الجارية \ مجموع الأصول.
- نسبة الأصول الجارية = الاصول الجارية \ مجموع الأصول.

أو بحساب الوزن النسبي لكل مكون من مكونات الأصول بالنسبة للمجموعة الفرعية من الأصول التي ينتمي إليها. (بن سانية، 2018، صفحة 103)، ونذكر منها مايلي :

- نسبة الثببتات المادية: الثببتات المادية \ الأصول غير الجارية
- نسبة قيم الاستغلال = قيم الاستغلال \ الأصول الجارية .
- نسبة القيم غير الجاهزة = القيم غير الجاهزة \ الأصول الجارية.
- نسبة القيم الجاهزة = القيم الجاهزة \ الأصول الجارية.

**2.1.2.4. نسب هيكلية الخصوم :** يمكن تحليل الخصوم بمعرفة الوزن النسبي لكل مكون منها إما بالنسبة لإجمالي الخصوم أو للمجموعة الفرعية أو لأحد المكونات الأخرى من الخصوم (بن سانية، 2018، صفحة 103) ، ومن النسب المالية التي يمكن ذكرها مايلي :

- نسبة الأموال الخاصة = الاموال الخاصة \ مجموع الخصوم
- نسبة الديون = مجموع الديون \ مجموع الخصوم
- نسبة الديون طويلة ومتوسطة الأجل إلى مجموع الديون = الديون طويلة ومتوسطة الاجل \ مجموع الديون
- نسبة الديون قصيرة الاجل إلى مجموع الديون = الديون قصيرة الاجل \ مجموع الديون
- نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة \ مجموع الديون ( < 01 )

**2.2.4. نسب السيولة:** تهدف هذه النسب إلى تحليل وتقييم الأصول المتداولة والخصوم المتداولة من أجل الحكم على قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الحالية قصيرة الأجل، وبما أنّ هذه الالتزامات يتم تسديدها من النقدية أو شبه النقدية فيجب على المؤسسة أن تحتفظ بمقادير كافية من هذه الأصول (التي يسهل تحويلها إلى نقدية) تفوق وتزيد عن مقدار الخصوم المتداولة (السعايدة و نضال، 2004، صفحة 134)، ويجدر الإشارة إلى أنّه كلما ارتفعت نسب السيولة، فإنّ المؤسسة ستمتلك هامش أكبر من السلامة لتغطية الالتزامات. وفي نفس الوقت، فإنّ زيادة السيولة عن الحاجة قد يؤدي إلى تخفيض الأرباح نتيجة عدم توظيف المؤسسة لجزء كبير من أموالها وإذا دلت نسب السيولة على أن المؤسسة بالكاد قادرة على تسديد الديون قصيرة الاجل قد تواجه مشاكل مالية في الأجل المتوسط والطويل ما يتطلب المزيد من الدراسة و التحليل (الشيخ، 2008، صفحة 31) . وعموما تتضمن نسب السيولة ما يلي :

**1.2.2.4. نسبة السيولة العامة:** تبين هذه النسبة قابلية الأصول المتداولة للمؤسسة على تغطية ديونها قصيرة الأجل، ويتم حساب هذه النسبة من خلال العلاقة الرياضية التالية :

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول الجارية}}{\text{الخصوم الجارية}}$$

ومن الأحسن أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد ( $01 <$ ) لأنه غير ذلك لن تكون المؤسسة قادرة على سداد التزاماتها قصيرة الاجل وقد يشير إلى أن المؤسسة غير قادرة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل لذلك لابد من التأكد من متوسط الفترة النقدية لبيع المخزون السلعي وتحصيل الذمم المدينة . (الشيخ، 2008، صفحة 32). وقد تعرضت هذه النسبة إلى انتقادات منها أتمّالا تعطى نسبة السيولة الصحيحة باعتبار أن الأصول المتداولة تتكون من عدة عناصر منها ما هو قريب من السيولة النقدية ومنها ما هو بعيد عنها، بل يصعب احيانا تحويله إلى سيولة في فترة قصيرة من الزمن كالمخزون السلعي لذا اقتضت الضرورة إلى استخدام نسب اخرى من السيولة و التي تستبعد العناصر البعيدة عن السيولة . (خلف عبد الله و ناجي الحياي، 2014، صفحة 66)

**2.2.2.4. نسبة السيولة السريعة:** وهذه النسبة ماثلة لنسبة السيولة العامة، إلا أنّها لا تشتمل على المخزون السلعي كأصول يمكن تصفيتها بالسرعة المطلوبة، ويتم احتسابها من خلال العلاقة الرياضية التالية :

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول الجارية - المخزون السلعي}}{\text{الخصوم الجارية}}$$

وإنّ هذه النسبة تستعمل معايير أكثر تشددا في قياس قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها قصيرة الاجل. ومن الأحسن أن تكون هذه النسبة محصورة ما بين (  $0.3-0.5$  ) فإذا كانت غير ذلك ينبغي الحذر الشديد. أما إذا كانت نسبة السيولة السريعة أقل بكثير من نسبة السيولة العامة، فهذا يعني أنّ الأصول المتداولة تعتمد اعتمادا كبيرا على المخزون السلعي، ويجدر الإشارة إلى أنّ استبعاد المخزون السلعي من الأصول المتداولة يأتي من مخاطر عدم دورانها، لذلك لا بد من التأكد من معدل دوران المخزون قبل استبعاده، فإذا كان معدل الدوران يتناسب مع معدلات السوق فإنّه من الاجدر استخدام نسبة السيولة العامة . (الشيخ، 2008، الصفحات 33-34).

**3.2.2.4. نسبة النقدية:** توضح هذه النسبة مقدار النقدية المتاحة لدى المؤسسة في وقت معين لمقابلة الالتزامات قصيرة الأجل، وتختلف هذه النسبة عن نسبة السيولة العامة ونسبة السيولة السريعة لاهتمامها بالنقدية وما في النقدية من استثمارات في الاوراق المالية. وتستخدم هذه النسبة للتعبير عن مدى كفاية الأصول النقدية السائلة لمواجهة الديون قصيرة الأجل دون الاضطرار لبيع أصول متداولة أخرى (لطفي، 2006، صفحة 341). وتكون هذه النسبة محصورة ما بين (  $0.2-0.3$  ). ويتم حساب هذه النسبة من خلال العلاقة الرياضية التالية:

نسبة النقدية = المتاحات النقدية (القيم الجاهزة) \ الخصوم الجارية

**3.2.4.3.2.4** نسب النشاط: تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة الأصول والخصوم، وتقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لديها في اقتناء الأصول ومدى قدرتها في الاستخدام الأمثل لهذه الأصول وتحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات وتحقيق أعلى ربح ممكن . (عبد الله، 2015، صفحة 207). وتتضمن نسب النشاط مايلي (زغيب و بوشنقير، 2017، صفحة 40) :

**1.3.2.4.1.3.2.4** نسبة دوران الحقوق: وتمثل عدد المرات في السنة التي يتم فيها سرعة البيع بالأجل، أي عدد المرات التي باعت فيها المؤسسة منتوجاتها على الحساب. وتحسب من خلال العلاقة الرياضية التالية:

نسبة دوران الحقوق = رقم الاعمال بدون رسم \ (زبائن + أوراق القبض)

مع العلم أنَّ مدة دوران الحقوق = (1\معدل الدوران)  $360x$  تقيس المدة التي تمنحها المؤسسة لزبائنها حتى يسددوا ما عليهم من ديون اتجاهها، و يجب أن لا تتجاوز مدة 90 يوماً عادة ، و عموماً يجب مقارنتها دائماً بنسبة أخرى هي مهلة تسديد الموردين.

**2.3.2.4.2.3.2.4** نسبة دوران الموردين : وتمثل عدد المرات في السنة التي يتم فيها سرعة الشراء بأجل. وتحسب من خلال العلاقة الرياضية التالية:

نسبة دوران الموردين = مشتريات السنة \ (موردون + أوراق الدفع)

مع العلم أنَّ مدة دوران الموردين = (1\معدل الدوران)  $360x$  تقيس المدة التي يمنحها الموردون للمؤسسة حتى تتمكن من تسديد ما عليها من ديون، و يجب أن تكون أكبر من مدة تسديد الزبائن ، حتى تتمكن المؤسسة من تحصيل ذممها لمواجهة هذه الديون، و في الحالة المعاكسة ستجد المؤسسة نفسها في مواجهة صعوبات في السيولة مما سينعكس سلباً على أدائها .

**3.3.2.4.3.3.2.4** حركة المخزون: وهي النسب الأكثر استعمالاً وذلك بسبب الأهمية التي تحتلها المخزونات في الأصول الجارية، حيث تظهر لنا هذه النسب سرعة حركة المخزون في المؤسسة و كلما ارتفع معدل الدوران كان هذا مؤشر إيجابي ، مع الأخذ بعين الاعتبار أنَّ هذه النسب تختلف باختلاف نشاط كل مؤسسة . وتتضمن : معدل دوران البضائع، معدل دوران المواد واللوازم ومعدل دوران المنتجات المنجزة. ويتم حساب هذه النسب من خلال العلاقات الرياضية التالية :

- معدل دوران البضائع = تكلفة شراء البضاعة المباعة \ متوسط المخزون
- معدل دوران المواد واللوازم = تكلفة شراء المواد واللوازم المستهلكة \ متوسط المخزون
- معدل دوران المنتجات = تكلفة انتاج المنتجات المباعة \ متوسط المخزون

مع العلم أنّ المدة = (1\المعدل)  $360x$  ، وكلما كانت سرعة حركة المخزون كبيرة كلما استطاعت المؤسسة تحقيق حجم أكبر من رقم الأعمال وذلك بنفس حجم الأصول الثابتة.

**4.2.4. نسب المديونية:** تقيس نسب المديونية المدى الذي ذهبت إليه المؤسسة في الاعتماد على الديون في تمويل احتياجاتها. وإنّ زيادة الاعتماد على الديون في تمويل عمليات المؤسسة، وإن كانت تؤدي إلى تحسين العائد على حقوق المالكين، إلا أنّها تؤدي أيضا إلى زيادة المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة بسبب الأعباء الإضافية لخدمة الدين التي يخلقها التوسع في الاقراض. (عقل، 2011، صفحة 331) ، وتمثل هذه النسب في : نسبة المديونية، نسبة التمويل بالديون طويلة ومتوسطة الأجل نسبة التمويل بالديون قصيرة الأجل، نسبة الملاءة العامة، نسبة التمويل الدائم ، نسبة التمويل الذاتي. وتحسب هذه النسب من خلال العلاقات الرياضية التالية :

- نسبة المديونية = مجموع الديون \ مجموع الأصول
- نسبة التمويل بالديون طويلة ومتوسطة الأجل = الديون طويلة ومتوسطة الأجل \ مجموع الأصول
- نسبة التمويل بالديون قصيرة الاجل = الديون قصيرة الاجل \ مجموع الأصول
- نسبة الملاءة العامة = مجموع الأصول \ مجموع الديون
- نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة \ الأصول غير الجارية ( < 01 )
- نسبة التمويل الذاتي = الاموال الخاصة \ الأصول غير الحارية

**5.2.4. نسب المردودية:** المردودية هي العلاقة بين النتيجة المتحصل عليها وبين مختلف الوسائل التي يمكن أخذها بعين الاعتبار ، ومن أجل تحقيق هذه النتيجة سواء كانت تتمثل في الوسائل المادية، البشرية، المالية. ويقصد بالمردودية كذلك الاستعمال الجيد للموارد (لسلوس، 2012، صفحة 51)، وتتضمن نسب المردودية ماييلي (عبد الرحيم، 2015/2016، صفحة 36):

**1.5.2.4. نسبة ربحية الأصول:** تبين هذه النسبة ما استخدم من أصول للحصول على النتيجة، وبالوحدات تمثل ما تعطيه الوحدة النقدية الواحدة من الأصول غير الجارية والأصول الجارية من نتيجة إجمالية، وتحسب نسبة ربحية الأصول من خلال العلاقة الرياضية التالية:

$$\text{نسبة ربحية الأصول} = \text{النتيجة الاجمالية} \setminus \text{مجموع الأصول}$$

**2.5.2.4. نسبة ربحية الأموال الخاصة:** وهي النتيجة المتحصل عليها من استخدام أموال المساهمين، أي تمثل ما تقدمه الوحدة الواحدة المستثمرة من أموال المساهمين من نتيجة صافية، وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة زادت أهمية وجاذبية أسهم المؤسسة المتداولة في بورصة الأسهم والسندات، وتحسب من خلال العلاقة الرياضية التالية:

$$\text{نسبة ربحية الأموال الخاصة} = \text{النتيجة الصافية} \setminus \text{الأموال الخاصة}$$

**3.5.2.4. نسبة ربحية النشاط:** تمثل مردودية رقم الأعمال أو ما تقدمه الوحدة النقدية من ربح، وتبين هذه النسبة كفاءة المسيرين في إدارة كل من رقم الأعمال والأعباء الكلية، وتحسب هذه النسبة من خلال العلاقة الرياضية التالية:

$$\text{نسبة ربحية النشاط} = \text{النتيجة الاجمالية} \setminus \text{رقم الأعمال السنوي}$$

5. مثال تطبيقي: إليك الميزانية المالية الخاصة بالمؤسسة (X) بتاريخ: 2021-12-31م:

الخصوم		الأصول	
المبالغ	البيان	المبالغ	البيان
<u>11.600.000</u>	الأموال الدائمة	<u>7.600.000</u>	الأصول غير الجارية
8.000.000	أموال خاصة		
3.600.000	خصوم غير جارية		
<u>4.400.000</u>	الخصوم الجارية	<u>8.400.000</u>	الأصول الجارية
		4.400.000	قيم الاستغلال
		2.800.000	قيم غير جاهزة
		1.200.000	قيم جاهزة
<b>16.000.000</b>	<b>مجموع الخصوم</b>	<b>16.000.000</b>	<b>مجموع الأصول</b>

1.5. المطلوب : دراسة الوضعية المالية للمؤسسة من خلال حساب مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية المناسبة ؟

2.5. الحل: حساب كل من مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية والتعليق عليهما .

- حساب مؤشرات التوازن المالي :

التطبيق العددي	العلاقة الرياضية	المؤشر
$11.6000.000 - 7.600.000 = 4.000.000$ دج $8.400.000 - 4.400.000 = 4.000.000$ دج	أموال دائمة - أصول غير جارية أصول جارية - خصوم جارية	رأس المال العامل الصافي من أعلى الميزانية من أسفل الميزانية
$8.000.000 - 7.600.000 = 400.000$ دج	أموال خاصة - أصول غير جارية	* رأس المال العامل الخاص
$8.400.000$ دج	مجموع الأصول الجارية	* رأس المال العامل الأجمالي
$4.400.000 + 3.600.000 = 8.000.000$ دج $8.400.000 - 400.000 = 8.000.000$ دج	مجموع الديون ر.م.ع. - أ.ر.م.ع. خ	* رأس المال العامل الأجنبي
$(8.400.000 - 1.200.000) - (4.400.000 - 0) = 2.800.000$ دج	(الأصول الجارية - قيم جاهزة) - (خصوم جارية - سلفات مصرفية)	احتياجات رأس المال العامل
$1.200.000 - 0 = 1.200.000$ دج $4.000.000 - 2.800.000 = 1.200.000$ دج	قيم جاهزة - سلفات مصرفية ر.م.ع.ص. - أ.ر.م.ع	الخزينة

- التعليق:

نلاحظ أنّ المؤسسة حققت رأس مال عامل صافي موجبا، مما يعني أنّ المؤسسة استطاعت تمويل جميع أصولها غير الجارية عن طريق أموالها الدائمة . وحققت فائضا يقدر بـ 4.000.000 دج تستخدم في تمويل الأصول الجارية، وهذا يدل على الوضعية المالية الجيدة للمؤسسة ، كما أنّ المؤسسة حققت كذلك راس ماع عامل خاص موجب قدر بـ 400.000 دج، وهذا يدل أنّ المؤسسة اعتمدت على الاموال الخاصة بشكل كبير في تغطية أصولها غير الجارية .

كما أنّ احتياجات رأس المال العامل كذلك موجبة ، وهذا يدل على أنّ المؤسسة ماتزال بحاجة إلى مصادر لتغطية احتياجات الدورة بقيمة الاحتياجات المحققة (2.800.000 دج)، ولكن مادام أنّ رأس المال العامل الصافي المحقق موجب يمكن للمؤسسة استغلاله في تغطية الأصول الجارية .

أما بالنسبة للخزينة فكانت موجبة بقيمة 1.200.000 دج أي بمعنى أنّ رأس المال العامل الصافي أكبر من احتياجات رأس المال العامل ، أي هناك فائض غير مستغل وحب على المؤسسة استغلاله من خلال تسديد جزء من الديون طويلة الأجل والمتوسطة الأجل ، شراء استثمارات إضافية أو رفع قيمة المخزونات ... الخ.

- حساب النسب المالية المناسبة :

النسبة	العلاقة الرياضية	التطبيق العددي
<b>النسب الهيكلية</b>		
نسبة الأصول غير الجارية	الأصول غير الجارية \ مجموع الأصول	$0,475 = 16.000.000 \setminus 7.600.000$
نسبة الأصول الجارية	الأصول الجارية \ مجموع الأصول	$0,525 = 16.000.000 \setminus 8.400.00$
نسبة الأموال الخاصة	الأموال الخاصة \ مجموع الخصوم	$0,5 = 16.000.000 \setminus 8.000.000$
نسبة الديون	مجموع الديون \ مجموع الخصوم	$0,5 = 16.000.000 \setminus 8.000.000$
نسبة الاستقلالية المالية	الاموال الخاصة \ مجموع الديون	$01 = 8.000.000 \setminus 8.000.0000$
<b>نسب السيولة</b>		
نسبة السيولة العامة	الأصول الجارية \ الخصوم الجارية	$1,90 = 4.400.000 \setminus 8.400.000$
نسبة السيولة السريعة	الأصول الجارية - مخزون سلمي \ الخصوم الجارية	$0,90 = 4.400.000 \setminus (4.400.000 - 8.400.000)$
نسبة النقدية	القيم الجاهزة \ الخصوم الجارية	$0,27 = 4.400.000 \setminus 1.200.000$
<b>نسب المديونية</b>		
نسبة المديونية	مجموع الديون \ مجموع الأصول	$0,5 = 16.000.000 \setminus 8.000.000$
نسبة التمويل الذاتي	الأموال الخاصة \ الاصول غير الجارية	$1,05 = 7.600.000 \setminus 8.000.0000$
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة \ الأصول غير الجارية	$1,52 = 7.600.000 \setminus 11.600.000$
نسبة الملاءة العامة	مجموع الأصول \ مجموع الديون	$2 = 8.000.000 \setminus 16.000.000$
نسبة التمويل ب: د ط و م الأجل	الديون ط. م. الأجل \ مجموع الأصول	$0,225 = 16.000.000 \setminus 3.600.000$
نسبة التمويل ب: د ق الأجل	الديون قصيرة الاجل \ مجموع الأصول	$0,275 = 16.000.000 \setminus 4.400.000$

- التعليق:

من خلال النسب الهيكلية نلاحظ أنّ أصول المؤسسة تتكون من 47.5% أوصل غير جارية و52.5% أصول جارية، أما بالنسبة لجانب الخصوم فيتكون من 50% أموالا خاصة و50% ديون . وبخصوص نسب السيولة، فقد حققت المؤسسة 1.90 كنسبة سيولة عامة ، وهذا يدل على أنّ المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها على المدى القصير . أما نسبة السيولة السريعة فقد بلغت 0.9 وتعني أنّ المؤسسة قادرة على تغطية الديون قصيرة الأجل، وتعتبر احسن وضعية عندما تكون النسبة محصورة ما بين ( 0.3-0.5) وبما أنّ النسبة المحققة خارج المجال يعني أنّ المؤسسة متوفرة على سيولة معتبرة غير مستغلة والمتعلقة بالضبط بالقيم غير الجاهزة باعتبار أنّ نسبة النقدية المحققة 0.27 وهي محصورة بين (0.2-0.3).

أما بالنسبة لنسب المديونية، فنجد أن نسبة المديونية بلغت 0.5 وهي نسبة لا بأس بها حيث بلغت نسبة الاعتماد على التمويل بالديون طويلة الاجل 27.5% أما نسبة التمويل بالديون قصيرة الاجل 22.5%، كما أن المؤسسة تعتمد على بشكل كبير على التمويل بالأموال الخاصة و التي بلغت 1.05، وفي ما يخص نسبة الملاءة العامة و التي قدرت بـ 02 فهي نسبة جدية ودليل على أن المؤسسة بإمكانها تسديد كل استحقاقاتها ( ديون طويلة ومتوسطة الاجل وديون قصيرة الاجل) من خلال جميع أصولها .

## تمارين تطبيقية

التمرين الأول: أجب على الأسئلة التالية:

- 1- ما هي المبادئ التي تقوم عليها الميزانية المالية ؟
- 2- ما هي المعايير التي يمكن من خلالها التفرقة بين الخصوم الجارية والخصوم غير الجارية ؟
- 3- ماهي الخصائص الواجب توفرها في البند حتى يكون أصلا ؟
- 4- ما المقصود بمخزون الأمان؟
- 5- فسر دلالة رأس المال العامل من أعلى الميزانية ومن أسفلها؟ وكيف يمكن اعتبار رأس المال العامل هامش أمان للمؤسسة؟
- 6- ما مفهوم احتياجات رأس المال العامل مع توضيح كيفية حسابه ؟
- 7- عبر رياضيا عن العلاقة بين رأس المال العامل الاجمالي، الخاص والأجنبي؟
- 8- تأخذ تغيرات الخزينة 03 حالات من بينها الخزينة موجبة ، فكيف يتم معالجة هذه الوضعية ؟
- 9- ماهي فائدة استخدام النسب المالية في التحليل المالي ؟
- 10- ما أهمية النسب المالية الآتية بالنسبة للمحلل المالي : نسبة السيولة العامة، نسبة المديونية، نسبة الملاءة العامة، نسبة ربحية الأصول، نسبة الاستقلالية المالية ؟

التمرين الثاني : إليك المعلومات الخاصة بمؤسسة "البدر" خلال سنة 2020م والتي كانت كالآتي:

تثبيات مادية: 5.546.340 دج	تثبيات معنوية: 37.935 دج	المواد الأولية: 1.207.704 دج
نتيجة الدورة: 338.334 دج	الاحتياطيات: 1.936.956 دج	المتاحات: 1.314.135 دج
ديون طويلة الأجل: 2.339.100 دج	تثبيات مالية: 910.470 دج	التحميل من جديد: 127.341 دج
المنتجات التامة: 3.014.460 دج	قروض قصيرة الأجل: 736.830 دج	الضريبة على الأرباح: 25%
الأموال الخاصة: 2.100.000 دج	تسبيقات بنكية: 3.652.668 دج	ديون اجتماعية وجبائية: 1.284.945 دج
الموردون والحسابات الملحقه: 3.316.440 دج	مؤونات الاخطار والتكاليف: 385.800 دج	حقوق العملاء والحسابات الملحقه: 4.247.370 دج

مع العلم أنه تم التوقع بتوزيع 120.000 دج في شكل أرباح أسهم وتوجيه الباقي نحو الاحتياطيات .

المطلوب: 1- إعداد الميزانية المالية للمؤسسة ؟

2- حساب مؤشرات التوازن المالي ؟

3- حساب النسب الهيكلية ، نسب السيولة ونسب المديونية ؟

4- ما تقييمك للوضع المالي للمؤسسة ؟

التمرين الثالث: إليك الميزانية المالية لمؤسسة "التاج" بتاريخ : 31-12-2021م

الخصوم		الأصول	
المبالغ	البيان	المبالغ	البيان
2.065.576	أموال دائمة	858.840	أصول غير جارية
.....	أموال خاصة	.....	تثبيات مالية
.....	خصوم غير جارية	.....	تثبيات جاري إنجازها
1.052.292	خصوم جارية	.....	تثبيات مالية
550.000	الموردون	.....	أصول جارية
95.000	ديون جبائية	1.291.864	قيم الاستغلال
.....	منتجات معاينة مسبقا	.....	قيم غير جاهزة
.....	اعتمادات بنكية جارية	300.000	قيم جاهزة
.....	مجموع الخصوم	3.117.868	مجموع الأصول

مع العلم أنّ التثبيات المادية تمثل 60% من الأصول الغير الجارية، أما التثبيات الجارية إنجازها و التثبيات المالية فتشكل على التوالي 1\3 و 2\3 مما تبقى من الأصول غير الجارية . كما أنّ الأموال الخاصة تمثل 60% من الأموال الدائمة . في حين أنّ المنتجات المعاينة مسبقا و الاعتمادات البنكية تمل 35% و 65% على التوالي مما تبقى من الخصوم الجارية .

المطلوب: 1- اتمام الميزانية المالية ؟

2- حساب مؤشرات التوازن المالي ؟

3- علق على التوازن المالي للمؤسسة ؟

التمرين الرابع : إليك الميزانية التالية لمؤسسة (Y) بتاريخ 31-12-2021م

الخصوم		الأصول			
المبالغ	البيان	القيمة الصافية	الاهتلاكات والمؤونات	القيمة الاجمالية	البيان
880000	رؤوس الاموال الجماعية	600000		880000	أصول غير جارية
600000	الاموال الجماعية	30000	-	30000	مصاريف اعدادية
150000	الاحتياطات	570000	280000	850000	تثبيات مادية

130000	مؤونة الخسائر وتكاليف	1024400		1050000	الاصول الجارية
744400	الديون	416000	14000	430000	المخزونات
226000	ديون مالية	182000	8000	190000	زبائن
338000	موردون	120200	-	120200	أوراق القبض
80000	اوراق الدفع	25200	-	25200	مدينون اخرون
40000	دائون اخرون	126000	3600	129600	سندات المساهمة
60400	النتيجة الصافية	29600	-	29600	سندات التوظيف
		105000	-	105000	البنك
		20400	-	20400	الصدوق
1624400	مجموع الخصوم	1624400	305600	1930000	مجموع الأصول

بعد دراسة الميزانية قدمت لك المعلومات التالي : تم تقييم الثببتات المادية بـ360000 دج ، القيمة الحقيقية لسندات المساهمة بلغت 90000 دج، القيمة الحقيقية للمخزونات بلغت 180000 دج، أوراق القبض البالغة للخصم بمبلغ 48000 دج، النتيجة الصافية توجه للاحتياطات، سندان المساهمة وسندات التوظيف تاريخ استحقاقها بعد 05 سنوات.

المطلوب : 1- إعداد الميزانية المالية المفصلة والمختصرة ؟

2- حساب مؤشرات التوازن المالية و النسب المالية المناسبة ؟

3- ما تقييمك للوضع المالية للمؤسسة ؟

التمرين الخامس: قدمت لك المعلومات الآتية: نسبة السيولة العامة = 1.5، الأموال الدائمة \الاصول الجارية =

0.85، رأس المال العامل الاجمالي = 960000 دج، الأصول غير الجارية \ الاموال الخاصة = 1.25.

المطلوب : 1- إعداد الميزانية المالية المختصرة؟

2- حساب رأس المال العامل الصافي، الخاص والأجنبي؟

3- حساب النسبة المالية المناسبة حسب المعطيات المتوفرة ؟

# الفصل الثالث

## دراسة وتحليل الميزانية الوظيفية

الأهداف المرجوة من الفصل الثالث :

- التعرف على المفهوم الوظيفي للمؤسسة؛
- إلمام الطالب بمفهوم الميزانية الوظيفية ، أهدافها وخصائصها؛
- تمكين الطالب من إعداد الميزانية الوظيفية بعد التعرف على مكوناتها وعناصرها؛
- تمكين الطالب من تحليل الميزانية الوظيفية بعد المامه بمؤشرات التوازن المالي مفهومها وتطبيقها؛

عناصر الفصل الثالث:

- المفهوم الوظيفي للمؤسسة؛
- الميزانية الوظيفية: تعريفها، أهدافها وخصائصها؛
- إعداد الميزانية الوظيفية؛
- التوازن المالي الوظيفي؛
- الانتقادات الموجهة لتحليل المالي الوظيفي؛
- مثال تطبيقي؛
- تمارين تطبيقية.

**1. المفهوم الوظيفي للمؤسسة:**

ينظر هذا المفهوم للمؤسسة على أنها وحدة اقتصادية تتضمن ثلاث وظائف أساسية : وظيفة الاستغلال، ووظيفة الاستثمار ووظيفة التمويل مهمتها الرئيسية تحقيق الهدف الرئيسي للمؤسسة، فالمفهوم الوظيفي للمؤسسة يتجاوز فكرة الذمة المالية للمؤسسة، وفي مايلي شرح موجز لهذه الوظائف (عبد الرحيم، 2015/2016، الصفحات 38-39):

**1.1. وظيفة الاستغلال:** تعتبر الركيزة الأساسية في هذا التحليل وتحتل أهمية كبيرة في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة، فهي تعبر عن النشاط الرئيسي وتحدد طبيعة المؤسسة، إن كانت صناعية، تجارية، خدماتية أو مختلطة تتضمن تتضمن هذه الوظيفة عدة مراحل : مرحلة الامداد(التمويل بالمواد الاولية ومستلزمات النشاط)، مرحلة التخزين الأولي، مرحلة الانتاج أو التصنيع، مرحلة تخزين المنتجات التامة والنصف المصنعة وغيرهما، مرحلة البيع و التوزيع، مرحلة تحصيل المبيعات؛

**2.1. وظيفة الاستثمار:** يتمثل دور وظيفة الاستثمار في تزويد المؤسسة بكل أنواع تجهيزات الإنتاج والاستثمارات الضرورية لممارسة كل أنواع الأنشطة الاستثمارية، ويكون ذلك بعد القيام براسات الجدوى لكل استثمار ثم بعد ذلك المفاضلة بين مجموعة من البدائل و اختيار البديل الأمثل الذي يحقق المدرودية و الفعالية الاقتصادية القصوى ، وتتكون عمليات وظيفة الاستثمار من عمليتين رئيسيتين وهما:

**1.2.1. حياة الاستثمار:** أي اقتناء احتياجات المؤسسة من التجهيزات و المعدات والتي ينتج عنها نفقات تسمى النفقات الاستثمارية ؛

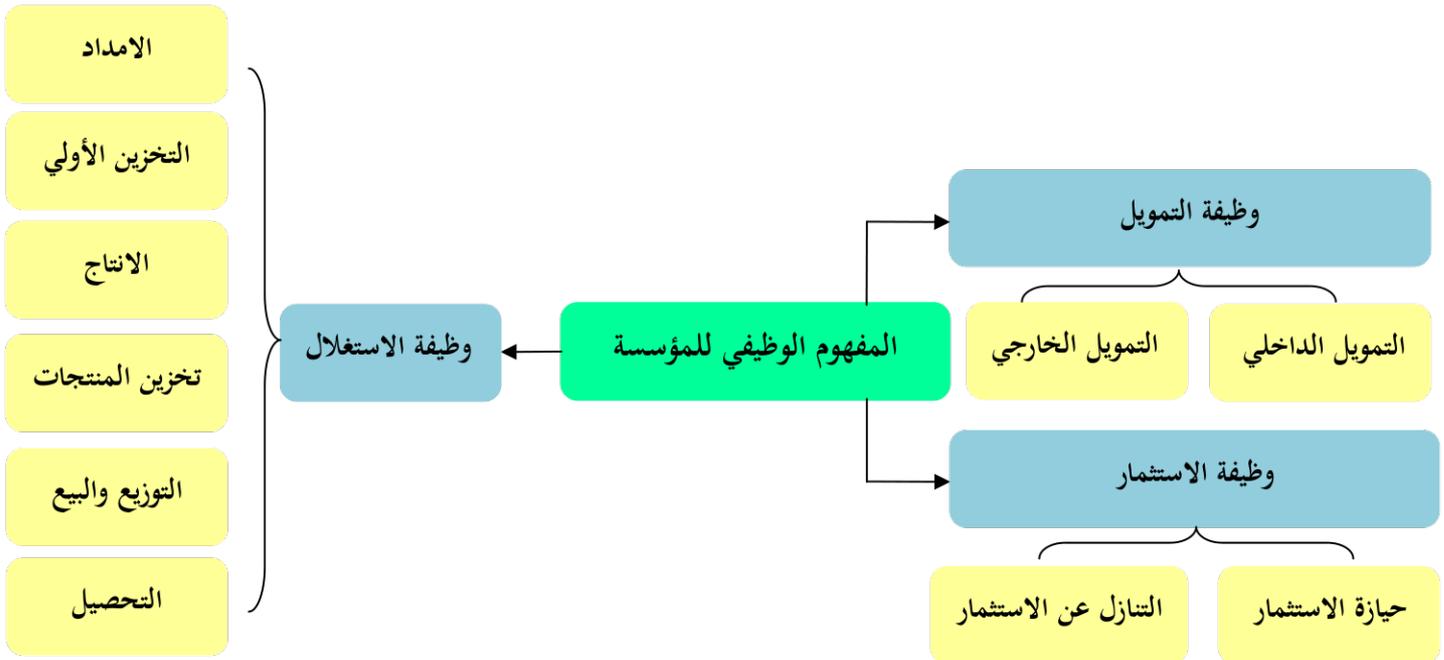
**2.2.1. التنازل عن الاستثمار:** تقوم المؤسسة بعملية التنازل عن الاستثمار وذلك لعدة أسباب منها نهاية العمر الافتراضي للاستثمار والذي يتمثل في مدة الاهتلاك المحاسبي ، وتلجأ المؤسسة في بعض الاحيان على التنازل عن جزء من استثماراتها لكي تقلص احتياجاتها المالية وقد يكون ذلك بسبب ظروف مالية سيئة و ذلك بغية إنعاش الخزينة ضمن الحلول الداخلية المتاحة منا جل الخروج من حالة العسر المالي؛

**3.1. وظيفة التمويل:** هي مجموعة المهام والعمليات التي تسعى إلى البحث عن الأموال من مصادرها الممكنة بالنسبة للمؤسسة وفي اطار محيطها المالي بعد تحديد الحاجات التي تريدها المؤسسة وهي تقوم على اختيار المزيج الملائم من التمويل الداخلي(التمويل الذاتي): أموال خاصة ، الأرباح المحققة، الاهتلاكات والمؤونات.. الخ والتمويل الخارجي: كالاقتراض من البنوك ومختلف المؤسسات المالية .. الخ ، والتي تحقق لها أحسن مردود وبأقل تكلفة ممكنة، وهي تتميز بالخصائص الآتية (المواسي و البرزنجي، 2014، صفحة 196):

- تتداخل في جميع نشاطات المؤسسة ، فكل نشاطاتها لها وجه مالي؛

- إنَّ اتخاذ أي قرار مالي هو قرار الزامي للمؤسسة ولا يمكن الرجوع عنه إلا بخسائر فبعض القرارات المالية هي قرارات مصيرية؛
- نتائج القرارات لا تظهر مباشرة بل تستغرق وقتاً طويلاً مما يؤدي إلى صعوبة اكتشاف الأخطار وإصلاحها ويعرض المؤسسة للخطر؛
- تتعامل مع شبكة مالية معقدة في جو يغلب عليه عدم التأكد؛
- هدفها هو هدف المؤسسة نفسها.

الشكل (1.3): المفهوم الوظيفي للمؤسسة



المصدر: من إعداد الأستاذة

2. الميزانية الوظيفية: تعريفها، أهدافها وخصائصها

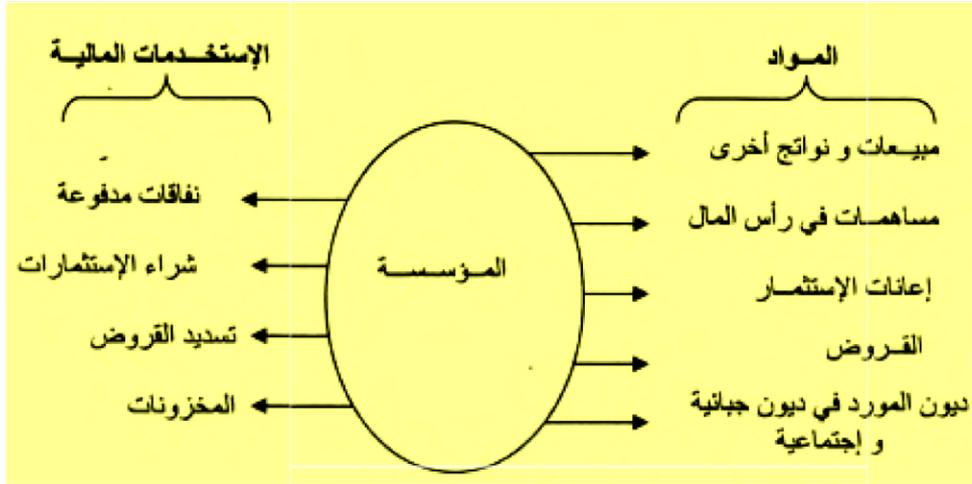
1.2 تعريف الميزانية الوظيفية: تعرف الميزانية الوظيفية كمجموع الاستخدامات والموارد، حيث يحلل النشاط المالي للمؤسسة من خلال الدورات الآتية (شيحة، 2013، الصفحات 64-66):

- دورتين طويلتي الأجل: وهما الاستثمار والتمويل، حيث يحدد تحقيق الاستثمار هيكل المؤسسة على المدى الطويل لأنه يدمج ضمن التثبيتات، كما يحدد قرار الزيادة في رأس المال أو الحصول على قرض هيكل المؤسسة على عدة سنوات .

- دورة قصيرة الأجل: وهي دورة الاستغلال، حيث تقيم الأصول حسب القيمة الاجمالية، وتوجه المقاربة الوظيفية نحو التحليل الداخلي. وتتضمن هذه الدورة : شراء-تخزين- تحويل، إنتاج- تسويق- ديون عملاء والموردون .

ينجم عن العمليات المحققة من طرف المؤسسة موارد تسمح بتمويل الاستخدامات، تساهم الموارد في زيادة مستوى الخزينة الآتية من خلال الاقتطاع من الخزينة لتمول المؤسسة استخداماتها، إذا كنت موارد الدورة تفوق الاستخدامات، تسجل المؤسسة زيادة صافية في الخزينة، في حالة العكس تؤول الخزينة إلى الانخفاض. (شيحة، 2013، صفحة 64).

الشكل (2.3): الاستخدامات والموارد



المصدر: (شيحة، 2013، صفحة 64)

## 2.2. أهداف الميزانية الوظيفية :

تمثل أهداف الميزانية الوظيفية في مايلي (زغيب و بوشنقير، 2017، صفحة 66) :

- تحليل نشاط المؤسسة وفقا لمختلف مراحل وأطوار العمليات فيها، أي تقسيم عناصر الميزانية إلى استعمالات وموارد حسب مصدرها ، و بالتالي الاهتمام بمصدر الأموال ووجهتها؛
- تسهيل فهم عملية تسيير المؤسسة مما يساعد على تتبع السياسة المالية المنتهجة.

## 3.2. خصائص الميزانية الوظيفية: تتمثل خصائص الميزانية الوظيفية فيما يلي (صوفان، 2018/2017، صفحة 32) :

- تستبعد الميزانية الوظيفية تماما القيمة السوقية ولا تأخذ إلا بقيمة الحصول على الأصل سواء كانت استثمارات أو أصول استغلال؛
- تستبعد الميزانية الوظيفية التصنيف حسب معيار السيولة والاستحقاق معتمدة في تصنيف عناصر الميزانية على مدى ارتباطها بوظيفة معينة (استثمار، استغلال وتمويل) أي على أساس تصنيف اقتصادي.

## 3. إعداد الميزانية الوظيفية:

1.3. الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية الوظيفية : ويتضمن ما يلي (صوفان، 2018/2017، الصفحات 33-34):

## 1.1.3. إعادة ترتيب بعض عناصر الأصول ضمن الاستخدامات:

■ الاستثمارات (قيم معنوية، قيم مادية... الخ): تعتبر من الاستخدامات الثابتة التي تتضمن نشاط المؤسسة في مجملها وتخص نشاط الاستغلال، لذا تصنف في الميزانية الوظيفية ضمن الاستخدامات الثابتة؛

■ سندات المساهمة: لا تتعلق بالاستغلال ومرتبطة بالأجل الطويل وتصنف في الميزانية الوظيفية ضمن الاستخدامات الثابتة؛

■ المخزونات: وهي عناصر تساهم في دورة الاستغلال وتتحدد بسرعة، وتصنف في الميزانية الوظيفية ضمن الاستخدامات المتداولة للاستغلال؛

■ تسبيقات على الطلبات، الزبائن، أوراق القبض، تسبيقات المستخدمين: تعد من العناصر التي تساهم في دورة الاستغلال للمؤسسة وتتحدد دورياً وبسرعة، وتصنف في الميزانية الوظيفية ضمن استخدامات متداولة للاستغلال؛

■ سندات التوظيف: لا تتعلق بالاستغلال، كما أنّ للمؤسسة النية في إعادة بيعها بسرعة، وتصنف في الميزانية الوظيفية ضمن الاستخدامات المتداولة خارج الاستغلال؛

■ النقديّات: وتعلق بالبنك، الحساب البريدي والصندوق.. الخ، وتصنف في الميزانية الوظيفية ضمن خزينة الاستخدامات؛

## 2.1.3. إعادة ترتيب بعض عناصر الخصوم ضمن الموارد:

■ الأموال الجماعية أو الشخصية، الاحتياطات: عبارة عن وسائل في شكل رأس المال وتصنف في الميزانية الوظيفية ضمن الموارد الثابتة (غير الجارية)؛

■ الاهتلاكات والمؤونات: عبارة عن مبالغ محتفظة بها في المؤسسة قصد مواجهة حادث محتمل مرتبط بنشاط المؤسسة، وتصنف في الميزانية الوظيفية ضمن الموارد الثابتة (غير الجارية)؛

■ مؤونة الخسائر والتكاليف: تمثل الأموال المحتفظ بها في المؤسسة قصد مواجهة حادث محتمل مرتبط بنشاط المؤسسة، وتصنف في الميزانية الوظيفية ضمن الموارد الثابتة (غير الجارية)؛

■ القروض البنكية: هي ديون مالية لتمويل الاستثمارات طويلة الأجل، وتصنف في الميزانية الوظيفية ضمن الموارد الثابتة (غير الجارية)؛

■ الموردون: تعد من العناصر التي تمول دورة الاستغلال وتتجدد بسرعة وتصنف في الميزانية الوظيفية ضمن موارد الاستغلال.

2.3. مكونات الميزانية الوظيفية: تنقسم الميزانية الوظيفية إلى جانبين: جانب الاستخدامات والموارد، حيث نجد أربع (04) كتل رئيسية: كتلتين تخصان المدى الطويل وهما: الاستخدامات المستقرة والموارد الدائمة، وكتلتان تخصان المدى القصير (دورة الاستغلال) وهما: الاستخدامات الجارية والموارد الجارية، وذلك وفقا للآتي (البار، 2015، صفحة 54) (شيحة، 2013، صفحة 67):

1.2.3. الاستخدامات : وتتضمن ما يلي :

■ الاستخدامات غير الجارية (المستقرة ، الثابتة): تنتج عن قرارات الاستثمار، وهي مجموع الأصول غير الجارية؛

■ الاستخدامات الجارية (المتداولة): وهي مجموع الأصول الجارية وتمثل في المبالغ الاجمالية للمخزونات، المدينون والمتاحات وتنقسم إلى:

- استخدامات الاستغلال: هي مجموع الأصول الجارية للنشاط العادي للمؤسسة مثل: المخزونات الزبائن والحسابات الملحقه؛

- استخدامات خارج الاستغلال: هي مجموع الأصول الجارية المتعلقة بالنشاط غير العادي للمؤسسة مثل: القيم المنقولة ، الأعباء المقيدة التي لا تتعلق بالنشاط العادي للمؤسسة... الخ؛

- استخدامات الخزينة: وتمثل في الحسابات البنكية المختلفة والصندوق .

2.2.3. الموارد: وتتضمن ما يلي:

■ الموارد الدائمة: تنتج هذه الموارد عن قرارات التمويل والتي تلزم المؤسسة على المدى الطويل وهي مجموع رؤوس الاموال مضاف إليها مجموع الاهتلاكات والمؤونات وحسائر القيمة الخاصة بالأصول بالإضافة إلى الديون المالية المتمثلة في الديون الطويلة والمتوسطة الأجل؛

■ الموارد الجارية: وهي الخصوم الجارية ، وتتضمن مايلي:

- موارد الاستغلال: هي الديون غير المالية المتعلقة بالنشاط العادي مثل موردو المخزونات والضرائب على رقم الأعمال؛

- موارد خارج الاستغلال: تمثل الديون غير المالية غير المتعلقة بالنشاط العادي للمؤسسة مثل موردو التثبيتات والضرائب على النتائج؛

- موارد الخزينة: وتتمثل في الاعتمادات البنكية الجارية.

الجدول (1.3): الميزانية الوظيفية

الموارد		الاستخدامات	
المبالغ	البيان	المبالغ	البيان
وظيفة التمويل	الموارد الدائمة الأموال الخاصة خصوم غير جارية		الاستخدامات غير الجارية تثبيتات مادية تثبيتات مالية ... الخ
	الموارد الجارية موارد الاستغلال موارد خارج الاستغلال موارد الخزينة		الاستخدامات الجارية استخدامات الاستغلال استخدامات خارج الاستغلال استخدامات الخزينة
وظيفة الاستغلال	مجموع الموارد		مجموع الاستخدامات

المصدر: من إعداد الأستاذة

#### 4. التوازن المالي الوظيفي:

#### 1.4. مؤشرات التوازن المالي الوظيفي:

1.1.4. رأس المال العامل الوظيفي (FRNG): بالرجوع إلى هيكل الميزانية الوظيفية، فنجد أنَّ رأس المال العمل الوظيفي ماهو إلا رأس المال العامل الصافي الاجمالي، وهو ذلك الفائض المالي الناتج عن تغطية الاستخدامات الثابتة باستخدام الموارد الدائمة، (نجار، 2016/2015، صفحة 32) ويحسب كالتالي:

#### 1.1.1.4. من أعلى الميزانية (الأجل الطويل): ويحسب من خلال العلاقة الرياضية التالية :

$$\text{رأس المال العامل الوظيفي} = \text{الموارد الدائمة} - \text{الاستخدامات الثابتة}$$

2.1.1.4. من أسفل الميزانية (الأجل القصير): يعبر رأس المال العامل من أسفل الميزانية عن مدى قدرة المؤسسة على تغطية جميع التزاماتها قصيرة الأجل عن طريق استخداماتها الجارية. ويبقى فائض مالي يمثل هامش أمان . ويحسب من خلال العلاقة الرياضية التالية :

$$\text{رأس المال العامل الوظيفي} = \text{الاستخدامات الجارية} - \text{الموارد الجارية}$$

\* ويأخذ رأس المال العامل الوظيفي الحالات التالية (بنية، 2019/2018، صفحة 31):

- الحالة الأولى: رأس المال العامل الوظيفي موجب ( $FRNG > 0$ ): يعني أن المؤسسة في حالة توازن مالي على المدى الطويل، أي تمكنت من تغطية كامل احتياجاتها طويلة الأجل باستخدام موارد طويلة الأجل مع تحقيق فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية؛

- الحالة الثانية: رأس المال العامل الوظيفي سالب ( $FRNG < 0$ ): يعني أن المؤسسة عجزت عن تمويل الاستخدامات الاجمالية المستقرة باستخدام مواردها المالية المتاحة، وبالتالي حققت عجز وه بحاجة إلى أموال إضافية أو بحاجة إلى تقليص التثبيتات حتى تتوافق مع امكانياتها المالية؛

- الحالة الثالثة: رأس المال العامل الوظيفي معدوم ( $FRNG = 0$ ): يعني أن المؤسسة استطاعت تمويل مختلف الاستخدامات المستقرة باستخدام الموارد المالية الدائمة دون تحقيق فائض ولا عجز.

2.1.4. احتياجات رأس المال العامل الوظيفي ( $BFR$ ): هي احتياجات التمويل الناشئة بفعل دورة الاستغلال

وخارج الاستغلال، وذلك بسبب الاختلاف الزمني بين التدفقات الحقيقية والتدفقات التمويلية الموافقة. وهي تنقسم إلى قسمين (نجار، 2016/2015، صفحة 32):

1.2.1.4. احتياجات رأس المال العامل للاستغلال ( $BFR_{ex}$ ): تتمثل في احتياجات التمويل الناشئة عن دورة الاستغلال مباشرة بفعل عدم التوازن بين احتياجات الاستغلال وموارد الاستغلال، وتحسب من خلال العلاقة الرياضية التالية:

$$\text{احتياجات رأس المال العامل للاستغلال} = \text{استخدامات الاستغلال} - \text{موارد الاستغلال}$$

2.2.1.4. احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال ( $BFR_{hex}$ ): هي احتياجات التمويل الناشئة عن الدورة خارج الاستغلال بفعل عدم التوازن بين احتياجات الاستغلال وموارد الاستغلال، وتحسب من خلال العلاقة الرياضية التالية:

$$\text{احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال} = \text{استخدامات خارج الاستغلال} - \text{موارد خارج الاستغلال}$$

\* كما يمكن حساب احتياجات رأس المال العامل الوظيفي من خلال العلاقة الرياضية التالية:

$$\text{احتياجات رأس المال العامل الوظيفي} = (\text{استخدامات الاستغلال} + \text{استخدامات خارج الاستغلال})$$

$$- (\text{موارد الاستغلال} + \text{موارد خارج الاستغلال})$$

\* وتأخذ احتياجات رأس المال العامل الوظيفي الحالات التالية :

- الحالة الأولى: احتياجات رأس المال العامل الوظيفي موجب ( $BFR > 0$ ): يعني المؤسسة تحتاج إلى موارد إضافية لتغطية النقص في الاحتياجات ؛
  - الحالة الثانية : احتياجات رأس المال العامل الوظيفي سالب ( $BFR < 0$ ): بمعنى أنّ هناك فائض في الموارد يجب على المؤسسة استغلاله ؛
  - الحالة الثالثة: احتياجات رأس المال العامل الوظيفي معدوم ( $BFR = 0$ ): يعني أنّ المؤسسة ليست في حاجة إلى رأس مال إضافي لكون الموارد المالية المتاحة تغطي تماما احتياجات الدورة خلال السنة.
- 3.2.1.4. الخزينة الصافية (TN):** يهتم التحليل الوظيفي بالنتائج المالية لمختلف العمليات على الخزينة الصافية التي تلعب دورا أساسيا في تحقيق التوازن. ولكي تكون الخزينة الصافية للمؤسسة متوازنة يجب أن تسمح الموارد الدائمة المتوفرة لها بتمويل الاستثمارات و الاحتياجات في رأس المال العامل، أي أن يكون رأس المال العامل الصافي الاجمالي مساويا على الأقل لاحتياجات رأس المال العامل (نجار، 2016/2015) ، ويتم حساب الخزينة الصافية من خلال العلاقة الرياضية التالية :

$$\text{الخزينة الصافية} = \text{استخدامات الخزينة} - \text{موارد الخزينة}$$

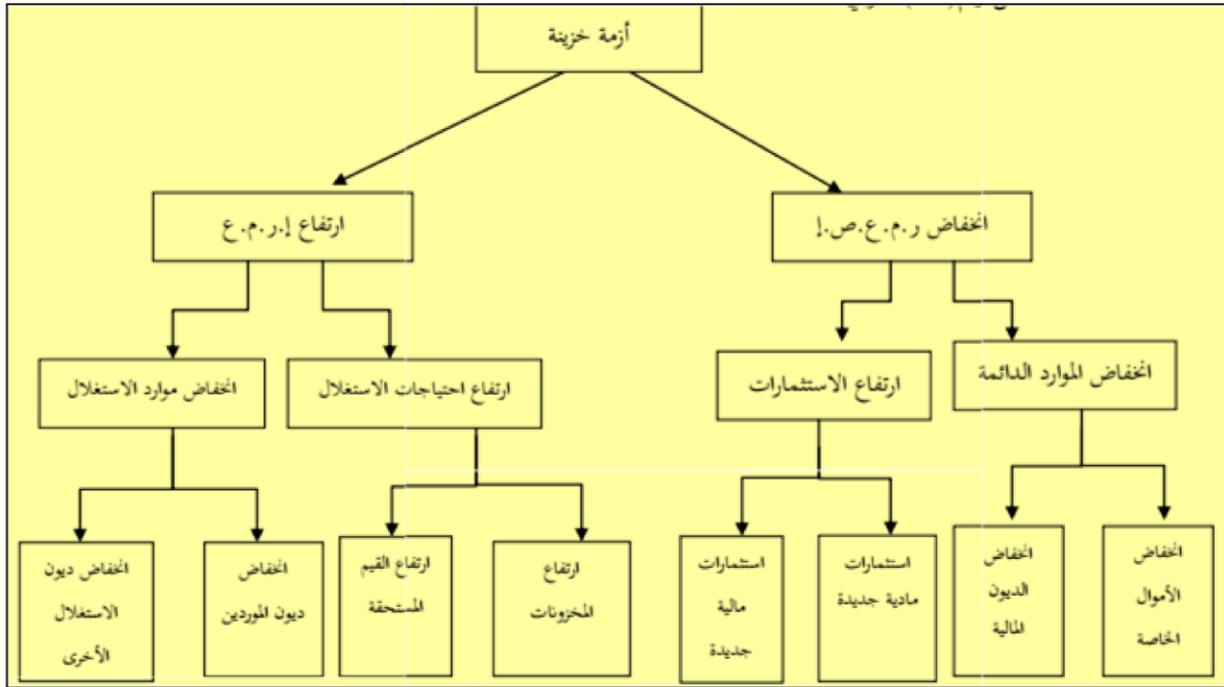
$$\text{الخزينة الصافية} = \text{رأس المال العامل الوظيفي} - \text{احتياجات رأس المال العامل الوظيفي}$$

\* وتسجل الخزينة ثلاث حالات وهي (نجار، 2016/2015، الصفحات 33-34):

- الحالة الأولى: الخزينة الصافية معدومة ( $TN = 0$ ): بمعنى أنّ رأس المال العامل الوظيفي = احتياجات رأس المال العامل ، وهذا يعني أنّ المؤسسة في وضع أمثل؛
- الحالة الثانية: الخزينة الصافية موجبة ( $TN > 0$ ): بمعنى أنّ رأس المال العامل الوظيفي أكبر من احتياجات رأس المال العامل ، وهذا يعني أنّ التوازن المالي المحقق بمقدار الفرق الذي يعتبر بمثابة اموال مجمدة في الخزينة من شأنها أن تؤثر سلبا على مردوديتها المالية؛
- الحالة الثالثة: الخزينة الصافية سالبة ( $TN < 0$ ): بمعنى أنّ رأس المال العامل الوظيفي < احتياجات رأس المال العامل ، وهذا يعني أنّ التوازن المالي الضروري غير محقق وبالتالي خزينة المؤسسة تعرف حالة عجز .

\*ويمكن توضيح حالات أسباب عجز الخزينة في الشكل الموالي:

الشكل (3.3): أسباب عجز الخزينة



المصدر: (نجار، 2016/2015، صفحة 34)

\*والجدول الموالي يوضح الحلول الممكنة لمعالجة أزمة الخزينة وفق كل حالة :

الجدول (2.3): الحلول الممكنة لمعالجة أزمة الخزينة

الحلول الممكنة	أزمة الخزينة
<ul style="list-style-type: none"> <li>- زيادة الأموال الخاصة أو الديون المتوسطة والطويلة الأجل؛</li> <li>- بيع جزء من الاستثمارات.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>خطأ في سياسة التمويل</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- تحقيق مردودية معتبرة ؛</li> <li>- إعادة تكوين الأموال الخاصة .</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>خسائر مستمرة</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- محاولة تقليص مدة التخزين ومهلة ائتمان الزبائن ؛</li> <li>- التفكير في مستقبل المنتج.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>ارتفاع كبير في احتياجات الاستغلال</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- تحقيق مردودية كافية ؛</li> <li>- إعادة تأسيس الأموال الخاصة ؛</li> <li>- تخفيض الاحتياجات في رأس المال العامل بالموازاة مع انخفاض النشاط .</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>انخفاض في النشاط متزامن مع خسائر مستمرة</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- تخفيض الاحتياجات في رأس المال العامل ؛</li> <li>- زيادة الاسعار او تقليص مهلة ائتمان الموردين.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>أزمة تنموية</li> </ul>

المصدر: من إعداد الأستاذة بالاعتماد على : (زغيب و بوشنقىر، 2017، الصفحات 58-59)

2.4. شروط تحقق التوازن المالي: لكي يتحقق التوازن المالي لا بد من توفر الشروط التالية (بن ساسي و قريشي، 2006، الصفحات 86-87):

1.2.4. الشرط الأول: رأس المال العامل الصافي الاجمالي موجب ( $FRNG < 0$ ): ويتحقق ذلك إذا تمكنت المؤسسة من تمويل استخداماتها الثابتة اعتماداً على الموارد الدائمة، بمعنى تمويل استثمارات المؤسسة بالاعتماد على الموارد المالية طويلة ومتوسطة الأجل ( رؤوس الاموال الخاصة أو الجماعية، ديوم طويلة ومتوسطة الأجل)؛

2.2.4. الشرط الثاني: رأس المال العامل الصافي الاجمالي < احتياجات رأس المال العامل ( $FRNG < 0$ ): بمعنى أن يغطي رأس المال العامل الصافي الاجمالي الاحتياج في رأس المال العامل؛

3.2.4. الشرط الثالث: الخزينة موجبة ( $TN < 0$ ): ويتحقق ذلك بتحقيق الشرطين السابقين وعندما تتمكن المؤسسة من تغطية موارد الخزينة ( الاعتمادات البنكية الجارية) بواسطة استخدامات الخزينة (المتاحات).

\*ومن أجل تحسين التوازن المالي يجب على المؤسسة القيام بالاجراءات التالية والموضحة في الجدول التالي:

### الجدول (3.3): تحسين التوازن المالي

الخزينة موجبة	تخفيض احتياجات رأس المال العامل	رفع قيمة رأس المال العامل الصافي الاجمالي
في حالة كانت الخزينة سالبة يجب على المؤسسة تمويل خزنتها فوراً من خلال التسبيقات البنكية.	1- زيادة مدة تسديد ديون الموردين؛	1- زيادة الموارد الدائمة من خلال رفع المساهمات في رأس المال أو الاقتراض طويل ومتوسط الأجل؛
	2- تخفيض مدة تحصيل حقوق الزبائن.	2- انقاص الاستخدامات الثابتة بالتنازل عن بعض التثبيات غير المؤثرة على النشاط العادي للمؤسسة .

المصدر: من إعداد الأستاذة بالاعتماد على: (البار، 2015، صفحة 57)

### 5. الانتقادات الموجهة للتحليل المالي الوظيفي:

تتمثل هذه الانتقادات في مايلي (بنية، 2018/2019، صفحة 34):

- ادماج المؤونات ضمن الموارد الدائمة، حيث تعتبر المؤونات من عناصر الاستغلال قصيرة الأجل؛
- يعتبر التحليل الوظيفي أنّ مستوى الخزينة عندما تقترب من الصفر تكون المؤسسة في حالة توازن مالي، لكن الواقع يؤكد أنّ المؤسسات في حاجة أموال أو سيولة كافية للتمتع بالمرونة الكافية؛
- الخزينة حسب التحليل الوظيفي غامضة ولا يمكن التعرف على كيفية تشكيلها ولا النشاطات المسؤولة على حالة العجز أو الفائض؛

- إنَّ اعتماد التحليل الوظيفي على معطيات الميزانية وجدول حساب النتائج في لحظة زمنية واحدة وهي تاريخ الاقفال في نهاية الدورة، يعطي تصورا ساكنا عن الوضعية المالية للمؤسسة، ولا يمكن الحصول على رؤية ديناميكية لوضعيتها المالية.

6. مثال تطبيقي:

إليك الميزانية المحاسبية لمؤسسة "الرياض" بتاريخ: 31-12-2021م

الخصوم		الأصول			
المبالغ	البيان	القيمة الصافية	الاهتلاكات والمؤونات	القيمة الاجمالية	البيان
3.730.000	خصوم غير جارية	267.500	1.025.000	3.700.000	أصول متداولة
1.250.000	رأس المال	1.750.000	750.000	2.500.000	تثبيات مادية
250.000	الاحتياطات	875.000	125.000	1.000.000	تثبيات مالية
150.000	نتيجة الدورة	50.000	150.000	2.000.000	تثبيات معنوية
80.000	مؤونة الأخطار والتكاليف				
2.000.000	الديون البنكية				
520.000	خصوم جارية	1.575.000	125.000	1.700.000	أصول جارية
425.000	موردون وحسابات أخرى	750.000	50.000	800.000	مخزونات
30.000	دائنون آخرون	752.000	75.000	827.500	العملاء والملحقات الأخرى
65.000	اعتمادات بنكية جارية	67.500	/	675.00	مدينون آخرون
		5.000	/	5.000	البنك والصندوق
4.250.000	مجموع الخصوم	4.250.000	1.150.000	5.400.000	مجموع الأصول

1.6. المطلوب:

- إعداد الميزانية الوظيفية، مع العلم أنَّ نتيجة الدورة توجه إلى الاحتياطات ؟
- حساب كل من : رأس المال العامل الوظيفي، احتياجات رأس المال العامل الوظيفي، الخزينة؟
- علق على التوازن المالي للمؤسسة؟

2.6. الحل:

- إعداد الميزانية الوظيفية:

الموارد		الاستخدامات	
المبالغ	البيان	المبالغ	البيان
4.880.000	موارد دائمة	3.700.000	استخدامات ثابتة
2.880.000	أموال خاصة	2.500.000	تثبيتات مادية
1.250.000	رأس المال	1.000.000	تثبيتات مالية
400.000	الاحتياطات	2.000.000	تثبيتات معنوية
80.000	مؤونة الأخطار والتكاليف		
1.150.000	الاهتلاكات والمؤونات		
2.000.000	خصوم غير جارية		
2.000.000	الديون البنكية		
520.000	موارد جارية	1.700.000	استخدامات جارية
425.000	موارد الاستغلال	1.627.500	استخدامات الاستغلال
425.000	موردون وحسابات أخرى	800.000	مخزونات
30.000	موارد خارج الاستغلال	827.500	العملاء والملحقات الأخرى
30.000	دائنون آخرون	67.500	استخدامات خارج الاستغلال
65.000	موارد الخزينة	67.500	مدينون آخرون
65.000	اعتمادات بنكية جارية	5.000	استخدامات الخزينة
		5.000	البنك والصندوق
5.400.000	مجموع الخصوم	5.400.000	مجموع الاستخدامات

■ حساب مؤشرات التوازن المالي:

- حساب رأس العامل الوظيفي: بطريقتين:

○ الطريقة الأولى: من أعلى الميزانية: رأس المال العامل الوظيفي = موارد دائمة - استخدامات ثابتة

$$= 3.700.000 - 4.880.000 = \boxed{1.180.000 \text{ دج}}$$

○ الطريقة الثانية: من أسفل الميزانية: رأس المال العامل الوظيفي = استخدامات جارية - موارد جارية

$$= 520.000 - 1.700.000 = \boxed{1.180.000 \text{ دج}}$$

- حساب احتياجات رأس المال العامل الوظيفي:

○ الطريقة الأولى: بشكل إجمالي:

$$\text{احتياجات رأس المال العامل الوظيفي} = (\text{استخدامات الاستغلال} + \text{استخدامات خارج الاستغلال}) - (\text{موارد الاستغلال} + \text{موارد خارج الاستغلال})$$

$$= (67.500 + 1.627.500) - (30.000 + 425.000) = 1.240.000 \text{ دج}$$

○ الطريقة الثانية: تفكيك احتياجات رأس المال العامل الوظيفي:

$$\text{احتياجات رأس المال العامل الوظيفي للاستغلال} = \text{استخدامات الاستغلال} - \text{موارد الاستغلال}$$

$$= 1.627.500 - 425.000 = 1.202.500 \text{ دج}$$

$$\text{احتياجات رأس المال العامل الوظيفي خارج الاستغلال} = \text{استخدامات خارج الاستغلال} - \text{موارد خارج الاستغلال}$$

$$= 67.500 - 30.000 = 37.500 \text{ دج}$$

\*إذن: احتياجات رأس المال العامل الوظيفي = احتياجات رأس المال العامل الوظيفي للاستغلال + احتياجات رأس المال العامل الوظيفي خارج الاستغلال = 1.202.500 + 37.500 = 1.240.000 دج

- حساب الخزينة الصافية :

○ الطريقة الأولى: الخزينة الصافية = استخدامات الخزينة - موارد الخزينة = 65.000 - 5.000 = 60.000 دج

○ الطريقة الثانية: الخزينة الصافية = رأس المال العامل الوظيفي - احتياجات رأس المال العامل الوظيفي

$$= 1.240.000 - 1.180.000 = 60.000 \text{ دج}$$

■ التعليق على التوازن المالي للمؤسسة:

- حققت المؤسسة رأس مال عامل وظيفي موجب، وهذا يعني أنّ المؤسسة لها القدرة على تمويل استخداماتها الثابتة بالاعتماد على مواردها الدائمة، ليتبقى فائض يقدر بـ 1.180.000 دج لتمويل احتياجات دورة الاستغلال؛
- حققت المؤسسة احتياجاً في رأس المال العامل الوظيفي موجب بمقدار 1.240.000 دج، مما يعني أن ما تم توفيره من تمويل طويل الأجل غير كاف لتغطية احتياجات دورة الاستغلال بناء على رأس المال العامل المحقق؛
- خزينة المؤسسة سالبة بمقدار 60.000 دج، وعليه المؤسسة في حالة عجز؛
- بناء على ما سبق فإنّ المؤسسة لم تحقق التوازن المالي .

## تمارين تطبيقية

التمرين الأول: أجب على الأسئلة التالية :

1- ماهي خصائص وظيفة التمويل في المؤسسة ؟

2- ما الهدف من التحليل المالي الوظيفي؟

3- ماهي شروط تحقق التوازن المالي في المؤسسة ؟

4- ما هي الاجراءات التصحيحية التي تتبعها المؤسسة لتحسين توازنها المالي ؟

5- ماهي الانتقادات التي وجهت للتحليل المالي الوظيفي ؟

6- أجب ب: صحيح أو خطأ على العبارات التالية مع تصحيح الخطأ إن وجد :

- تقوم وظيفة التمويل على اختيار المزيج الملائم من التمويل:أموال خاصة ، الأرباح المحققة والمؤونات..الخ ؛
- يتطلب تحسين التوازن المالي تخفيض قيمة رأس المال العامل الصافي الاجمالي؛
- يعود سبب أزمة الخزينة إلى ارتفاع احتياجات رأس المال العامل ؛
- سندات المساهمة تتعلق بالاستغلال وتكون مرتبطة بالأجل القصير؛
- لكي يتحقق التوازن المالي يجب أن تكون الخزينة موجبة؛
- إذا كانت احتياجات رأس المال العامل الوظيفي موجبة يعني أنّ هناك فائض في الموارد يجب على المؤسسة استغلاله؛
- إذا كان رأس المال العامل الوظيفي سالب يعني أنّ المؤسسة في حالة توازن مالي على المدى القصير؛
- وفقا للميزانية الوظيفية، يحلل النشاط المالي للمؤسسة بناء على دورتين: دورة طويلة الأجل ودورة قصيرة الأجل؛
- يعتمد إعداد الميزانية الوظيفية على معيار السيولة والاستحقاق؛
- إذا كانت استخدامات الدورة تفوق الموارد تسجل المؤسسة زيادة صافية في الخزينة.

التمرين الثاني: قدمت إليك الميزانية التالية للمؤسسة Y بتاريخ : 31-12-2022م

الخصوم		الأصول			
المبالغ	البيان	القيمة الصافية	المؤونات والاهتلاكات	القيمة الاجمالية	البيان
1.665.000	أموال خاصة	1.245.000	630.000	1.875.000	أصول غير جارية
298.650	دائنون	966.150	222.600	1.020.000	أصول جارية
247.500	نتيجة صافية	362.250	187.500	38.100	المخزونات
		603.900	35.100	639.000	المدينون
2.211.150	مجموع الخصوم	2.211.150	683.850	2.895.000	مجموع الأصول

بالإضافة إلى المعلومات الآتية:

المدينون	الدائنون
سندات التوظيف: 11.100 دج؛	منتجات مقيدة سلفا : 26.250 دج، منها 50% لها علاقة بالنشاط العادي للمؤسسة؛
حقوق أخرى بمبلغ 21.750 دج، استعملت في نشاط خارج الاستغلال؛	ديون أخرى: 7.950 دج، غير مرتبطة باستغلال المؤسسة؛
أموال جاهزة بمبلغ 277.500 دج؛	المساهمات البنكية 8.250 دج؛
الرصيد الباقي يخص النشاط العادي للمؤسسة.	IBS: 25%، أما باقي الديون تمثل ديون عادية متعلقة بالنشاط العادي للمؤسسة.

المطلوب: 1- إعداد الميزانية الوظيفية ؟

2- حساب مؤشرات التوازن المالي؟

3- هل حققت المؤسسة التوازن المالي، مع التبرير؟

التمرين الثالث: إليك الميزانية الوظيفية للمؤسسة X بتاريخ: 31-12-2021م

الموارد			الاستخدامات		
النسبة	المبالغ	البيان	النسبة	المبالغ	البيان
.....	.....	موارد ثابتة	.....	.....	استخدامات ثابتة
.....	.....	موارد جارية	.....	.....	استخدامات جارية
.....	.....	موارد الاستغلال	18	.....	استخدامات الاستغلال
05	.....	موارد خارج الاستغلال	12	.....	استخدامات خارج الاستغلال
.....	.....	موارد الخزينة	08	.....	استخدامات الخزينة
.....	.....	مجموع الموارد	.....	.....	مجموع الاستخدامات

حيث أن: الخزينة الصافية: 320.000دج، الاحتياج في رأس المال العامل: 1.600.000دج،

الموارد الجارية \ الاستخدامات الجارية = 0.2.

المطلوب : 1- أكمل الميزانية الوظيفية ؟

2- قم بتحليل الميزانية الوظيفية باستخدام مؤشرات التوازن المالي ؟

التمرين الرابع: إليك الميزانية الوظيفية لمؤسسة "الريان" لمدة أربع سنوات :

الاستخدامات				
2020	2019	2018	2017	البيان
.....	.....	.....	.....	الاستخدامات الثابتة
872.000	750.000	600.000	400.000	تثبيات مادية
688.000	515.030	428.000	257.000	تثبيات مالية
550.000	316.000	253.900	200.420	تثبيات معنوية
.....	.....	.....	.....	الاستخدامات الجارية
796.000	457.288	341.404	206.390	استخدامات الاستغلال
504.400	364.640	291.260	191.856	استخدامات خارج الاستغلال
281.600	133.424	162.828	201.528	استخدامات الخزينة
.....	.....	.....	.....	مجموع الاستخدامات
الموارد				
2020	2019	2018	2017	البيان
.....	.....	.....	.....	الموارد الثابتة
1.876.000	903.080	718.640	541.380	أموال خاصة
964.000	663.530	571.098	361.888	ديون طويلة ومتوسطة الاجل
.....	.....	.....	.....	الموارد الجارية
222.000	314.044	214.044	171.454	موارد الاستغلال
130.000	183.826	137.656	69.010	موارد خارج الاستغلال
500.000	471.902	435.954	313.462	موارد الخزينة
.....	.....	.....	.....	مجموع الموارد

المطلوب: 1- أكمل الميزانية الوظيفية ؟

2- حساب كل من : رأس المال العامل الوظيفي ( بطريقتين)، احتياجات رأس المال العامل

الوظيفي(بطريقتين) و الخزينة الصافية (بطريقتين) لكل سنة ؟

3- مثل بيانيا تطورات مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة خلال الأربع سنوات ؟

4- علق على الوضعية المالية للمؤسسة وفق كل مؤشر خلال الاربع سنوات ؟

5- في أي سنة حققت المؤسسة التوازن المالي، مع التبرير ؟

التمرين الخامس: إليك الميزانية الوظيفية لمؤسسة بتاريخ 31-12-2018

الموارد		الاستخدامات	
المبالغ	البيان	المبالغ	البيان
.....	<b>موارد ثابتة</b>	.....	<b>استخدامات ثابتة</b>
.....	<u>رؤوس أموال خاصة</u>	.....	<u>تثبيتات مادية</u>
168.000	رأس المال المدفوع	400.000	مباني
67.050	احتياطات	280.400	معدات النقل
124.400	الترحيل من جديد	.....	<u>تثبيتات مالية</u>
41.332	اعانات الاستثمار	10.000	سندات المساهمة
1.400	مؤونة الأعباء والخسائر	90.900	سندات أخرى
221.980	اهتلاكات ومؤونات	.....	<u>تثبيتات معنوية</u>
.....	<u>ديون طويلة ومتوسطة الأجل</u>	5.000	برمجيات معلوماتية
60.000	قروض بنكية	20.000	شهرة المحل
5.000	قروض سنديية		
96.000	ديون عقد الايجار التمويلي		
40.000	ححص واجبة الدفع من الشركاء		
.....	<b>موارد جارية</b>	.....	<b>استخدامات جارية</b>
.....	<u>موارد الاستغلال</u>	.....	<u>استخدامات الاستغلال</u>
210.000	موردون وحسابات ملحقة	323.000	مخزونات بضائع
125.800	اجور وضرائب واجبة الدفع	57.700	زبائن و حسابات ملحقة
5.100	زبائن دائنون	2.852	موردون مدينون
.....	<u>موارد خارج الاستغلال</u>	.....	<u>استخدامات خارج الاستغلال</u>
24.000	موردو تثبيتات	1.160	حقوق التنازل عن الاستثمار

22.070	ضرائب على النتائج	58.720	حقوق أخرى خارج الاستغلال
34.400	قسط القروض البنكية	4.300	سندات مساهمة
20.000	حصص واجبة الدفع من الشركاء	<u>26.500</u>	<u>استخدامات الخزينة</u>
.....	<u>موارد الخزينة</u>		
14.000	اعتمادات بنكية جارية		
.....	<b>مجموع الموارد</b>	.....	<b>مجموع الاستخدامات</b>

المطلوب: 1- اكمال الميزانية الوظيفية ؟

2- اعداد الميزانية الوظيفية المختصرة؟

3- حساب كل من: TN , BFR , FRNG ، مع التعليق على كل مؤشر ؟

4- تحليل التوازن المالي للمؤسسة ؟

# الفصل الرابع

## دراسة وتحليل جدول حسابات النتائج

### الأهداف المرجوة من الفصل الرابع:

- التعرف على جدول حسابات النتائج مفهومًا وأهدافًا؛
- إلمام الطالب بالمبادئ التي يتم الاعتماد عليها في إعداد جدول حسابات النتائج؛
- التعرف على مكونات جدول حسابات النتائج حسب النظام المحاسبي المالي الجزائري؛
- تمكين الطالب من إعداد جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة وحسب الوظيفية؛
- تمكين الطالب من تحليل جدول حسابات النتائج.

### عناصر الفصل الرابع:

- ماهية جدول حسابات النتائج؛
- مبادئ إعداد جدول حسابات النتائج؛
- العناصر المكونة لجدول حسابات النتائج؛
- تحليل جدول حسابات النتائج؛
- مثال تطبيقي؛
- تمارين تطبيقية.

**1. ماهية جدول حسابات النتائج:****1.1. تعريف جدول حسابات النتائج:**

وفقا للقرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429 هـ الموافق لـ 26 يوليو سنة 2008م والذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، في عددها رقم 19 في 28 ربيع الأول 1430 الموافق لـ 25 مارس 2009، عرف جدول حسابات النتائج على أنه: "بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب. ويبرز بالتميز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح /الكسب أو الخسارة". (الجريدة الرسمية، 25 مارس 2009، صفحة 24)

كما عُرِّفَ كذلك: هو جدول تلخيصي للأعباء والمنتوجات المنجزة من طرف المؤسسة خلال الدورة المالية، ولا يأخذ في الحسبان تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب (لبوز، 2009، صفحة 40).

وعليه فإنَّ جدول حسابات النتائج كشف محاسبي يستخدم في التحليل المالي كمتعم للميزانية المحاسبية، الغرض منه تحليل نتيجة السنة، فإن كانت الميزانية تعطي وضعية المؤسسة في لحظة معينة عادة مع نهاية دورة معينة فإنَّ جدول حسابات النتائج يحلل أنشطة المؤسسة للحكم على نجاح أو فشل القرارات المالية المتخذة من طرف المؤسسة للوصول إلى القرارات التقويمية، ويبين الجدول مصادر الأموال واستخداماتها، من أين أتت وأين صرفت خلال الدورة، سواء داخل المؤسسة أو خارجها، فجدول حسابات النتائج يترجم نشاط المؤسسة خلال دورة معينة. (لسلوس، 2012، صفحة 25)

**2.1. أهمية جدول حسابات النتائج:**

إنَّ حساب النتائج يعتبر الأكثر أهمية من بين القوائم المالية، وإنَّ أهمية هذه القائمة تنبع من مايلي (الشواورة، 2013، صفحة 259):

- التمكن من تحديد صافي الربح والإفصاح عن مكوناته الرئيسية بغية المساعدة في تقييم التدفقات الداخلة الحالية واستخدامها لأغراض التنبؤ في المستقبل؛
- المساعدة في التنبؤ بدخل المؤسسة في المستقبل وبشكل دقيق؛
- مساعدة المؤسسة في التقييم الأفضل لإمكانية استلامها لمبالغ نقدية؛
- المساعدة في التأكد من أن المصادر الإقتصادية قد تم إستخدامها على أحسن وجه؛
- المساعدة في إجراء عملية التحليل المالي من خلال العلاقات المترابطة بين العديد من البنود التي تحتويها وبصورة مفهومة وسهلة الاستخدام من قبل المحلل المالي؛

- تمكين المحللين من تقييم بدائل الإستثمار في مختلف المشروعات؛
- تمكين المالكين من التعرف على نتائج استثماراتهم؛
- تسهيل مهمة الإدارة في التخطيط والرقابة وتوزيع الأرباح.

### 3.1. أهداف جدول حسابات النتائج:

يزود جدول حسابات النتائج مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات حول الأداء المالي للمنشأة وتساعدهم بالتنبؤ بالتدفقات النقدية، إضافة إلى معلومات أخرى مفيدة لإتخاذ القرارات الإقتصادية الرشيدة، ويمكن تحديد أهداف جدول حسابات النتائج على النحو التالي (الازهر، 2009، صفحة 127):

- تزويد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات تساعد في عملية التنبؤ ومقارنة وتقييم القوة الإيرادية للمشروع؛
- تحقيق الهدف الأساسي للمشروع والمتمثلة في تعظيم ثروة الملاك؛
- توفير المعلومات الحقيقية والتفسيرية بالنسبة للعمليات التشغيلية والأحداث الإقتصادية الأخرى والتي تكون مفيدة في عملية التنبؤ والمقارنة وتقييم القوة الإيرادية؛
- الاعلام عن أنشطة المشروع التي تؤثر على المجتمع، والتي يمكن تحديدها ووضعها أو قياسها والتي تكون ذات أهمية بالنسبة للأهداف المحددة والموضوعة مسبقا؛
- تحديد مقدار الضريبة المستحقة على المؤسسة؛
- معرفة الملاك لنتائج استثماراتهم في المؤسسة.

### 2. مبادئ إعداد جدول حسابات النتائج:

وتتمثل فيما يلي: (الزعي، 2000، صفحة 55) (الزبيدي، 2007، الصفحات 48-49)

- 1.2. مبدأ الحيطة والحذر: إذ يتم تقييم المخزون بالتكلفة؛
- 2.2. مبدأ مقابلة التكاليف بالإيرادات: إذ يتم مقابلة تكاليف الدورة بإيراداتها وهذا ما يجب أن يتضمنه جدول حسابات النتائج؛
- 3.2. مبدأ الاستحقاق: إذ يكون على أساس القيد هو استحقاق النفقة والإيراد؛
- 4.2. توفر بعض الشروط في جدول حسابات النتائج: لجعله مناسباً لأغراض وأهداف التحليل المالي إذ بالإضافة لشروطه الشكلية لا بد أيضاً من مراعاة مبدأ الأهمية النسبية ومبدأ الإفصاح الكامل سواء في تبويبه أو دمج عناصره؛
- 5.2. الإفصاح عن الإيرادات حسب مصادرها: مما يتطلب إظهار إيرادات المؤسسة التشغيلية عن الإيرادات العرضية وهذا يستدعي أيضاً تكامل المصروفات والنفقات الأخرى، فيما إذا كانت تشغيلية أو أخرى؛

6.2. الإفصاح عن كل من مجمل الربح وصافي الربح التشغيلي: في بندين مستقلين قبل الوصول إلى صافي الربح العام الذي يخضع للضريبة.

### 3. العناصر المكونة لجدول حسابات النتائج:

1.3. جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة: حيث تصنف الأعباء والإيرادات حسب طبيعتها مما يسمح بحساب مجاميع التسيير الرئيسية، وهي بمثابة أرصدة وسيطية تسمح بحساب النتيجة الصافية للدورة المالية (زويتة، 2014، صفحة 120) حيث أن:

1.1.3. الإيرادات (النواتج): يعرفها النظام المحاسبي المالي على أنها الزيادة في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المالية في شكل تدفقات داخلية أو زيادة في الأصول أو نقصان في الخصوم والتي يترتب عليها زيادة في الأموال الخاصة، باستثناء الزيادات الناتجة عن تقديم مساهمات جديدة من طرف المساهمين إلى الأموال الخاصة. (هلايلي، 2021، صفحة 116) وتتضمن الإيرادات مايلي: (سانية، 2018، الصفحات 54-55)

1.1.1.3. رقم الأعمال الصافي: ويمثل /حـ 70 وما تفرع عنه، ويضم مختلف مبيعات المؤسسة من بضائع ومنتجات تامة أو نصف مصنعة، كإيرادات الخدمات مع طرح التخفيضات والحسمات إن وجدت؛

2.1.1.3. التغيير في الإنتاج المخزن: /حـ 72، وهو رصيد التغيير في المنتجات المصنعة أو قيد الصنع بين بداية الفترة ونهايتها؛

3.1.1.3. الإنتاج المثبت: /حـ 73، ويضم ما أنتجته المؤسسة لنفسها من أصول ثابتة (مادية أو معنوية) مقيما بتكلفة الإنتاج والمصاريف الملحقة كالنقل والتثبيت... الخ؛

4.1.1.3. إعانات الاستغلال: /حـ 74، وتضم مبلغ إعانات الاستغلال التي حصلت عليها المؤسسة في الدورة؛

5.1.1.3. المنتجات العملية الأخرى: /حـ 75 وما تفرع عنه، مثل الإيرادات المحصلة من براءات الاختراع أو التراخيص كبرامج المعلوماتية، فائض القيمة عن التنازل عن الأصول الثابتة غير المالية (المعنوية أو المادية)، الرواتب المحصلة باسم الوظائف الإدارية لدى كيانات أخرى من نفس المجموع، حصة إعانات الاستثمار المحولة إلى ناتج، إيرادات محصلة من الديون المدومة، الإيرادات الاستثنائية الناتجة عن تعويضات التأمين، إيرادات التسيير العادية الأخرى مثل عائدات المباني غير المخصصة للنشاطات المينية، عائدات الغرامات، التبرعات... الخ؛

6.1.1.3. المنتجات المالية: /حـ 76 وما تفرع عنه، مثل عائدات الأصول المالية، الفوائد من القروض الممنوحة للغير، الربح الصافي الناتج عن التنازل عن الأصول المالية، أرباح الصرف، فائض قيمة فارق التقييم عن الأصول المالية، الإيرادات المالية الأخرى؛

**7.1.1.3. الإيرادات الاستثنائية:** ح/77، ويسجل فيها مبلغ الإيرادات غير عادية، والتي لا ترتبط بنشاط المؤسسة الرئيسي؛

**8.1.1.3. الاسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات:** ح/78، وذلك عند تخفيض قيمة المؤونات أو إلغائها كلياً؛

**2.1.3. التكاليف (الأعباء):** يعرفها النظام المحاسبي المالي على أنها الانخفاض في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المالية في شكل مخرجات أو نقص في قيمة الأصول أو ارتفاع في قيمة الخصوم والتي يترتب عنها نقص في الأموال الخاصة باستثناء التوزيعات إلى المساهمين في الأموال الخاصة، ويشمل أيضاً الخسائر وكذا الأعباء الناشئة عن النشاطات العادية للمؤسسة مثل تكلفة البيع والأجور والاهتلاكات. (هلايلي، 2021، صفحة 116)، وتتضمن الأعباء ما يلي: (سانية، 2018، الصفحات 55-56):

**1.2.1.3. المشتريات المستهلكة:** ح/60 وما تفرع عنه، وتمثل في مختلف المشتريات المستهلكة من المواد الأولية، مشتريات البضائع المباعة ومختلف التموينات الأخرى المقومة بتكلفة الشراء وما يلحقها من تكاليف كالنقل والتأمين وما يتعلق بها من تخفيضات وحسوم محصلة؛

**2.2.1.3. الخدمات الخارجية:** ح/61 مثل مصاريف الإيجار الصيانة، التصليحات، أقساط التأمين وتكاليف الدراسات والأبحاث و التوثيق، وأيضاً ما يتضمنه ح/62 مثل أجور العمال الخارجيين عن المؤسسة، أجور الوسطاء والأتعاب، الإشهار، تكاليف نقل السلع والنقل الجماعي للعمال، مصاريف التنقلات والمهام والاستقبالات، مصاريف البريد والخدمات المصرفية... الخ؛

**3.2.1.3. أعباء المستخدمين:** ح/63 وما تفرع عنه، ويدخل ضمنها الرواتب واشتراكات الضمان الاجتماعي والخدمات الاجتماعية؛

**4.2.1.3. الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة:** ح/64 وما تفرع عنه، أي مختلف الضرائب المتعلقة بالاستغلال كالضرائب على الأجور وعلى رقم الأعمال ومختلف الضرائب الأخرى باستثناء الضريبة على الأرباح؛

**5.2.1.3. الأعباء العملياتية الأخرى:** ح/65 وما تفرع عنه، مثل أتاوى برامج المعلوماتية و البراءات والرخص، نواقص القيمة عن التداول عف أصول ثابتة غير مالية، الخسائر المرتبطة بديون الزبائن غير القابلة للتحصيل، الغرامات، الهبات والتبرعات الممنوحة... الخ.

**6.2.1.3. الأعباء المالية:** ح/66 وما تفرع منه، كالفوائد وخسائر الصرف وخسائر التداول عن الأصول المالية... الخ؛

**7.2.1.3. الأعباء الاستثنائية:** ح/67، وتضم الأعباء المسجلة في ظروف استثنائية مثل حالة نزع الملكية، أو حالة كارثة طبيعية غير متوقعة؛

**8.2.1.3. مخصصات الاهتلاك والمؤونات وخسائر القيمة:** ح/68؛

**9.2.1.3. الضرائب على الأرباح:** ح/69.

**3.1.3. الأرصدة الوسيطة SIG:** وهي تلك الحسابات المجمعمة المتسلسلة للتدفقات الظاهرة في جدول حسابات النتائج، والتي تتوسط بين رقم الأعمال و النتيجة الصافية. حيث تظهر أهمية هذه الأرصدة في كون أن التحليل المالي للنتيجة الصافية المتوجة لجدول حسابات النتائج لا يكون كافيا وحده لفهم الاداء المالي، حيث هناك حاجة لفهم المحطات التي مرت بها النتيجة في تشكلها عبر الدورات الثلاث من الارصدة الوسيطة . (سانية، 2018، صفحة 62). وتمثل الأرصدة الوسيطة التي يتضمنها جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة مايلي:

**1.3.1.3. القيمة المضافة:** وهي عبارة عن الفرق بين إنتاج السنة المالية واستهلاك السنة المالية؛

$$\text{القيمة المضافة} = (70/ح + 71/ح + 72/ح + 74/ح) - (60/ح + 61/ح + 62/ح)$$

حيث أن هذه القيمة المضافة التي أنتجتها المؤسسة توزع على: ح/63 أعباء المستخدمين ، ح/64 ضرائب وإجمالي فائض الاستغلال (نتيجة النشاط الذي أنشأت من أجله المؤسسة )

**2.3.1.3. إجمالي فائض الاستغلال:** وهو عبارة عن القيمة المضافة للاستغلال مطروح منها أعباء المستخدمين و الضرائب والرسوم و المدفوعات الماثمة،

$$\text{إجمالي فائض الاستغلال} = \text{القيمة المضافة} - 63/ح - 64/ح$$

**3.3.1.3. النتيجة العملياتية:** بالإضافة إلى النشاط الرئيسي الذي تقوم به المؤسسة، هناك أنشطة أخرى عملياتية مثل: التنازل عن التثبيتات المعنوية أو المادية، خسائر مع الزبائن المشكوك فيهم، هذه العمليات تضاف إلى الفائض الاجمالي للاستغلال من أجل الحصول على النتيجة العملياتية (صوفان، 2018/2017، صفحة 49)، هذه الأخيرة عبارة عن إجمالي فائض الاستغلال مضاف إليها المنتجات العملياتية الأخرى ومطروح منها الأعباء العملياتية الأخرى وكذا مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسارة القيمة ومضاف إليها استرجاع خسائر القيمة والمؤونات.

$$\text{النتيجة العملياتية} = \text{إجمالي فائض الاستغلال} + 75/ح - 65/ح - 68/ح + 78/ح$$

**4.3.1.3. النتيجة المالية:** وهي النتيجة التي تم تحقيقها من خلال العمليات المالية التي تم القيام بها حيث تمثل الفرق بين المنتوجات المالية والأعباء المالية .

$$\text{النتيجة المالية} = 76/ح - 66/ح$$

**5.3.1.3. النتيجة العادية قبل الضرائب:** وهي مجموع كل من النتيجة العملياتية والنتيجة المالية.

النتيجة العادية قبل الضرائب = النتيجة العملياتية + النتيجة المالية

6.3.1.3. النتيجة الصافية للأنشطة العادية: وذلك بعد طرح الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية والضرائب المؤجلة عن النتائج العادية.

النتيجة الصافية للأنشطة العادية = النتيجة العادية قبل الضرائب - (698 و 695) / ح - (693 و 692) / ح

7.3.1.3. النتيجة غير العادية: المؤسسة تقوم في بعض الأحيان بأنشطة غير عادية خاصة في حوادث عرضية ، والنتيجة غير العادية هي عبارة عن الفرق بين ح/77 عناصر غير عادية (المنتوجات) وح/67 عناصر غير عادية (أعباء) .

النتيجة غير العادية = ح/77 - ح/67

8.3.1.3. صافي نتيجة السنة المالية: وهي عبارة عن جمع أو طرح (حسب الحالة) النتيجة الصافية للأنشطة العادية والنتيجة غير العادية. (بوروي، 17-18 جانفي 2010، صفحة 18)

النتيجة الصافية للسنة المالية = النتيجة الصافية + للأنشطة النتيجة غير العادية

الشكل (1.4): جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة

28 ربيع الأول عام 1430 هـ 25 مارس سنة 2009 م		الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 19		30
حساب النتائج حسب الطبيعة الفترة من ..... إلى .....				
N - 1	N	ملاحظة		
			رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال	
			<b>1 - إنتاج السنة المالية</b> المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى	
			<b>2 - استهلاك السنة المالية</b>	
			<b>3 - القيمة المضافة للاستغلال (1 - 2)</b> أعباء المستخدمين الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة	
			<b>4 - الفائض الإجمالي من الاستغلال</b> المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات للاهلاكات و المؤونات استثناء عن خسائر القيمة و المؤونات	
			<b>5 - النتيجة العمليانية</b> المنتجات المالية الأعباء المالية	
			<b>6 - النتيجة المالية</b>	
			<b>7 - النتيجة العادية قبل الضرائب (5 + 6)</b> الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية	
			<b>8 - النتيجة الصافية للأنشطة العادية</b> العناصر غير العادية - المنتجات (يطلب بيانها) العناصر غير العادية - الأعباء (يطلب بيانها)	
			<b>9 - النتيجة غير العادية</b>	
			<b>10 - النتيجة الصافية للسنة المالية</b> حصة الشركات الموضوعه موضع المعادلة في النتيجة الصافية	
			<b>11 - النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)</b> و منها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)	
			(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة	

المصدر: (الجريدة الرسمية، 25 مارس 2009)

2.3. جدول حسابات النتائج حسب الوظيفية: حيث تصنف الأعباء و الإيرادات حسب الوظيفة التي تسببت فيها . مع العلم أن المعيار المحاسبي الدولي IAS 01 يترك للؤسسة حرية عرض الأعباء مصنفة حسب الطبيعة أو جمعة وظيفيا. وفي الجزائر يتم اعتماد جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة، لأنَّ إعدادده يعتبر إجباريا من وجهة النظر الضريبية عند التصريح الضريبي الخاص بنهاية الدورة المالية . (زويتة، 2014، صفحة 120) ، وعموما يتضمن جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة مايلي: (بوروي، 17-18 جانفي 2010، صفحة 18)

1.2.3 هامش الربح الإجمالي: وهو الفرق بين رقم أعمال الدورة والمتمثل في المبيعات من البضائع والمنتجات المصنعة والخدمات المقدمة والمنتجات الملحقه وتكلفة هذه المبيعات من بضاعة مستهلكة ومواد أولية ومختلف الاستهلاكات المتعلقة بهذه المبيعات؛

$$\text{هامش الربح الاجمالي} = \text{رقم الأعمال} - \text{تكلفة المبيعات}$$

2.2.3 النتيجة التشغيلية: وهي هامش الربح الإجمالي مضافا إليه المنتجات التشغيلية الأخرى مع طرح التكاليف التجارية والأعباء الإدارية والأعباء الأخرى التشغيلية.

$$\text{النتيجة التشغيلية} = \text{هامش الربح الاجمالي} + \text{المنتجات التشغيلية الأخرى} - \text{النكالف التجارية} - \text{الأعباء الادارية والأعباء الأخرى التشغيلية}$$

3.2.3 النتيجة العادية قبل الضريبة: وهي النتيجة التشغيلية مطروح منها مصاريف المستخدمين ومخصصات الاهتلاكات ومضاف إليها المنتجات المالية ومطروح منها الأعباء المالية .

$$\text{النتيجة العادية قبل الضرائب} = \text{النتيجة التشغيلية} - \text{مصاريف المستخدمين ومخصصات الاهتلاكات} + \text{منتجات مالية} - \text{أعباء مالية}$$

4.2.3 النتيجة الصافية للأنشطة العادية: وهي النتيجة العادية قبل الضريبة مطروح منها الضرائب ( الضرائب الواجب دفعها و الضرائب المؤجلة).

$$\text{النتيجة الصافية للأنشطة العادية} = \text{النتيجة العادية قبل الضريبة} - \text{الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية} - \text{الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية}$$

5.2.3 النتيجة الصافية للسنة المالية: وهي النتيجة الصافية للأنشطة العادية مطروح منها الأعباء غير العادية ومضاف إليها المنتجات غير العادية.

$$\text{النتيجة الصافية للسنة المالية} = \text{النتيجة الصافية للأنشطة العادية} - \text{الأعباء غير العادية} + \text{المنتجات غير العادية}$$

## الشكل (2.4): جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة

31		الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 19		28 ربيع الأول عام 1430 هـ 25 مارس سنة 2009 م	
حساب النتائج (حسب الوظيفة) الفترة من ..... إلى.....				مثلا	
N - 1	N	ملاحظة			
			رقم الأعمال تكلفة المبيعات		
			<b>هامش الربح الإجمالي</b>		
			منتجات أخرى عملياتية		
			التكاليف التجارية		
			الأعباء الإدارية		
			أعباء أخرى عملياتية		
			<b>النتيجة العملياتية</b>		
			تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة (مصاريق المستخدمين المخصصات للاهتلاكات)		
			منتجات مالية		
			الأعباء المالية		
			<b>النتيجة العادية قبل الضريبة</b>		
			الضرائب الواجبة على النتائج العادية الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)		
			<b>النتيجة الصافية للأنشطة العادية</b>		
			الأعباء غير العادية		
			المنتجات غير عادية		
			<b>النتيجة الصافية للسنة المالية</b>		
			حصة الشركات الموضوعية موضع المعادلة في النتائج الصافية (1)		
			النتيجة الصافية للمجموع الدمج ( 1 )		
			منها حصة ذوي الأقلية (1)		
			حصة المجمع ( 1 )		
( 1 ) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة					

المصدر: (الجريدة الرسمية، 25 مارس 2009)

## 4. تحليل جدول حسابات النتائج:

1.4. نسب متعلقة بالقيمة المضافة: من أجل قياس قدرة المؤسسة على خلق الثروة انطلاقاً من نشاطها الرئيسي الذي يعبر عنه برقم الأعمال المحقق، ويتم ذلك من خلال المقارنة بين القيمة المضافة ورقم الأعمال. (صوفان، 2018/2017، صفحة 52)؛

معدل القيمة المضافة = القيمة المضافة \ رقم الأعمال

وبتجزئة القيمة المضافة نحصل على النسب التالية:

- بالنسبة للمستخدمين = أعباء المستخدمين \ القيمة المضافة؛
- بالنسبة للدولة = الضرائب والرسوم المماثلة \ القيمة المضافة؛
- بالنسبة للمؤسسة = إجمالي فائض الاستغلال \ القيمة المضافة.

**2.4. نسب متعلقة بإجمالي فائض الاستغلال:** وتمثل فيما يلي :

- بالنسبة للتثبيتات = مخصصات الاتلاك \ إجمالي فائض الاستغلال؛
- بالنسبة للمقرضين = أعباء مالية \ إجمالي فائض الاستغلال؛
- بالنسبة للمؤسسة = النتيجة العادية قبل الضرائب \ إجمالي فائض الاستغلال.

**3.4. نسب المردودية:** وتمثل في ماييلي (هلايلي، 2021، الصفحات 117-118):

**1.3.4. المردودية التجارية:** وهي المردودية التي تحققها المؤسسة من خلال مجموع مبيعاتها حيث تبين هذه النسبة الربح المحقق عن كل وحدة نقدية من المبيعات الصافية وهي تساعد إدارة المؤسسة على تحديد سعر البيع الواجب للوحدة، تحسب وفق العلاقة التالية:

**المردودية التجارية = النتيجة العادية \ رقم الأعمال**

إذا كانت هذه النسبة منخفضة فمعناه أن المؤسسة لا تتحكم جيدا في التكاليف (تكاليف عالية) وبالتالي فالمؤسسة ضعيفة الكفاءة.

**2.3.4. المردودية الاقتصادية:** وقياس مدى تحقيق رأس المال الاقتصادي (مجموع الأصول) للفائض النقدي وتحسب وفق العلاقة التالية:

**المردودية الاقتصادية = النتيجة العملية \ الأصول**  
**المردودية الاقتصادية = إجمالي فائض الاستغلال \ الأصول**

والنسبة الأولى أفضل مدلولية لأنَّ اهتلاكات الأصول محسوبة في النتيجة العملية مما يجعلها أصدق تعبير.

**3.3.4. المردودية المالية:** وهي مساهمة الأموال الخاصة في خلق النتيجة الصافية، هذه المردودية تأخذ بعين الاعتبار مدى مساهمة مصدر التمويل الداخلي في تحقيق الثروة القابلة للتوزيع ارتفاع هذه النسبة دليل على فعالية استخدام الأموال الخاصة وتحسب وفق العلاقة التالية:

المردودية المالية = النتيجة الصافية للدورة \ الأموال الخاصة

\*كما يمكن استخدام النسبة التالية:

المردودية المالية = النتيجة العادية الصافية \ الأموال الخاصة.

وهذا من أجل التخلص من أثر النتيجة غير العادية لأن هذه الأخيرة ناتجة عن ظروف استثنائية لا تتكرر بالضرورة وبالتالي لا تبني عليها التنبؤات.

4.4.4. نسب أخرى مشتقة من جدول حسابات النتائج: وهي كتابي: (هلايلي، 2021، الصفحات 118-119)  
1.4.4. درجة التكامل العمودي: وتحسب وفق العلاقة التالية.

درجة التكامل العمودي = القيمة المضافة \ رقم الأعمال

درجة التكامل العمودي = القيمة المضافة \ إنتاج الدورة

حيث كلما ارتفعت هذه النسبة واقتربت من الواحد دلت على أن المؤسسة تعتمد إستراتيجية التكامل العمودي عن طريق زيادة الأنشطة التي تقوم بها بغرض تخفيض تكلفة الاستهلاكات الوسيطة ( استهلاكات الدورة، أو كما يسمي كذلك أديبات المحاسبة الوطنية الاستهلاكات الإنتاجية) بينما انخفاض هذه النسبة دليل على أن المؤسسة تعتمد على سياسة التركيب.

2.4.4. الإنتاجية: يمكن استعمال القيمة المضافة كمقياس لإنتاجية بعض العناصر مثلا القيمة المضافة للاستغلال المتعلقة باليد العاملة وتحسب وفق العلاقة التالية:

الإنتاجية = القيمة المضافة \ أعباء المستخدمين.

حاصل القسمة يدل على الوحدات النقدية من القيمة المضافة التي تنتجها كل وحدة نقدية من أعباء المستخدمين.

3.4.4. عدد مرات تغطية الفوائد: تقيس هذه النسبة الدرجة التي يمكن لصافي الدخل أن ينخفض إليها دون أن يؤثر على مقدرة المؤسسة على دفع الفوائد السنوية، وحاصل القسمة المتحصل عليه يشير إلي عدد مرات تسديد الفوائد اعتمادا على الربح الإجمالي. وتحسب وفق العلاقة التالية:

عدد مرات تغطية الفوائد = الربح قبل الفوائد والضرائب \ فوائد القروض.

4.4.4. العائد على الاستثمار: يقيس هذا العائد مدى فاعلية استخدام مجموع الأصول، فالهدف من استخدام الأصول عموماً هو تعظيم الأرباح. ويحسب وفق العلاقة الرياضية التالية:

$$\text{العائد على الاستثمار} = \text{الربح قبل الفوائد والضرائب} \backslash \text{مجموع الأصول.}$$

5.4.4. ربح السهم: تعبر هذه النسبة عن نصيب السهم من الأرباح الصافية. إنَّ ارتفاع هذه النسبة يجعل المؤسسة جذابة لشركاء محتملين، هذه المعلومة مهمة خاصة لحملة الأسهم الذين يملكون النصيب الأكبر من الأسهم تسمح النسبة الأولى بتتبع نمو المؤسسة أما المساهمين الصغار فتهمهم النسبة الثانية والتي تدل على مردودية الأموال الموظفة، ويحسب وفق العلاقات الرياضية التالية:

$$\begin{aligned} \text{ربح السهم} &= \text{النتيجة الصافية} \backslash \text{عدد الأسهم} \\ \text{ربح السهم} &= \text{الأرباح الموزعة على الشركاء} \backslash \text{الأموال الخاصة} \end{aligned}$$

5. مثال تطبيقي: إليك المعلومات الخاصة بالمؤسسة X لسنة 2022م :

الفائض الاجمالي للاستغلال: 132.500 دج، المنتوجات والأعباء التشغيلية الأخرى تمثل 20% و 10% من النتيجة التشغيلية، مخصصات الاهتلاكات والمؤنات: 44.500 دج، استرجاع خسائر القيمة: 20.000 دج، المنتوجات المالية: 35.000 دج، النتيجة المالية: 20.000 دج، الضرائب المؤجلة معدومة ، منتوجات غير عادية وأعباء غير عادية معدومة ، معدل الضريبة: 19%.

### 1.5. المطلوب:

- إعداد جدول حسابات النتائج بعد حساب كل من: النتيجة التشغيلية، المنتوجات التشغيلية الأخرى ، الأعباء التشغيلية الأخرى، النتيجة العادية قبل الضرائب، النتيجة الصافية للأنشطة العادية، والنتيجة الصافية للسنة المالية؟
- حساب نسب المردودية إذا علمت أنَّ مجموع الأصول : 670.000 دج، الأموال الخاصة: 425.000 دج ورقم الأعمال المحقق: 350.000 دج؟

### 2.5. الحل:

- إعداد جدول حسابات النتائج بعد حساب عناصره :

– حساب عناصر جدول حسابات النتائج:

○ النتيجة المالية = المنتوجات المالية – الأعباء المالية، ومنه: الأعباء المالية = المنتوجات المالية – النتيجة المالية

○ الأعباء المالية = 20.000 – 35.000 = 15.000 دج ، إذن : الأعباء المالية = 15.000 دج

○ النتيجة العملياتية = إجمالي فائض الاستغلال + المنتوجات العملياتية - الأعباء العملياتية الأخرى - مخصصات الاهتلاكات والمؤونات + استرجاع عن خسائر القيمة .

لدينا : المنتوجات تمثل 15% من النتيجة العملياتية، والأعباء العملياتية الأخرى تمثل 10% من النتيجة العملياتية  
إذن: النتيجة العملياتية = 132.500 + 0.20 النتيجة العملياتية - 0.10 النتيجة العملياتية - 44.500 +

20.000 = 0.9 النتيجة العملياتية = 108.000، وعليه: النتيجة العملياتية = 120.000 دج

○ المنتوجات العملياتية = 0.20 النتيجة العملياتية = 0.20(120.000)

وعليه: المنتوجات العملياتية = 24.000 دج

○ الأعباء العملياتية الأخرى = 0.10 النتيجة العملياتية = 0.10(120.000)،

وعليه: الأعباء العملياتية الأخرى = 12.000 دج

○ النتيجة العادية قبل الضرائب = النتيجة العملياتية + النتيجة المالية = 120.000 + 20.000 = 140.000 دج

وعليه: النتيجة العادية قبل الضرائب = 140.000 دج

○ معدل الضريبة = 19%، مبلغ الضريبة = النتيجة العادية قبل الضرائب \* معدل الضريبة = 0.19\*140.000

= 26.600 دج، وعليه: الضرائب الواجب دفعها = 26.600 دج

○ النتيجة الصافية للأنشطة العادية = النتيجة العادية قبل الضرائب - الضرائب الواجب دفعها = 140.000 -

26.600 = 113.400 دج، وعليه: النتيجة الصافية للأنشطة العادية = 113.400 دج

○ النتيجة الصافية للسنة المالية = النتيجة الصافية للأنشطة العادية + النتيجة غير العادية = 0 + 113.400 =

113.400 دج، وعليه: النتيجة الصافية للسنة المالية = 113.400 دج

ملاحظة: النتيجة غير العادية = 0، لأنَّ المنتوجات غير العادية والأعباء غير العادية معدومة كما هو مشار إليه في المثال التطبيقي .

- إعداد جدول حسابات النتائج:

المبالغ		البيان
دائن	مدين	
132.500		إجمالي فائض الاستغلال
24.000	12.000	المنتوجات العملياتية
	44.500	الأعباء العملياتية الأخرى
		مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة

20.000		استرجاع عن خسائر القيمة والمؤونات
<b>120.0000</b>		النتيجة العملياتية
35.000	<b>15.000</b>	المنتجات المالية الأعباء المالية
20.000		النتيجة المالية
<b>140.000</b>		النتيجة العادية قبل الضرائب
	26.600 00	الضرائب الواجب دفعها الضرائب المؤجلة
<b>113.400</b>		النتيجة الصافية للأنشطة العادية
<b>113.400</b>		النتيجة الصافية للسنة المالية

■ حساب معدلات المردودية:

- المردودية التجارية = النتيجة العادية \ رقم الأعمال =  $140.000 \div 350.000 = 0.4$

وعليه: **معدل المردودية التجارية = 0.4**

- المردودية الاقتصادية = إجمالي فائض الاستغلال \ الأصول =  $132.500 \div 670.000 = 0.19$

وعليه: **معدل المردودية الاقتصادية = 0.19**

- المردودية المالية = النتيجة العادية الصافية \ الأموال الخاصة =  $113.400 \div 425.000 = 0.26$

وعليه: **معدل المردودية المالية = 0.26**

تمارين تطبيقية

التمرين الأول: أجب عن الأسئلة التالية:

- 1- ما الهدف من إعداد جدول حسابات النتائج؟
- 2- كيف عرف النظام المحاسبي المالي كل من الإيرادات و الأعباء.؟
- 3- ما المقصود بالأرصدة الوسيطة للتسيير ؟
- 4- ما الفرق بين جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة وجدول حسابات النتائج حسب الوظيفة؟
- 5- ماهي المبادئ المعتمد عليها في إعداد جدول حسابات النتائج؟

التمرين الثاني: إليك المعلومات الآتية الخاصة بالمؤسسة "X" لسنة 2021م :

مجموع إيرادات الأنشطة العادية : 4.867.500 دج	مجموع أعباء الأنشطة العادية: 4.454.400 دج
انتاج السنة المالية : 11,6 النتيجة العملياتية	النتيجة العادية قبل الضرائب تمثل 1,36 النتيجة العملياتية
اجمالي فائض الاستغلال يمثل 1,52 النتيجة العملياتية	استهلاك السنة المالية يمثل 2,625 القيمة المضافة للاستغلال
المبيعات والانتاج المخزن و الانتاج المثبت واعانات الاستغلال تتناسب فيما بينها كالأعداد 90 ، 18 ، 7 ، 1 على الترتيب	
ح/ 75 = 6/ح65 بينما ح/64 يطلب تحديده	المشتريات المستهلكة تمثل ضعف الخدمات الخارجية
أعباء المستخدمين : 450.000 دج	مخصصات الاهتلاكات: 420.000 دج
استرجاع على خسائر القيمة : 82.500 دج	المنتجات المالية تمثل 2,5 الأعباء المالية
المنتوجات غير العادية والأعباء غير العادية معدومة	

المطلوب: 1- اعداد جدول حسابات النتائج بعد حساب مختلف عناصره ؟

2- حساب معدلات المردودية ؟

التمرين الثالث: قدمت لك المعلومات التالية الخاصة بمؤسسة "Y" للسنة المالية 2021م :

القيمة الاجمالية للانتاج: 370.000 دج	قروض بنكية: 44.800 دج
مخزون نهاية السنة من المنتج التام: 126.000 دج	اعانات الاستغلال : 60.000 دج
مشتريات المواد الأولية: 142.000 دج	حيازة الاستثمارات : 220.000 دج
المصاريف الشهرية للمستخدمين: 1720 دج	ايرادات مالية : 688 دج
معدل اهتلاك الاستثمارات 5% سنويا	التكاليف الخارجية للاستغلال: 14.000 دج
مخزون نهاية السنة من المواد الأولية: 50.000 دج	معدل الفائدة 6 %
الأعباء على الأجر شهريا : 1080 دج	معدل الضريبة 34%.

المطلوب: 1- إعداد جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة مع توضيح الأرصدة الوسيطة ؟

2- تحليل جدول حسابات النتائج باستخدام المعدلات المناسبة ؟

التمرين الرابع: إليك المعلومات الآتية الخاصة بالمؤسسة لسنة 2022م:

إنتاج السنة المالية يقدر بـ 2000 وحدة	
سعر البيع 500 دج	
150 دج مواد أولية مستهلكة؛	تكلفة إنتاج الوحدة 200 دج
30 دج إهلاكات؛	
20 دج أجور إنتاج؛	
مخزون أول مدة 200 وحدة؛	المخزون
مخزون آخر مدة 400 وحدة؛	
إدارية 35000 دج	أجور المستخدمين 54000 دج (إدارية وتجارية)
الباقى أجور تجارية	
خدمات خارجية 90000 دج	
منتجات مالية 2500 دج	
مصاريف مالية 10000 دج	
مخصصات المؤونات والاهتلاكات خارج الإنتاج: 12000 دج	
أعباء عملياتية أخرى 120000 دج	
منتجات عملياتية أخرى 60000 دج	
مصاريف إستثنائية (أعباء غير عادية): 5000 دج	
ضرائب ورسوم: 12000 دج	
ضريبة على أرباح الشركات 25 %.	

المطلوب : 1- إعداد جدول حسابات النتائج مع توضيح الأرصدة الوسيطة ؟

2- إذا علمت أن الأصول الإقتصادية: 1.000.000 دج والأموال الخاصة تمثل  $\frac{3}{4}$  الأصول الإقتصادية،

احسب المدروية المالية ، التجارية والاقتصادية؟

# الفصل الخامس

## دراسة وتحليل جدول التدفقات النقدية

### الأهداف المرجوة من الفصل الخامس:

- تعرّف الطالب على جدول التدفقات النقدية مفهوماً، أهمية وأهدافاً؛
- معرفة الطالب لمختلف أنواع التدفقات النقدية؛
- إمام الطالب بمكونات وعناصر جدول التدفقات النقدية حسب النظام المحاسبي المالي الجزائري؛
- تمكين الطالب من إعداد جدول التدفقات النقدية بالطريقتين المباشرة وغير المباشرة؛
- تمكين الطالب من تحليل جدول التدفقات النقدية .

### عناصر الفصل الخامس:

- تعريف جدول التدفقات النقدية؛
- أهمية وأهداف جدول التدفقات النقدية؛
- مكونات جدول التدفقات النقدية وكيفية إعداده؛
- طرق عرض جدول التدفقات النقدية؛
- تحليل جدول التدفقات النقدية؛
- مثال تطبيقي؛
- تمارين تطبيقية.

**1. تعريف جدول التدفقات النقدية:**

يعتبر جدول التدفقات النقدية لوحة قيادة ، بحيث تتخذ على ضوءها القرارات الهامة والاستراتيجية كتغيير النشاط أو توسيعه، أو الانسحاب منه أو النمو أو غيرها كما يمكن اعتباره أداة تحليل متميزة وهامة تتجاوز نقائص التحليل الذمي، وتقوم على منظور ديناميكي وتبحث عن الخيارات الاستراتيجية للمؤسسة ولتأثيرها المستقبلية .

فجدول التدفقات النقدية هو: "تلك الأداة الدقيقة المستخدمة للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخدامها، وذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم علي تسيير مالية المؤسسة". (بن ساسي و قريشي، 2006، صفحة 24)

كما يمكن أن يُعرف على أنه: " جدول يعرض المتحصلات (المقبوضات) النقدية والمدفوعات النقدية وصافي التغير في النقدية من خلال ثلاثة أنشطة رئيسية هي أنشطة التشغيل، أنشطة الإستثمار وأنشطة التمويل للمؤسسة خلال فترة زمنية محددة بصورة تؤدي إلى توفيق النقدية في أول الفترة وآخرها". (السيد أحمد، 2008، صفحة 11)

وقد عرفه النظام المحاسبي المالي الجزائري SCF استنادا على هدفه الرئيسي: " حيث يهدف إلى إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية وتقديم مداخيل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب منشئها (مصدرها)". (الجريدة الرسمية، 2009، صفحة 26)

**2. أهمية وأهداف جدول التدفقات النقدية:****1.2. أهمية جدول التدفقات النقدية:**

- إنَّ المعلومات المستخرجة من جدول التدفقات النقدية للمؤسسة مفيدة في تزويد مستخدمي البيانات المالية بقدرة المؤسسة على توليد النقدية واحتياجات المؤسسة لاستخدام هذه النقدية؛
- إنَّ معلومات التدفق النقدي تساعد المستخدمين على تطوير نماذج التقدير ومقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية مع المستقبلية ؛ (السيد أحمد، 2008، الصفحات 16-17)
- قياس مدى قدرة المؤسسة على توليد التدفقات النقدية تبعا للدورات الرئيسية لنشاطها؛
- إبراز مدى كفاية السيولة للوفاء بالتزامات المؤسسة نحو الدائنين والمساهمين؛
- قياس أثر التدفقات الاستثمارية والتمويلية على الربحية؛
- إبراز درجة المرونة المالية لدى المؤسسة ؛
- التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية. (بلعور و بن طيب، 16-18 نوفمبر 2011، صفحة 3)

## 2.2. أهداف جدول التدفقات النقدية:

- ضمان توفير المعلومات حول التغيرات في النقدية وما يعادلها مصنفة حسب الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للمؤسسة؛
- توفير معلومات عن سيولة المؤسسة وقدرتها على تسديد التزاماتها؛ (ابو نصار و حميدات، 2016، صفحة 99)
- تزويد مستخدمي القوائم المالية لتقييم مقدرة المؤسسة في الحصول على النقدية وما يعادلها وتقييم احتياجاتها للاستخدام هذه التدفقات النقدية؛
- تقييم التغيرات التي طرأت على صافي موجودات المؤسسة وهيكلها المالي ومقدرتها على التأثير في مبالغ التدفقات النقدية وتوقيتها بغرض التكيف مع الظروف والفرص المتغيرة؛
- استخدام معلومات التدفق النقدي التاريخية لتحديد مبالغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية ودرجة التأكد من حصولها فضلا عن فحص العلاقة بين الربحية وصافي التدفق النقدي. (دحوح، 2008، صفحة 211)
- مساعدة المستثمرين والدائنين في مايلي: (وهدان، عبد المجيد علي، و عبد الفتاح الشعراوي، 2009، الصفحات 26-27)

- تقييم مقدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية موجبة في المستقبل؛
- تقييم مقدرة المؤسسة على سداد ديونها ومقدرتها على توزيع الأرباح والحصول على تمويل خارجي؛
- الكشف عن أسباب الاختلافات بين النتيجة الصافية (الظاهر في جدول حسابات النتائج) والتدفقات النقدية (الظاهرة في جدول التدفقات النقدية)؛
- تقييم آثار العمليات الاستثمارية والتمويلية النقدية وغير النقدية على المركز المالي للمؤسسة؛

## 3. مكونات جدول التدفقات النقدية وكيفية إعداده:

## 1.3. مكونات جدول التدفقات النقدية :

- 1.1.3. **تدفقات الخزينة المرتبطة بالاستغلال:** تتمثل التدفقات المرتبطة بالاستغلال بصفة أساسية في الأنشطة الإنتاجية المولدة للدخل والتي تنتج بصفة عامة من المعاملات والأحداث المحددة لنتيجة الدورة من ربح أو خسارة (بنية، 2019/2018، صفحة 63)، وتتمثل فيما يلي: (مغامس، 2021، الصفحات 963-964)
  - المقبوضات النقدية من بيع السلع وتقديم الخدمات؛
  - المقبوضات النقدية من عوائد حقوق الملكية الفكرية والأتعاب، العمولات، الاتاوات والإيرادات الأخرى؛
  - متحصلات نقدية من دعاوى قانونية؛
  - المدفوعات النقدية للموردين مقابل السلع والخدمات؛

- المدفوعات النقدية للموظفين، وبالنيابة عنهم؛
  - المدفوعات النقدية لضرائب الدخل، أو المبالغ المستردة منها، ما لم يكن من الممكن ربطها بشكل محدد بالأنشطة الاستثمارية والتمويلية؛
  - المقبوضات والمدفوعات النقدية من العقود المحتفظ بها لأغراض التعامل أو المتاجرة.
- 2.1.3. تدفقات الخزينة المرتبطة بالاستثمار:** هي التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة الإستثمارية التي تقوم بها المؤسسة من شراء وبيع الأصول الثابتة وكذا الاستثمار في الديون وحقوق الملكية في المؤسسات الأخرى والتي لا تدخل ضمن حكم النقدية، وتتضمن مايلي: (بنية، 2018/2019، صفحة 64)
- المدفوعات النقدية لإقتناء أصول ثابتة وأصول غير ملموسة وأصول أخرى طويلة الأجل؛
  - المقبوضات النقدية من بيع الأصول الثابتة والأصول غير الملموسة والأصول الأخرى طويلة الأجل؛
  - المقبوضات النقدية من بيع أسهم أو سندات بمؤسسات أخرى والحصص في المؤسسات المشتركة؛
  - المدفوعات النقدية لاقتناء الأسهم أو السندات التي تصدرها للمؤسسات الأخرى أو الدخول في مشروعات مشتركة؛
  - المدفوعات النقدية والقروض الممنوحة لأطراف أخرى وذلك بخلاف القروض الممنوحة عن طريق المؤسسات المالية؛
  - المقبوضات النقدية من تحصيل القروض الممنوحة ( بخلاف القروض الممنوحة عن طريق المؤسسات المالية ).
- 3.1.3. تدفقات الخزينة المرتبطة بالتمويل:** وتتمثل في تلك الأنشطة المرتبة بوظيفة التمويل وتشتمل على الأنشطة التي لها علاقة بحركة القروض ورأس المال سواء بالنقصان أو الزيادة ومكافآت رأس المال المدفوعة وحركة الأوراق ذات الطبيعة المالية (لطفي، 2006، صفحة 282) ، وتتضمن مايلي: (بنية، 2018/2019، صفحة 64)
- **دورة رأس المال:** حيث تدعم الأموال الجماعية من خلال الأموال المقدمة من طرف المساهمين، مقابل أجزاء من الأرباح توزع في شكل مكافأة رأس المال؛
  - **دورة الإستدانة:** حيث تلجأ المؤسسة إلى جلب القروض وذلك مقابل تسديدها مستقبلا مع مكافأة مالية تتمثل في الفوائد والإقتطاعات المالية وتوجه هذه القروض إلى:
    - تمويل عمليات الإستثمار في إطار توسيع النشاط وتعظيم إيراداتها وذلك من أجل ضمان تسديد القروض والفوائد المستحقة عليها؛
    - تمويل عمليات الاستغلال في إطار قروض الاستغلال التي تسمح بتقديم واستقبال التسبيقات .

## 2.3. كيفية إعداد جدول التدفقات النقدية:

1.2.3. مصادر إعداد جدول التدفقات النقدية: يمكن أن يتم إعداد جدول التدفقات النقدية من خلال ثلاثة مصادر هي: (شوف، 2012، صفحة 176)

- ميزانية مقارنة لسنتين متتاليتين: و ذلك لتحديد مقدار التغيرات في الأصول و الالتزامات و حقوق الملكية بين أول مدة و آخرها؛

- جدول حسابات النتائج للسنة الجارية: وذلك لتحديد مقدار صافي الربح و زيادة النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية أو مقدار نقصان النقدية المستخدمة في الأنشطة التشغيلية خلال الفترة؛

- معلومات تفصيلية إضافية أخرى: و ذلك بهدف تحديد كيفية استخدام النقدية خلال الفترة.

2.2.3. خطوات إعداد جدول التدفقات النقدية: وتمثل في مايلي: (باكرية و بيض القول، 2022، الصفحات 85-86)

- الخطوة الأولى: تحديد صافي الزيادة أو النقص في النقدية (الخزينة) كفرق بين رصيد النقدية في أول و آخر الفترة، هذه الخطوة مباشرة لأنه يمكن احتساب الفرق من خلال تفحص قائمة المركز المالي (الميزانية) المقارنة.

- الخطوة الثانية: تحديد صافي النقدية المتأتية من أو المستخدمة في الأنشطة التشغيلية (الاستغلال) وتتطلب هذه الخطوة:

▪ تحليل حساب النتائج للسنة الجارية وتحويلها من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي؛

▪ مقارنة الميزانيتين المتتاليتين لتحديد التغيرات المتعلقة بالأنشطة التشغيلية بالزيادة أو النقصان في الأصول والالتزامات المتداولة؛

▪ بيانات إضافية أخرى من دفتر الأستاذ العام.

- الخطوة الثالثة: تحديد صافي النقدية المتأتية من أو المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية، وتتطلب هذه الخطوة:

▪ تحليل بيانات الميزانيتين المتتاليتين لتحديد التغيرات بالزيادة أو النقصان في الأصول والالتزامات طويلة الأجل وفي حق الملكية؛

▪ بيانات إضافية أخرى من دفتر الأستاذ العام.

## 4. طرق عرض جدول التدفقات النقدية :

1.4. الطريقة المباشرة: تقوم هذه الطريقة على الإفصاح عن المكونات الرئيسية للتدفقات النقدية من الأنشطة

التشغيلية بشكل اجمالي بالنسبة إلى المبالغ النقدية المدفوعة أو المقبوضة، إذ يتم تحويل كل رقم موجود في جدول حسابات النتائج مباشرة من أساس الاستحقاق المحاسبي إلى الأساس النقدي ولذلك سميت هذه الطريقة بالطريقة المباشرة. ويمكن تحويل الأرقام الواردة في جدول حسابات النتائج والمعدة وفق أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي بالاستعانة بالتغيرات في أرصدة بعض حسابات الميزانية (دحوح، 2008، صفحة 216).

**1.1.4. أرصدة جدول التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة:** يعرض جدول التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة حسب SCF التدفقات النقدية وفق الأنشطة التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية في ثلاث أرصدة كالتالي: (بن سانية، 2018، الصفحات 79-80)

- الرصيد "أ": صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية (العملياتية): حيث

صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية (العملياتية) = +التحصيلات

المقبوضة من الزبائن +التحصيلات الأخرى -المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين -مدفوعات

أخرى للاستغلال -مصاريف مالية - مدفوعات الضرائب على النتائج +تدفقات الخزينة من الأنشطة

غير العادية.

■ التحصيلات المقبوضة من الزبائن = (ح/70 ماعدا ح/709 تخفيضات تجارية) - Δ ح/411 الزبائن والحسابات الملحقه بين أول مدة وآخرها؛

■ التحصيلات الأخرى = (ح/74 إعانات الاستغلال + ح/757 إيرادات استثنائية عن عمليات التسيير + ح/758 إيرادات أرى للتسيير الجاري) + Δ ح/487 إيرادات مسجلة مسلقا؛

■ المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين = (ح/60 مشتريات مستهلكة ماعدا ح/609 تخفيضات تجارية متحصل عليها من المشتريات + ح/61 خدمات خارجية + ح/62 خدمات خارجية أخرى + ح/63 أعباء المستخدمين) - Δ ح/401 مواد ومخزونات وخدمات - Δ ح/401 مواد ومخزونات وخدمات - Δ ح/467 حسابات أخرى دائنة ومدينة؛

■ مدفوعات أخرى للاستغلال = (ح/64 الضرائب و الرسوم + ح/65 أعباء وظيفية أخرى) - Δ ح/445 الرسم على القيمة المضافة - Δ ح/486 أعباء مسجلة مسبقا؛

■ مصاريف مالية = ح/66؛

■ مدفوعات الضرائب على النتائج = ح/695 الضرائب على الأرباح من الظنشطة العادية - Δ ح/444

الدولة و الضرائب على النتائج؛

- تدفقات الخزينة من الأنشطة غير العادية =  $77/ح$  إيرادات غير عادية -  $76/ح$  أعباء غير عادية.
- الرصيد "ب": صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار: حيث:

صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار = + تحصيلات التنازل عن الثببتات  
المعنوية و العينية و المالية لسعر التنازل + الفوائد من التوظيفات المالية ( $76/ح$ ) + حصص وأقساط  
مقبوضة من النتائج المستلمة - المدفوعات الفعلية لتسديد عمليات حيازة الاستثمارات بمختلف  
أنواعها

- الرصيد "ج": صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل : حيث :

صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل = + القروض الجديدة المتحصل  
عليها + تحصيلات إصدارات الأسهم - تسديد أقساط القروض - الأرباح الموزعة

- القروض الجديدة المتحصل عليها =  $16/ح \Delta$  قروض وديون ماثلة؛
- تحصيلات إصدارات الأسهم =  $101/ح \Delta + 103/ح \Delta$
- تسديد أقساط القروض: دون احتساب الفوائد لأنَّ تسجل كنشاط تشغيلي
- الأرباح الموزعة =  $12/ح \Delta$  للسنة السابقة -  $\Delta$  الاحتياطات
- التغير في الخزينة : حيث :

التغير في الخزينة = الرصيد "أ" + الرصيد "ب" + الرصيد "ج"

- رصيد الخزينة في نهاية الفترة: حيث:

رصيد الخزينة في نهاية الفترة = الرصيد في بداية الفترة +  $\Delta$  الخزينة

## الشكل (1.5): جدول التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة حسب SCF

جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة) الفترة من ..... إلى .....		
السنة المالية N - 1	السنة المالية N	ملاحظة
		<b>تدفقات أموال الخزينة للمتاتية من الأنشطة التشغيلية</b> التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب عن النتائج المدفوعة
		<b>تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية</b> تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)
		<b>صافي تدفقات أموال الخزينة للمتاتية من الأنشطة التشغيلية (أ)</b>
		<b>تدفقات أموال الخزينة للمتاتية من أنشطة الاستثمار</b> المسحوبات عن اقتناء تسيبتات عينية أو معنوية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تسيبتات عينية أو معنوية المسحوبات عن اقتناء تسيبتات مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تسيبتات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
		<b>صافي تدفقات أموال الخزينة للمتاتية من أنشطة الاستثمار (ب)</b>
		<b>تدفقات أموال الخزينة للمتاتية من أنشطة التمويل</b> التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
		<b>صافي تدفقات أموال الخزينة للمتاتية من أنشطة التمويل (ج)</b> تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + ج)
		أموال الخزينة و معدلاتها عند افتتاح السنة المالية
		أموال الخزينة و معدلاتها عند إقفال السنة المالية
		تغير أموال الخزينة خلال الفترة

المصدر: (الجريدة الرسمية، 2009، صفحة 35)

#### 2.1.4. مميزات الطريقة المباشرة: وتتمتع هذه الطريقة بالمميزات التالية (مطر، 2006، صفحة 169):

- تتميز بالشمولية حيث تفصح عن كل عنصر من عناصر التدفقات النقدية التشغيلية مما يساعد مستخدميه على فهم عناصرها دون اللجوء للقوائم المالية الأخرى المعروضة؛
- توفر معلومات أكثر تفصيلاً وبصورة واضحة عن الآثار النقدية لأوجه النشاط التشغيلي للمؤسسة فهي أكثر فائدة في تقييم الوضع النقدي المستقبلي وتحديد مدى قدرة المؤسسة على تلبية احتياجاتها النقدية المختلفة؛
- تعتبر المعلومات المفصلة أكثر إفادة وملاءمة وموضوعية وهذا ما يتماشى مع متطلبات الإفصاح، كما تخدم المحلل المالي في اشتقاق نسب ومؤشرات مالية أكثر ملاءمة.

**2.4. الطريقة غير المباشرة:** أطلق عليها أيضا طريقة التسوية إذ تبدأ هذه الطريقة بصافي الدخل كما يظهر في جدول حسابات النتائج ويتم تعديله ببعض التسويات للوصول إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية ومعنى آخر فإن هذه الطريقة تقوم على تعديل صافي الدخل للعناصر التي تدخل في احتساب صافي الدخل دون أن تؤثر في النقدية لذلك سميت بالطريقة غير المباشرة. حيث يتم إضافة العناصر النقدية التي طرحت لتحديد صافي الدخل وطرح الإيرادات غير النقدية التي أضيفت لتحديد صافي الدخل للوصول إلى صافي النقدية. (دحوح، 2008، صفحة 117).

**1.2.4. أرصدة جدول التدفقات النقدية بالطريقة غير المباشرة :** جدول التدفقات النقدية بالطريقة غير المباشرة حسب SCF يقيد التدفقات النقدية أيضا في ثلاث أرصدة وفق الأنشطة المختلفة للمؤسسة: استغلال، استثمار وتمويل ، ولكن بطريقة أخرى تركز على التحول من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي وتنطلق من النتيجة الصافية للسنة المالية ثم القيام بتصحيحات تتعلق بـ: (بن سانية، 2018، صفحة 82)

- استبعاد أثر العمليات التي لا تؤثر على الخزينة: اهتلاك، مؤونات، خسائر قيمة، ديون مشكوك في تحصيلها ، فائض أو نقص التنازل عن الاستثمارات؛

- التسويات المتعلقة بالضرائب المؤجلة ؛

- احتساب التغير في الاحتياج في رأس المال العام؛

ثم تتم إضافة رصيد التدفقات النقدية لكل من عمليات الاستثمار والتمويل، حيث أن الاختلاف بين الطريقتين المباشرة وغير المباشرة يكمن في كيفية حساب التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

- الرصيد "أ": صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية = النتيجة الصافية - الاهتلاكات والمؤونات ± قيمة التنازل الصافية من الضرائب المؤجلة - التغير في المخزونات - التغير في الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى + التغير في الموردين كالحسابات الأخرى.

- الرصيد "ب": صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار = تحصيلات التنازل عن التثبيتات المعنوية والعينية والمالية - المدفوعات الفعلية عن عمليات حيازة الاستثمارات بمختلف أنواعها .

- الرصيد "ج": صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل = القروض الجديدة المتحصل عليها + رفع رأس المال نقدا - تسديدات أقساط القروض - الأرباح الموزعة.

## الشكل (2.5): جدول التدفقات النقدية بالطريقة غير المباشرة حسب SCF

جدول سيولة الخزينة (الطريقة غير المباشرة) الفترة من ..... إلى .....			
السنة المالية N - 1	السنة المالية N	ملاحظة	
			<b>تدفقات أموال الخزينة الناتجة من الأنشطة التشغيلية</b> صافي نتيجة السنة المالية تصحيحات من أجل : - الاهتلاكات و الأرصدة - تغير الضرائب المؤجلة - تغير المخزونات - تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى - تغير الموردين و الديون الأخرى - نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب
			تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)
			<b>تدفقات أموال الخزينة الناتجة من عمليات الاستثمار</b> مسحوبات عن اقتناء تقييدات تحصيلات التنازل عن تقييدات تأثير تغيرات محيط الإدماج ( 1 )
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)
			<b>تدفقات أموال الخزينة الناتجة من عمليات التمويل</b> الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي (المنقودات) إصدار قروض تسديد قروض
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)
			<b>تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب + ج)</b> أموال الخزينة عند الافتتاح أموال الخزينة عند الاقفال تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية ( 1 ) تغير أموال الخزينة
			(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة.

المصدر: (الجريدة الرسمية، 2009، صفحة 36)

#### 2.2.4. مميزات الطريقة غير المباشرة: وتتماز هذه الطريقة بالعديد من الخصائص تجعلها مفضلة أكثر من الطريقة

المباشرة أهمهما: (دحدوح، 2008، صفحة 221)

- تركيزها على الفروق بين الدخل وصافي التدفقات النقدية يساعد المستخدمين في تحديد الأسباب التي تؤدي إلى الاختلاف بين قائمة التدفقات النقدية وبين صافي الدخل، مما يجعلها توفر ربطاً مفيداً بين قائمة التدفقات النقدية والقوائم المالية الأخرى؛

- سهولة تحليل ما تفصح عنه من معلومات من جانب مستخدمي قائمة التدفقات النقدية؛
- سهولة عرض المعلومات بموجب هذه الطريقة يؤدي إلى تخفيض تكلفة إعداد القائمة بالمقارنة بالطريقة المباشرة؛
- معظم معدي القوائم المالية ومستخدميها لديهم دراية وخبرة بهذه الطريقة.

### 5. تحليل جدول التدفقات النقدية:

#### 1.5.1. نسب تقييم السيولة: وتتمثل فيما يلي :

**1.1.5.1. نسبة تغطية النقدية:** تبين هذه النسبة ما إذا كانت المؤسسة تحقق نقدية بما فيه الكفاية لمواجهة التزاماتها الاستثمارية والتمويلية، ومدى الحاجة إلى التمويل عن طريق الاقتراض أو بواسطة أموال الملكية أو الطريقتين معاً. (سعادة، 2008، صفحة 93) ويتم حسابها وفق العلاقة الرياضية التالية:

$$\text{نسبة تغطية النقدية} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية} \setminus \text{التدفقات النقدية الخارجية}}{\text{للأنشطة الاستثمارية والتمويلية}}$$

**2.1.5.2. نسبة الفوائد المدفوعة:** تعكس هذه النسبة مدى استيفاء النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية في سداد الفوائد المتعلقة بالقروض، وإنَّ ارتفاع هذا المقياس يؤشر على حقيقة احتمال تعرض المؤسسة لمشاكل السيولة، (خنفر و المطارنة، 2006، صفحة 214) وتحسب وفق العلاقة الرياضية التالية:

$$\text{نسبة الفوائد المدفوعة} = \frac{\text{فوائد الديون المدفوعة} \setminus \text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}$$

**3.1.5.3. نسبة التدفق النقدي من النشاط التشغيلي إلى الالتزامات المتداولة:** وتعرف هذه النسبة كذلك بـ: "كفاية التدفق النقدي"، وتتمثل الالتزامات المتداولة في الديون الواجبة على المؤسسة سدادها خلال فترة مالية واحدة كالقروض قصيرة الاجل وأوراق الدفع والأجزاء المستحقة من الديون طويلة الأجل، وتقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على توليد التدفقات النقدية اللازمة لتغطية الديون قصيرة الأجل، حيث أنَّ المؤشر العالي لهذا المعدل يعبر عن السيولة الجيدة للمؤسسة، وتقاس هذه النسبة بالدورات. (خنفر و المطارنة، 2006، صفحة 214) ويتم حساب هذه النسبة وفقاً للعلاقة الرياضية التالية:

$$\text{نسبة كفاية التدفق النقدي} = \frac{\text{صافي تدفقات النشاط التشغيلي} \setminus \text{الالتزامات المتداولة}}$$

**4.1.5. نسبة التدفقات النقدية الضرورية:** وتوضح هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على إنتاج النقدية من الأنشطة الرئيسية بشكل يكفي لمواجهة احتياجاتها التمويلية الضرورية. (السيد أحمد، 2008، صفحة 25) ويتم حساب هذا المعدل وفقا للعلاقة الرياضية التالية:

$$\text{نسبة التدفقات النقدية الضرورية} = \text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية} \setminus \text{الديون مستحقة الأداء ومدفوعات التأجير}$$

**5.1.5. التدفقات النقدية الحرة:** التدفقات النقدية الحرة هي التدفقات النقدية المتبقية التي يتم توزيعها على حملة الأسهم وأصحاب الديون بعد قيام الشركة بالاستثمار في الأصول الثابتة الضرورية ورأس المال العامل للمحافظة على استمرارية الأنشطة التشغيلية، وتوفر التدفقات النقدية الحرة للمحللين الماليين معلومات عن قدرة المؤسسة على النمو داخليا وزيادة مرونتها المالية. (السيد أحمد، 2008، صفحة 26)، ويتم حسابها وفقا للعلاقة الرياضية التالية:

$$\text{التدفق النقدي الحر} = \text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية} - (\text{التدفقات الرأسمالية} + \text{توزيعات الأرباح})$$

**2.5. نسب جودة الربحية:** وتتمثل فيما يلي: (محمد، 2013، الصفحات 349-350)

**1.2.5. نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية:** وتوضح هذه النسبة قدرة المؤسسة على توليد التدفقات النقدية اللازمة لمقابلة وتغطية الالتزامات قصيرة الأجل، ويتم حسابه وفقا للعلاقة الرياضية التالية:

$$\text{نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية} = \text{التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية} \setminus \text{الاحتياجات النقدية الأساسية}$$

\* حيث يقصد بالاحتياجات الأساسية:

- التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية؛
- مدفوعات أعباء الديون؛
- الإنفاق الرأسمالي اللازم للمحافظة على الطاقة الإنتاجية؛
- سداد الديون المستحقة خلال السنة.

**2.2.5. نسبة النقدية التشغيلية:** تقيس هذه النسبة مدى مقدرة المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي صافي ، ويحسب وفقا للعلاقة الرياضية التالية:

نسبة النقدية التشغيلية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية \ صافي الدخل

3.2.5. نسبة التدفق التشغيلي: توضح مدى كفاءة سياسة الائتمان المتبعة من قبل المؤسسة في تحصيل النقدية من زبائنها. ويحسب وفقا للعلاقة الرياضية التالية:

نسبة التدفق التشغيلي = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية \ صافي المبيعات

4.2.5. نسبة العائد على الموجودات من التدفق النقدي التشغيلي: توضح مدى مقدرة أصول المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي. ويحسب وفقا للعلاقة الرياضية التالية:

نسبة العائد على الموجودات من التدفق النقدي التشغيلي = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية \ مجموع الأصول

3.5. نسب تقييم سياسات التمويل: وتتمثل فيما يلي: (شوف، 2012، صفحة 191)

1.3.5. نسبة التوزيعات النقدية: توفر هذه النسبة معلومات عن السياسات التي تتبعها المؤسسة في مجال التوزيع الأرباح ومدى استمرار واستقرار هذه السياسة. ويحسب وفقا للعلاقة الرياضية التالية:

نسبة التوزيعات النقدية = التوزيعات النقدية للمساهمين \ صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

2.3.5. نسبة التوزيعات والفوائد المقبوضة: وتقيس هذه النسبة الأهمية النسبية لفوائد الاستثمارات سواء في القروض أو في الأوراق المالية. ويحسب وفقا للعلاقة الرياضية التالية:

نسبة التوزيعات والفوائد المقبوضة = المقبوضات النقدية المحققة من إيراد الفوائد والتوزيعات النقدية على الأسهم \ التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية

3.3.5. نسبة الإنفاق الرأسمالي: وتقيس هذه النسبة الأهمية النسبية لمصادر التمويل الخارجي في تمويل الإنفاق الرأسمالي المستثمر في حيازة الأصول الإنتاجية وتخدم هذه النسبة كل من المستثمرين والمقرضين بتوفير مؤشرات كيفية استخدام أموالهم، كما تعكس مدى نجاح الإدارة في إتباع سياسة ملائمة في تمويل الأصول طويلة الأجل من مصادر تمويل طويلة الأجل. ويحسب وفقا للعلاقة الرياضية التالية:

نسبة الانفاق الرأسمالي = الانفاق الرأسمالي الحقيقي (الزيادة في أصول ثابتة) \ التدفقات النقدية الداخلة من القروض طويلة الأجل وإصدارات الأسهم والسندات

## 6. مثال تطبيقي:

إليك جدول حسابات النتائج لمؤسسة لسنة 2021م:

المبلغ	البيان
183.000	رقم الأعمال
64.500	التغير في مخزونات المنتجات
15.000	إعانات الاستغلال
<b>262.500</b>	<b>انتاج السنة المالية</b>
54.000	المشتريات المستهلكة
7.500	الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الاخرى
<b>61.500</b>	<b>استهلاك السنة المالية</b>
<b>201.000</b>	<b>القيمة المضافة للاستغلال</b>
16.488	أعباء المستخدمين
2.520	الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة
<b>181.992</b>	<b>الفائض الاجمالي عن الاستغلال</b>
6.750	مخصصات الاهتلاكات والمؤونات
<b>175.242</b>	<b>النتيجة العمليانية</b>
183	ايرادات مالية
(1116)	أعباء مالية
<b>(933)</b>	<b>النتيجة المالية</b>
<b>174.309</b>	<b>النتيجة العادية قبل الضرائب</b>
59.265	الضرائب
<b>105.044</b>	<b>النتيجة الصافية</b>

\* معلومات إضافية :

105.000	بدأت المؤسسة نشاطها برأس مال دفع نقدا
127.500	المبلغ المسدد لموردي الاستثمارات
18.600	سددت المؤسسة قسط سنوي واحد للقروض البنكية مع العلم ان الأقساط متساوية حيث :
05 سنوات	▪ مبلغ القروض
%06	▪ مدة القرض
	▪ الفائدة على القروض
76.500	قامت المؤسسة بتسديد فاتورة شراء المواد الأولية مع التكاليف الخارجية للاستغلال
7.500	▪ تكلفة شراء الموارد الأولية
	▪ التكاليف الخارجية للاستغلال
	تدفع مصاريف المستخدمين قبل نهاية الشهر أما الأعباء فتدفع في الشهر الموالي
	الإيرادات المالية لم يتم تحصيلها بعد
	قامت المؤسسة بتوزيع نصف الأرباح المحققة على الشركاء

### 1.6. المطلوب:

- إعداد جدول التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة ؟
- تحليل جدول التدفقات النقدية باستخدام النسب المناسبة ؟

### 2.6. الحل:

- إعداد جدول التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة

المبالغ	البيان
183.000	التحصيلات المقبوضة من الزبائن
15.000	تحصيلات أخرى : إعانات الاستغلال
	المبالغ المدفوعة :
84.000	▪ للمرودين والخدمات الخارجية
16.488	▪ للمستخدمين
	الفوائد والمصاريف المالية المدفوعة:
2.310	▪ أعباء اجتماعية (الخاصة بـ 11 شهرا فقط) $(12/2.520) * 11$
1.116	▪ مصاريف مالية
59.265	الضرائب

34.821	الرصيد "أ": تدفقات الخزينة من الأنشطة العملية
127.500	المسحوبات من عمليات اقتناء الاستثمارات
0	تحصيلات عن عمليات التنازل عن الاستثمارات
0	الفوائد التي تم تحصيلها من التوظيفات المالية (لم يتم تحصيلها بعد)
(127.500)	الرصيد "ب": تدفقات الخزينة من الأنشطة الاستثمارية
105.000	تحصيلات رأس المال
18.600	التحصيلات المتأتية من القروض
3.720	تسديدات القروض (5/18.600)
57.522	التوزيعات التي تم القيام بها (2/105.044)
62.358	الرصيد "ب": تدفقات الخزينة من الأنشطة التمويلية
- 30.321	تغير أموال الخزينة = مجموع الأرصدة (أ + ب + ج)

- تحليل جدول التدفقات النقدية باستخدام النسب المناسبة

النسبة	كيفية حسابها	التطبيق العددي
نسبة التوزيعات النقدية	التوزيعات النقدية للمساهمين ÷ صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	$1,65 = 34.821 \div 57.522$
نسبة التدفق التشغيلي	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ÷ صافي المبيعات	$0,19 = 183.000 \div 34.821$
نسبة النقدية التشغيلية	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ÷ صافي الدخل	$0,33 = 105.044 \div 34.821$
نسبة الفوائد المدفوعة	فوائد الديون المدفوعة ÷ صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	$0,03 = 34.821 \div 1.116$

## تمارين تطبيقية

التمرين الأول : أجب عن الأسئلة التالية:

- 1- كيف عرف النظام المحاسبي المالي SCF جدول التدفقات النقدية؟
- 2- في ما يساعد جدول التدفقات النقدية كل من المستثمرين و الدائنين؟
- 3- ماهي المصادر المعتمد عليها في إعداد جدول التدفقات النقدية؟
- 4- ماهي الخطوات المتبعة في اعداد جدول التدفقات النقدية؟
- 5- يتم عرض جدول التدفقات النقدية بطريقتين : المباشرة و غير المباشرة :
  - ماهو الفرق بين الطريقتين؟
  - ماهي خصائص كل طريقة؟
- 6- فيما تتمثل الاحتياجات النقدية الأساسية؟
- 7- ماذا يقصد بالتدفقات النقدية الحرة؟ وكيف يتم حسابها ؟

التمرين الثاني: أجب بـ: "صحيح" أو "خطأ" مع تصحيح الخطأ إن وجد :

- 1- يعرض جدول التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة التدفقات النقدية وفق ثلاث أرصدة تتعلق بالأنشطة التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية.
- 2- تعكس نسبة التغطية النقضية مدى استيفاء النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية في سداد الفوائد المتعلقة بالقروض.
- 3- تمثل تدفقات الخزينة من الأنشطة غير العادية الإيرادات غير العادية بعد طرح الأعباء غير العادية.
- 4- توفر نسبة التدفق التشغيلي معلومات عن السياسات التي تتبعها المؤسسة في مجال توزيع الأرباح.
- 5- صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل يمثل القروض الجديدة المتحصل عليها مضاف إليها رفع رأس المال نقدا مطروح منها كل من تسديدات أقساط القروض والأرباح الموزعة.
- 6- تقيس نسبة التوزيعات النقدية الأهمية النسبية لفوائد الاستثمارات سواء في القروض أو في الأوراق المالية؛
- 7- المدفوعات النقدية للموظفين تصنف ضمن التدفقات النقدية المرابطة بالاستغلال؛
- 8- توضح نسبة النقدية التشغيلية مدى قدرة المؤسسة على إنتاج النقدية من الأنشطة الرئيسية بشكل يكفي لمواجهة احتياجاتها التمويلية الضرورية.

التمرين الثالث: إليك الميزانية الختامية للمؤسسة "X" لسنة 2021م :

الخصوم		الأصول	
المبالغ	البيان	المبالغ	البيان
3.000.000	الأموال الخاصة	2.600.000	الأصول غ الجارية
2.250.000	رأس المال الإجتماعي	250.000	علامة تجارية
250.000	علاوة الإصدار	1.000.000	أراضي
100.000	الإحتياطيات	500.000	معدات و أدوات
150.000	نتيجة السنة المالية	750.000	معدات نقل
250.000	الخصوم غ الجارية	100.000	سندات مثبتة
1.000.000	الخصوم الجارية	1.400.000	الأصول الجارية
750.000	موردو المخزونات	500.000	منتوج تام
250.000	إعتمادات بنكية	600.000	الزبائن
		300.000	صندوق
4.000.000	مجموع الخصوم	4.000.000	مجموع الأصول

\* معلومات إضافية :

500.000	حقوق مقبوضة عن الزبائن	175.000	حياسة الشببات المادية و المعنوية:
350.000	مدفوعات للموردين	350.000	حياسة علامة تجارية
125.000	مدفوعات للمستخدمين		سيارة
20.000	فوائد مدفوعة	150.000	<u>التنازل عن الشببات المادية آلة انتاجية</u>
28.500	ضرائب مدفوعة عن النتائج	75.000	القيمة الإجمالية للآلة
		85.000	الإهتلاك المتراكم للآلة
			سعر التنازل
250.000	<u>الأموال الخاصة</u>	10.000	<u>الشببات المالية</u>
110.000	علاوات إصدار أسهم		فائدة مقبوضة
51.500	مكافآت مدفوعة للمساهمين		
	رصيد الخزينة في 12/31 / 2021م	200.000	<u>القروض المصرفية</u>
			قرض جديد

		60.000	تسديد قسط قرض
--	--	--------	---------------

المطلوب : 1- إعداد جدول التدفقات النقدية حسب الطريقة المباشرة لهذه المؤسسة لسنة 2021م ؟

2- تحليل جدول التدفقات النقدية باستخدام النسب المناسبة ؟

3- التعليق على وضعية خزينة المؤسسة؟

## خاتمة:

لقد حاولنا من خلال هذه المطبوعة تقديم محتوى مادة التحليل المالي بجانبه النظري والتطبيقي بطريقة موجزة، واضحة ومبسطة لتمكين الطالب من الاستيعاب أكثر بالتركيز على أهم المفاهيم الأساسية للتحليل المالي والتطرق إلى مختلف القوائم المالية وتوضيح أدوات تحليلها مع دعم ذلك بأمثلة تطبيقية توضيحية، أسئلة تقييمية وتمارين تطبيقية. كما يمكن للطالب التعمق أكثر في مطالعة مواضيع ذات صلة بالمادة والتدرب على حل التمارين التطبيقية والاطلاع على حالات عملية حتى يتمكن من الإلمام الشامل بمادة التحليل المالي.

## قائمة المراجع:

### 1. الكتب:

- أحمد بن عبد الله مغامس (2021)، المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، الطبعة الثالثة، السعودية: فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية.
- إلياس بن ساسي ويوسف قريشي (2006)، التسيير المالي، الإدارة المالية: دروس وتطبيقات، الطبعة الأولى، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع
- أمين السيد أحمد لطفي (2006)، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، مصر: الدار الجامعية.
- حمزة محمود الزبيدي (2007)، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- حمزة محمود الزبيدي (2000)، التحليل المالي: تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الأردن: الوراق للنشر والتوزيع.
- خالد توفيق الشمري (2010)، التحليل المالي والاقتصادي في تقييم ودراسات جدوى المشاريع، الطبعة الأولى، الأردن: دار وائل للنشر .
- خميسي شيحة (2013)، التسيير المالي للمؤسسة: دروس ومسائل محلولة، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.
- رشيد البار (2015)، اليسير المثالي في التسيير المحاسبي و المالي، الجزائر : دار عالم المعرفة للنشر والتوزيع.
- سلمان حسين الحكيم (2017)، تحليل القوائم المالية: مدخل صناعة القرارات الاستثمارية والائتمانية، سوريا: دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع.
- شعيب شنوف (2012)، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS ، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع.
- عامر عبد الله (2015)، التحليل والتخطيط المالي المتقدم، الطبعة الأولى، الأردن: دار البداية ناشرون وموزعون.
- عبدالله علي خلف ووليد ناجي الحياي (2014)، التحليل المالي للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات، الطبعة الأولى، الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي.
- فهمي مصطفى الشيخ (2008)، التحليل المالي، الطبعة الأولى، فلسطين.

- فيصل السعايدة وفريد نضال(2004)، الملخص الوجيز للإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، الأردن: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع
- فيصل محمود الشواورة (2013)، مبادئ الإدارة المالية : إطار نظري ومحتوى عملي ، الطبعة الأولى، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- مبارك لسلس(2012)، التسيير المالي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- محمد أبو نصار وجمعة حميدات (2016)، معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية: الجوانب النظرية والعلمية، الأردن: دار وائل للنشر.
- محمد الصيرفي (2014)، التحليل المالي: وجهة نظر محاسبية إدارية، مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع.
- محمد علي وهدان، ابراهيم عبد المجيد علي وحاتم عبد الفتاح الشعراوي (2009)، المحاسبة عن التدفقات النقدية، مصر.
- محمد مطر (2003)، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، الطبعة الأولى، الأردن: دار وائل للنشر.
- محمد مطر (2006)، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الطبعة الثانية، الأردن : دار وائل للنشر.
- محمد مفلح عقل(2011)، مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الأولى، الأردن: مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع.
- محمد هيثم الزعبي (2000)، الادارة و التحليل المالي لغرض الاستثمار، الأردن : دار الفكر للطباعة والنشر.
- محمود حسن الهواسي وحيدر شاكر البرزنجي(2014)، مبادئ علم الادارة الحديثة، عمان:دار الكتب والوثائق.
- مليكة زغيب وميلود بوشنقىير(2017)، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة (2006)، تحليل القوائم المالية: مدخل نظري وتطبيقي، الطبعة الأولى، عمان: دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة.
- نعيم نمر داوود (2012)، التحليل المالي :دراسة نظرية وتطبيقية، الطبعة الأولى، الأردن: دار المستقبل للنشر والتوزيع.
- نوح لبوز (2009)، مخطط النظام المحاسبي المالي الجديد: الجزء الأول، الجزائر : مؤسسة الفنون المطبعية والمكتبية.

- وليد ناجي الحيايلى (2009)، الإتجاهات الحديثة فى التحليل المالى، الأردن: دار الأثرءاء.

## 2. المجالات:

- إسلام هلايلى (جون 2021)، مساهمة قائمة حسابات النتائج كمخرج لنظام المعلومات المحاسبية فى

تطوير الأداء المالى للمؤسسة الاقتصادية، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، 07(02)

- أمال نوري محمد (2013)، مدى تناغم أدوات التحليل المالى مع المحتوى المعلوماتى لقائمة التدفقات النقدية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية (34).

- حسين أحمد دحدوح (2008)، دراسة تحليلية للمحتوى المعلوماتى لقائمة التدفقات النقدية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، 24 (2).

- علي باكرية، وعبد الله بيض القول (2022)، دور جدول تدفقات الخزينة فى التسيير المالى الاستراتيجى للمؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة مؤسسة NCA الروبية، مجلة الاقتصاد الدولى والعملة، 5(1).

- محمد الصالح زويته (01 أبريل 2014)، دور حساب النتائج حسب الطبيعة - وفق النظام المحاسبى المالى - فى قياس أداء المؤسسة، مجلة دراسات اقتصادية، 14(01).

## 3. الاطروحات والمذكرات:

- حنان بوطغن (2007)، مذكرة ماجستير حول تحليل المرودوية المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة الشركة الوطنية للبتروكيمياء E.N.I.P، جامعة سكيكدة، الجزائر

- زويته بن فرج (2014/2013)، أطروحة دكتوراه حول المخطط المحاسبى البنكى بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق، جامعة سطيف، الجزائر

- عبد الناصر شحدة السيد أحمد (2008)، مذكرة ماجستير حول: الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية فى تقييم السيولة وجودة الأرباح من وجهة نظر محلل الائتمان فى البنوك التجارية الأردنية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن.

- عزة الازهر (2009)، مذكرة ماجستير حول عرض و مراجعة القوائم المالية فى ظل معايير المحاسبة والمراجعة الدولية، جامعة البليدة، الجزائر.

- محمد سامى لزعر (2012/2011)، مذكرة ماجستير حول التحليل المالى للقوائم المالية وفق النظام المحاسبى المالى: دراسة حالة، جامعة قسنطينة، الجزائر.

- اليمين سعادة (2008). مذكرة ماجستير حول: استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، جامعة باتنة، الجزائر.

#### 4. المطبوعات:

- بن سانية عبد الرحمن (2018)، مطبوعة دروس حول أساسيات التحليل المالي، جامعة غرداية، الجزائر.
  - حياة نجار (2016/2015)، محاضرات في التحليل المالي للمؤسسات الاقتصادية، جامعة جيجل، الجزائر.
  - العيد صوفان (2018/2017)، محاضرات في التحليل المالي، جامعة جيجل، الجزائر.
  - فاطمة ساجي (2017/2016)، مطبوعة في مقياس التحليل المالي، جامعة تيارت، الجزائر.
  - ليلي عبد الرحيم (2015/2016)، مطبوعة في مادة التسيير المالي، جامعة تيارت، الجزائر.
  - محمد نينية (2019/2018)، محاضرات في التحليل المالي، جامعة قالمة، الجزائر.
- الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد، الميزانية المالية، على الموقع الإلكتروني:

<https://eddirasa.com/wp-content/uploads/ONEFD%203AS/Gestion-Econ/gestion%20compt-finan/envoi1/ges-fina-05.pdf>

#### 5. الملتقيات:

- سعد بوراوي (17-18 جانفي 2010)، الأسس و المبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي و المالي الجزائري مع الاشارة إلى حالة التقارب مع الاطار الفكري ل IAS/ IFRS، الملتقى الدولي الأول حول: النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية. جامعة الوادي، الجزائر.
- سليمان بلعور وعلي بن طيب (16-18 نوفمبر 2011)، بناء وتحليل قائمة التدفقات النقدية، الملتقى الدولي حول الاطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير الدولية، جامعة البليدة، الجزائر.
- منور أوسرير و محمد مجبر (17-18 جانفي 2010)، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على عرض القوائم المالية: حالة جدول حسابات النتائج، الملتقى الدولي الأول حول: النظام المحاسبي المالي الجديد في معايير المحاسبة الدولية. جامعة الوادي، الجزائر.

#### 6. النصوص القانونية:

- الجريدة الرسمية (25 مارس 2009)، قرار يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها المؤرخ في 26 جويية 2008، العدد 19.